المملكة المغربية
وزارة الثقافة والاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Culture et de la Communication

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⵉⵙⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵡⴰⵏ
Kingdom of Morocco
Ministry of Culture and Communication

قطاع الاتصال

إفريقيا في خطب ورسائل جلالة الملك محمد السادس نصره الله

يوليوز 1999 – أبريل 2018

إفريقيا في خطب ورسائل جلالة الملك محمد السادس نصره الله
يوليوز 1999 – أبريل 2018

صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵖⵓⵔⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⴰⵡⵉⵜ
Kingdom of Morocco
Ministry of Culture
and Communication

المملكة المغربية
وزارة الثقافة والاتصال
Royaume du Maroc
Ministère de la Culture
et de la Communication

قطاع الاتصال

إفريقيا في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

من يوليوز 1999 إلى أبريل 2018

الخطاب الملكي السامي خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الأولى لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ والصندوق الأزرق لحوض الكونغو

برازافيل 29 أبريل 2018

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو،
فخامة الرئيس بول كاكامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،
أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،
معالي السيد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية، أن أعبر عن صادق الامتنان لمضيفنا الجليل، فخامة السيد دنيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، على دعوته لنا للاجتماع هنا في قلب إفريقيا الوسطى، حول ورش كبير في مستوى هذا المشروع الجامع والمتكامل، الذي يفتح آفاقاً واعدة لحوض الكونغو، على وجه الخصوص، ولهذه المنطقة ولقارتنا بشكل عام.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت إفريقيا في مسار التحول بشكل لا رجعة فيه. فما لبثت هذه القارة تؤكد ذاتها، وتفرض وجودها، في تطلع دائم إلى المستقبل، بكل ثقة واطمئنان. لكن ذلك لا ينبغي أن ينسينا ما يقف في طريقنا من تحديات عديدة. فما أحوجنا اليوم إلى إذكاء الوعي البيئي، بما يوازي حاجتنا إلى التنمية الشاملة لقارتنا.

وإن اجتماعنا اليوم دليل على طابع الاستعجال، الذي يكتسيه موضوعه بالنسبة للجميع. فهو في غاية الأهمية بالنسبة لقارتنا، بل وللبشرية جمعاء، لما يجسده من وعي جماعي بالآثار المدمِّرة لتغير المناخ على القارة الإفريقية.

فمسؤوليتنا الجماعية تقتضي منا اليوم، أن نتجند جميعاً من أجل حماية التنوع البيولوجي في إفريقيا ؛ إذ ما فتئ استنزاف هذا الموروث المشترك، يتسبب في عواقب وخيمة على السكان في حياتهم اليومية، بقدرِ ما يقوِّض أيضا فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات، التي تعتمد على هذا الرصيد في عيشها.

ويحتل حوض الكونغو موقعاً محورياً في قلب هذا الانشغال. فهو ثاني أكبر خزان للكربون، وثاني أكبر حوض نهري على الصعيد العالمي، مِمَّا يجعله أحد أكبر النطاقات الغابوية في العالم، ومَوطناً لما يزيد عن نصف الأنواع الحيوانية في القارة الإفريقية.

ومن ثمَّ، فهو يساهم في ضبط توازن المناخ، على امتداد كوكبنا، ويجعل من إفريقيا «رئةً ثانيةً» للعالم. وهذا ما يضفي على اجتماعنا اليوم، في هذا المكان بالتحديد، أهمية بالغة في رسم معالم مستقبل هذا الرصيد الحيوي.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أولينا اهتماماً خاصاً للقارة الإفريقية، خلال القمة الثانية والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول المناخ (كوب 22)، التي انعقدت بمراكش في نونبر 2016.

وتأكيداً لهذا التوجه، حرصتُ شخصياً على الدعوة لعقد القمة الإفريقية الأولى للعمل، على هامش مؤتمر كوب 22، والتي جعلت من انبثاق إفريقيا كقوة صاعدة شعاراً لأشغالها.

ورغبة في تكريس البعد العملي لأشغال تلك القمة، أحدثنا ثلاث لجان شبه إقليمية، هي:

- لجنة منطقة الساحل، وترأسها جمهورية النيجر؛
- ولجنة الدول الجزرية، برئاسة جمهورية السيشل؛
- ولجنة حوض الكونغو، التي ترأسها جمهورية الكونغو.

وبفضل الدور الريادي لفخامة الرئيس دنيس ساسو نغيسو، أحرزت اللجنة الأخيرة تقدماً ملموساً، من شأنه أن يمكِّن من تحويل التحديات المناخية في المنطقة إلى فرص استثمارية واعدة.

وقد قطعنا عدة أشواط على هذا الدرب، منذ انعقاد القمة الإفريقية للعمل. فبعد توقيع مذكرة إحداث الصندوق الأزرق في أويو في مارس 2017؛ تَمَّ اعتماد خطة أَجرأتِه، في برازافيل في نونبر 2017؛ قبل أن يتم تسريع الخطوات التنفيذية لتفعيله، خلال اجتماع عقد في شهر مارس 2018 بالرباط، بالمصادقة على النقاط المرجعية للدراسة التمهيدية المتعلقة به.

وقد عبأت المملكة المغربية، في جميع مراحل هذا المسار، كل طاقاتها وسخَّرت خبرتَها في مجال التصدي للتغيرات المناخية، في سبيل تأمين أسباب النجاح لهذا المشروع الطموح.

ولقد آلينا على نفسنا دعمَ هذا المشروع، الذي يمثل نهجاً جديداً يراعي الاحتياجات الراهنة والمستقبلية للمنطقة، من خلال برامج مندمجة وشمولية وتضامنية، تندرج في إطار الاقتصادين الأزرق والأخضر.

وإن البعد الإنساني الذي يقوم عليه هذا المشروع هو ما يشجعنا على دعمه، إيماناً منا بالأهمية القصوى للمقاربات الرامية إلى إدماج السكان وإشراكهم في نجاح كل مبادرة من هذا القبيل.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

انطلاقاً مما يربطنا من أواصر الأخوة والتضامن الإفريقيين، نجتمع اليوم من أجل المساهمة في إطلاق دينامية إيجابية، تهدف إلى حماية نهر الكونغو وتثمينه باعتباره موروثاً إفريقياً نفيساً.

وهذا هو واجبنا تُجاه 200 مليون إفريقي وإفريقية، يعيشون حول هذا الحوض، وهو فضلا عن ذلك، جزء لا يتجزأ من مسؤوليتنا تجاه إفريقيا ككل.

فتفعيل الصندوق الأزرق ينبغي أن يكون مقروناً بتعبئة جميع الفاعلين الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني، بما يساهم في اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها، ويكفل قيام نمط تنموي قائم على الصمود في وجه هذه التغيرات.

ويُعتبر تمويل هذا المشروع أكبر تحدٍّ أمام تفعيله. وهو ما يدعونا إلى ابتكار واستحداث الآليات الكفيلة بتقييم وتعبئة ما يتطلبه من موارد مالية، مع ما يستدعيه ذلك من جهد لإقناع المانحين، على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، في القطاعين العام والخاص، بجدوى الانخراط فيه.

ولا يخامرنا شك، في أن إرساء الصندوق الأزرق، سيفضي حتماً إلى إطلاق دينامية إيجابية، ستتمخض عن جملة من المشاريع، التي من شأنها أن تدعم اقتصاديات الدول الأعضاء وتعزز بنياتها.

وستساهم هذه الدينامية أساساً في تحسين المسالك المائية الداخلية، وتهيئة الموانئ الصغيرة، وتطوير الصيد المستدام، فضلا عن مكافحة تلوث المجاري المائية، وتقوية شبكات الري، في أفق الارتقاء بمستوى الإنتاجية الفلاحية.

فالأمل معقود على هذا النمط الاقتصادي الجديد، القائم على الماء وعلى حسن تدبيره، ليشكل رافعة للتنمية المستدامة، التي نتطلع إليها جميعاً.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

من المعلوم أن نقص الأغذية وتراجع احتياطيات المياه، إلى جانب الانعكاسات المترتبة عن التغيرات المناخية، تدفع أفواجاً كبيرة من السكان إلى الهجرة، وتساهم في إضعاف الدول، وتفشي الهشاشة فيها.

فهل يُعقل أنَّ 320 مليون إفريقية وإفريقي لا يحصلون على الماء الصالح للشرب، بينما يفوق مخزون المياه الجوفية لقارتهم 5000 مليار متر مكعب ؟

وستستمر هذه المفارقة الصادمة في التفاقم، ما لم نعجل باحتواء تداعياتها خلال السنوات المقبلة، لتفادي ما قد يُفضي إليه التغير المناخي، من تدهورٍ في الأراضي، ونُدرةٍ في الموارد المائية، لاسيما في ظل تراكم الطمي والتلوث، الذي يهدد المسالك المائية الصالحة للملاحة، البالغة مساحتها 25000 كيلومتر مربع.

وهذا ما يدعونا إلى التعبئة الجماعية، التي يعد التئامنا في إطار هذه القمة خير دليل على وعينا بأهميتها وقدرتنا على تحقيقها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يتمثل تحدي تنمية حوض نهر الكونغو، في إحداث دينامية قوامها التعاون من أجل التنمية المستدامة، بحيث يتجاوز نطاقها الدول المطلة على الحوض، ليشمل كل ربوع القارة الإفريقية.

ومن هنا، فلا سبيل أمامنا لحماية الرئتين اللتين يتنفس بهما العالم اليوم، إلا بجعل كسب هذا الرهان طُموحاً جماعياً لإفريقيا وللعالم ككل.

إن الموارد الطبيعية والبيئية، التي تزخر بها قارتنا، تجعل منها أحد أهم الفاعلين في هذا المجال، لاسيما بالنظر إلى ما تختزنه أنهارها وأحواضها الواسعة، من ثروة ثمينة ونفيسة تتمثل في الماء.

لقد أضحى الماء بحكم ندرته هدفاً لكل الأطماع. فَلْنكن واعين بقيمة ثرواتنا، وبما نملك من قدرة على الابتكار تدعونا لتوحيد طاقاتنا ولتعزيز الثقة في مؤهلاتنا.

فبهذا النهج وحده، سنتغلب على كل الصعاب والتحديات التي تعترض سبيلنا، ونُرسي نموذجاً رائداً كدول قادرة على التحكم في زمام أمورها، وتغيير واقعها، من منطلق الرؤية والطموح اللذيْن يُوحِّدانِها، والأخذ بالأسباب الكفيلة بقيام قارة موحدة، تعتز بهويتها المتعددة وبجذورها المتنوعة، وتمضي بخطى ثابتة على درب التقدم.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في خضم سعينا لبناء إفريقيا الغد، تبرز الحاجة الملحة إلى المحافظة على البيئة، بوصفها أساساً لانبثاق قارتنا كقوة جماعية صاعدة، والذي سيشكل بدوره قاعدة متينة لصرح النمو الاقتصادي الشامل، الذي ننشده جميعاً.

وبالتالي، ينبغي أن نعمل سوياً على مراعاة ارتفاع حرارة الأرض، وما يتصل به من مخاطر في مختلف سياساتنا، وعلى تحويل اقتصادياتنا، بما يجعلها تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة.

إن حضورنا هنا اليوم، لَيُجسدُ حرصنا على وضع هذه القضايا في صدارة اهتماماتنا، وإيلائها الأولوية القصوى في جهودنا، ويؤكد عزمنا الراسخ على تفعيل مبادرات ملموسة، كفيلة بصون حقوق الأجيال القادمة.

ولن تدخر المملكة المغربية أي جهدٍ في سبيل تفعيل المشاريع الكبرى المهيكلة لقارتنا؛ وستتجند لهذه الغاية بكل ما لها من طاقة وعزم وإصرار.

ومن هذا المنطلق، يتعين القطع مع كل التصورات، التي تتوجس من المخاطر المرتبطة بالتحديات الإيكولوجية، وذلك باعتماد منظور يركز على استثمار الفرص التي تنطوي عليها. تلكم هي روح التزامنا المشترك اليوم : التزامٌ عنوانُه المسؤولية المشتركة والتضامن الإفريقي.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الخطاب الملكي السامي إلى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي حول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية

كيغالي ـ 21 مارس 2018

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد بول كاغامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،
أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،
معالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس لجنة مفوضية الاتحاد الإفريقي،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نود بادئ ذي بدء أن نتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير لمضيفنا المبجل، أخينا الرئيس بول كاغامي، رئيس الاتحاد الإفريقي، على جهوده الجبارة من أجل ضمان الظروف المثلى لإنجاح هذه القمة الاستثنائية.

ونغتنم هذه المناسبة لنشيد بجهود الإصلاح المهمة المبذولة، بمبادرة منه، في سبيل تأهيل منظمتنا قصد التصدي لما يواجه قارتنا من تحديات في الوقت الراهن وما قد يستَجد منها مستقبلا. كما لا يفوتنا، في هذا الصدد، أن نؤكد له مجدداً دعم المملكة المغربية الكامل لمساعيه الموصولة في هذا الشأن.

ونتوجه بالشكر الجزيل لمعالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على التزامه الراسخ بمنح زخم جديد للعمل الذي تضطلع به المفوضية، مواكبة منها لوتيرة الإصلاحات التي تعرفها منظمتنا.

إن اجتماعنا اليوم يشكل محطة تاريخية حاسمة. فإحداث منطقة للتبادل الحر هي الأوسع نطاقاً والمحتضنة لأعلى نسبة من الشباب، مقارنة بمثيلاتها في العالم، يجسد بجلاء صدق إرادتنا المشتركة لبناء إفريقيا الغد والمستقبل.

فهذه الخطوة تدشن بداية عهد جديد ينطلق بنا نحو آفاق وممارسات وآليات جديدة في مجال التضامن، لأن إقامة منطقة للتبادل الحر على الصعيد القاري من شأنها أن تساهم في تعبئة الطاقات وتطوير الخبرات وحفز التفكير الخلاق، كما تستجيب على الخصوص لما يحدو شبابنا من طموح أكيد لبناء قارة إفريقية قوية ومندمجة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تشهد إفريقيا اليوم حركية دائبة على كافة المستويات وفي جميع الميادين. فهي تزخر بثروات طبيعية وفيرة وإمكانات بشرية هائلة. وهذا ما لاحظناه خلال الزيارات العديدة التي قادتنا إلى مختلف جهات قارتنا.

وقد وقفنا خلال هذه الزيارات على الحاجة الملحة إلى التكتل في إطار مجموعة إفريقية متماسكة وطموحة. وعلى هذا الأساس، فبقدر ما تمثل عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية التجسيد الفعلي لهذه الإرادة الثابتة لتوحيد الجهود والطاقات، فإنها تعكس أيضاً تشبثنا الراسخ بروح الاتحاد وبثوابت الوحدة الترابية لكل بلداننا والتضامن الإفريقي بينها.

ومن ثَمَّ، فإن تدشين منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية يعد اليوم نقلة نوعية على طريق تنمية القارة الإفريقية من جميع النواحي. فإقامة هذه المنطقة تشكل مبادرة تنبع من إفريقيا وتصب في مصلحتها.

كما تعد امتداداً وتعزيزاً للتدابير العديدة التي اتخذتها بلداننا لفائدة التجارة البينية الإفريقية. ومن شأنها أيضا أن تحفز الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، وتطور الروابط داخل القارة، وتضفي دينامية جديدة على مسار الاندماج في إفريقيا. وهي خطوة تنبع من مقاربة عملية تؤسس لإفريقيا مندمجة ومزدهرة ومسايرة للواقع الدولي.

فقد أحدثت خطة عمل لاغوس للتنمية الاقتصادية في إفريقيا لسنة 1980 ومعاهدة أبوجا لسنة 1991 المجموعات الاقتصادية الإقليمية بوصفها أساساً للاندماج الإفريقي. أما اليوم، فإن الطريق نحو إقامة منطقة التبادل الحر القارية باتت سالكة بفضل التقدم الملحوظ المسجل في هذا المجال على صعيد هذه المجموعات التي ارتقى بعضها إلى مستوى الاتحاد الجمركي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب، بفضل ما راكم من تجارب، يعي تمام الوعي بأن الانفتاح الاقتصادي وإحداث مناطق التبادل الحر مع شركاء في بلدان الشمال أو الجنوب غالباً ما يثير مخاوف مشروعة ويخلق تحديات ينبغي مواجهتها بالآليات المناسبة.

ولا مراء في أنه كلما أخذت هذه المخاوف والتحديات بعين الاعتبار، كلما اتضحت بجلاء مزايا الانفتاح الاقتصادي وتكشفت آثاره الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني وبروز مسارات تنموية جديدة.

ومن ثم، فإن أي توجه يعاكس مسار هذه الدينامية على الصعيد القاري لن يكون مآله سوى تأخر القارة، وإضعاف قدرتها التنافسية، وإخلاف موعدها مع التنمية.

ومن هذا المنطلق، يؤمن المغرب بضرورة إرساء تنمية مشتركة قائمة على أساس التعاون البيني الإفريقي والتكامل الاقتصادي، وعلى قاعدة التضامن الفاعل وتوحيد الوسائل والجهود. وهذه، باختصار، هي المقومات الضرورية الكفيلة بتحقيق النمو الشامل والتنمية البشرية المستدامة لقارتنا، ومن ثم الارتقاء بها إلى مصاف القوى الفاعلة والمؤثرة على الساحة الدولية، بما يخدم مصلحة شعوبنا قاطبة.

ولابد كذلك لأي مشروع يروم تنمية القارة الإفريقية ومبادلاتها التجارية أن يأخذ في الحسبان ضرورة مواكبة المستجدات التكنولوجية العالمية، ويحول النقص المسجل في المبادلات داخل قارتنا إلى فرصة حقيقية للنهوض بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة.

إن إفريقيا ماضية اليوم في طريقها لتصبح مختبراً للتكنولوجيا الرقمية. فالتقانة الرقمية ما فتئت تغير وجه قارتنا، من خلال الانخراط الفعلي لشبابها المسلح بروح الإبداع والإقدام. ويعود الفضل في

هذه القفزة الرقمية إلى المقاولات الناشئة النشيطة في عدة مجالات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : قطاع المال، والاتصالات، والصناعة، والصناعات الغذائية. فالشباب من ذوي الدخل الضعيف هم في الغالب من يقودون عملية الابتكار هذه. وبالتالي، فحري بنا أن نضع العناية بهم في صلب سياساتنا العمومية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نلتقي اليوم لنحسم في أمر مستقبل قارتنا الاقتصادي والتجاري. فقد صار لزاماً علينا، أكثر من أي وقت مضى، أن نعجّل بمد جسور الترابط الدائم بين الأسواق الإفريقية.

وتعد منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، آلية أساسية لتعزيز هذا النموذج التنموي الاقتصادي الجديد، القائم على الابتكار وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وعلى التجارة التضامنية. وهو ما يستدعي توحيد الصف الإفريقي قصد بناء اقتصاد قاري مزدهر يقوم على التنمية الشاملة والمستدامة، وعلى تشجيع المبادرة الحرة وإنتاج الثروات.

ولعل الحرص على الاستجابة لهذه التطلعات المشروعة هو بالذات ما يَسَّر تتويج الجولات المتعددة للمفاوضات بميلاد هذا الإطار القانوني الأنسب المتمثل في منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.

ولا يفوتنا، في هذا السياق، أن نثني على ما يضطلع به فخامة السيد إيسوفو محمدو، رئيس جمهورية النيجر، من عمل حازم ودور قيادي كان لهما بالغ الأثر في كل الجهود التي تخللت المفاوضات، والتي ستمكن من التنزيل الفعال لمشروع منطقة التبادل الحر.

إن هذا الفضاء التبادلي المنشود لم يعد مجرد حلم أو مشروع عادٍ. فالنتائج التي تحققت بفضل روح التوافق تعكس طموحات جميع الأطراف وانشغالاتهم. كما أن ما اتسمت به جولات المفاوضات من حماس وديناميةٍ كشف عن رغبة كبيرة في تحرير تجارة البضائع.

وما هذه النتيجة الأولية الملموسة سوى تجسيد لعزم كل الدول المنخرطة في هذا التوجه، على فتح الأسواق وتوسيع نطاقها، في ظل احترام الخصوصيات الاقتصادية الوطنية، لاسيما في ما يتعلق بالصناعات الناشئة والأنشطة الاقتصادية للفئات الهشة.

وهذا التوجه بالذات هو ما يحتم علينا أيضاً أن نتناول في المفاوضات المستقبلية قضايا أخرى لا تقل أهمية، من قبيل شروط المنافسة الشريفة، وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع الاستثمارات.

فذلكم هو السبيل الوحيد الكفيل بتمكيننا من توحيد كلمة إفريقيا في مجال التجارة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا بصدد بناء إفريقيا الغد، التي سيرثها أبناؤنا من بعدنا. ونحن، إذ نقيم صرحها على أسس اقتصادية متينة، فإنما نسعى بذلك إلى أن تعود خيراتها بالنفع العميم على الشعوب الإفريقية بالدرجة الأولى.

وإذا كنا قد قطعنا أشواطاً مهمة في بناء إفريقيا المستقبل وتأهيلها لتتولى زمام أمورها، فإننا مطالبون أيضاً بقطع أشواط أخرى على نفس الدرب حتى لا تظل تنميتنا الاقتصادية رهينة أهواء وإرادات خارجية.

شكراً على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا

الداخلة ـ 16 مارس 2018

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أخاطب جمعكم الذي يلتئم بمناسبة الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا، قصد التداول بشأن موضوع «إفريقيا والتعاون جنوب - جنوب». وقد أبى القائمون على هذا المنتدى إلا أن يعقدوا دورتهم السنوية مرة أخرى في مدينة الداخلة.

فهذه المدينة تحظى، كما تعلمون، بمكانة متميزة في تاريخ المغرب، فضلا عن موقعها الاستراتيجي الفريد، باعتبارها صلة وصل بين المملكة المغربية وعمقها الاستراتيجي الإفريقي.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أيضاً أن نسجل ما وصل إليه منتدى كرانس مونتانا، مع تعاقب دوراته، من نضج كبير وإشعاع واسع، حيث أضحى محفلا دولياً رئيسياً يحج إليه كبار صانعي القرار السياسي، وشخصيات مرموقة تمثل مجتمع الأعمال وعالم الفكر والمجتمع المدني من شتى المشارب، بالإضافة إلى نخبة من صناع الرأي من مختلف بقاع العالم.

وقد كان لوجاهة المواضيع التي يتناولها هذا المنتدى، والمستوى المتميز للمشاركين فيه، وتنوع أطيافهم، عظيم الأثر في ما يحققه من نتائج طيبة. فكلها مقومات تتيح إغناء المناقشات، واستكشاف آفاق جديدة، وبلورة قوة اقتراحية حقيقية، واستشراف المستقبل بمزيد من الاطمئنان والثقة. كما تمنح المنتدى إشعاعاً دولياً كبيراً، بالإضافة إلى تكريس الأهمية الخاصة بقارتنا إفريقيا، بوصفها قارة المستقبل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تمر إفريقيا اليوم بمرحلة حاسمة، تتسم بتعدد أبعاد ما تشهده من تحولات، ترسم معالم قارة إفريقية تموج بتغيرات متسارعة، وتنأى بنفسها تدريجياً عن كل التصورات النمطية والصور السلبية المغلوطة، التي ظلت لصيقة بها.

فإفريقيا التي تمتد على مساحة 30 مليون كيلومتر مربع، تشكل فضاءً زاخراً بالفرص والإمكانات، وتمتلك أعلى نسبة من الشباب في العالم. كما يُتوقع أن يبلغ تعداد سكانها مليارين ونصفاً بحلول عام 2050، وسوف يكون نصفُهم من الشباب دون سن الخامسة والعشرين.

ويشكل هؤلاء الشباب ثروة ديمغرافية مهمة ينبغي تدبير تأهيلها بحكمة وتبصر. فمن شأن هذا التطور الديمغرافي الهائل أن يحدث تحولا كبيراً سيغير مجرى الأمور، لا على صعيد إفريقيا فحسب، بل يمتد إلى كل جهات المعمور. كما يشكل هذا الرصيد البشري ركيزة أساسية للتنمية، وفرصة ثمينة يتعين على قارتنا استثمارها للحاق بركب القوى الصاعدة.

فمن أجل تقدم إفريقيا، لابد لها من حشد كل طاقاتها، وإقامة شراكات مبتكرة، تعود بالنفع على جميع الأطراف المنخرطة فيها.

ومن هذا المنطلق، ندعو أبناء القارة الإفريقية، لاسيما الشباب منهم، للتعبئة الجماعية، والتحلي بالعزم والإصرار، من أجل رفع التحديات الجسام، التي تواجهها إفريقيا، والانخراط الفعلي في الدينامية الإيجابية للنمو المشترك.

وإلى جانب حسن استثمار الموارد والإمكانات المتوفرة، ينبغي لإفريقيا أيضاً أن تسخِّر كل الوسائل والآليات المتاحة لها، لكي تستجيب للتطلعات المشروعة لشعوبها، لاسيما من خلال التعاون جنوب -جنوب، الذي يعد إحدى الركائز الأساسية لانبثاق إفريقيا كقارة صاعدة.

ويعد المغرب من البلدان الإفريقية التي يحدوها طموح كبير وإرادة أكيدة، لتمكين إفريقيا من تولي زمام أمورها والتحكم في مصيرها. ولذلك، فليس من قبيل المصادفة أن يجعل المغرب من التعاون جنوب -جنوب رافعة لانبثاق إفريقيا جديدة واثقة من قدراتها ومتطلعة إلى المستقبل.

ويستمد هذا التوجه أساسه من التزام دستوري ضُمِّن بأحرف من ذهب في الوثيقة المرجعية الأسمى للمملكة، التي يلتزم فيها المغرب بـ «تقوية علاقات التعاون والتضامن مع الشعوب والبلدان الإفريقية، ولاسيما مع بلدان الساحل وجنوب الصحراء، وتقوية التعاون جنوب-جنوب».

ولقد آلينا على أنفسنا، كما عرضنا ذلك في السنة الماضية، ضمن رسالتنا إلى المشاركين في الدورة السابقة، أن نأخذ باختيار شجاع، يتمثل في جعل هذا التعاون بين بلدان الجنوب في صلب سياستنا الإفريقية. فبتوجيه منا، طوّر المغرب نموذجاً مبتكراً حقيقياً للتعاون جنوب -جنوب، قوامه تقاسم المعارف والكفاءات والخبرات والموارد، مع إشراك كافة الأقاليم الفرعية للقارة والقطاعات ذات الصلة.

إن التعاون جنوب - جنوب، الذي بادرت بلادنا إلى إرساء دعائمه، باعتباره شكلا من أشكال الشراكة النموذجية مع القارة الإفريقية، يقوم على مقاربة مندمجة ومتعددة الأبعاد. فقد تمكن المغرب من اكتساب خبرات تحظى بالاعتراف والتقدير على الصعيد الإفريقي، سواء في المجالات المرتبطة بنقل التكنولوجيات، أو تقاسم المعارف، أو إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف الميادين، أو في مجال التكوين والتعليم العالي.

فعلى مدى خمس عشرة سنة، أبرم المغرب 1000 اتفاق تعاون مع 28 بلداً إفريقياً؛ وهي اتفاقيات تتعلق بمجالات متنوعة، تشمل التعليم والصحة، والتكوين في مجال البنيات التحتية، والفلاحة. ولذلك، فإن العرض المغربي، الذي يضع العنصر البشري في صلب انشغالاته، ويجمع بين المكون الاقتصادي والاجتماعي، وبين البعد الثقافي والروحي، وبين الجانب الأمني والعسكري، يظل من هذا المنظور أيضاً نموذجاً فريداً من نوعه.

كما يقوم المغرب بتكوين أكثر من 25000 طالب إفريقي داخل جامعاته ومؤسساته الأكاديمية، وفاءً لنهجه في مجال التعاون الذي يراعي الاحتياجات التي تعبر عنها البلدان الشقيقة.

وفضلا عن ذلك، تحرص المملكة المغربية على إقامة مشاريع استراتيجية كبرى نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، مشروعين مهيكِلين على الصعيد القاري، هما مشروع أنبوب الغاز الإفريقي

الأطلسي، الذي يهدف إلى إعادة هيكلة سوق الكهرباء على المستوى الإقليمي، ومشروع إحداث وحدات لإنتاج الأسمدة بشراكة مع إثيوبيا ونيجيريا، الذي يروم تحسين المردودية الفلاحية، وتعزيز الأمن الغذائي في المناطق التي ينتمي إليها هذان البلدان.

فهذه التوجهات المؤسَّسة على التقاسم المفيد للجميع، وعلى تعزيز الشراكات القائمة بين مختلف مناطق القارة، هي التي تؤطر عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية المتمثلة في الاتحاد الإفريقي.

وفي هذا السياق، نهيب بكل البلدان الإفريقية الشقيقة إلى تعزيز انخراطها في هذا التعاون البناء، من خلال تقوية فعالية مؤسساتنا الإقليمية وشبه الإقليمية، باعتبارها ركائز متينة للاندماج القاري.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتجسد أبعاد التعاون جنوب -جنوب، الذي يُرسي المغرب دعائمه، في مجموع الإشكاليات ذات الصلة باستقرار القارة الإفريقية وتنميتها، والتي تعد الهجرة أحد تجلياتها.

فظاهرة الهجرة تشكل في حد ذاتها فرصةً يمكن استثمارها، وليست تهديداً بأي شكل من الأشكال. فأزمة الهجرة التي نشهدها اليوم، ليست حديثة العهد، ولا ينبغي اعتبارها قدراً محتوماً. فهي تتطلب منا العمل على تعزيز التعاون بين البلدان الإفريقية، في المقام الأول، ثم مع بلدان الشمال.

وبصفتنا رائداً للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، فقد اقترحنا على الدورة الثلاثين لقمة الاتحاد الإفريقي «أجندة إفريقية حول الهجرة» تتمحور، على الخصوص، حول إحداث مرصد إفريقي للهجرة، وإحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة، وذلك من أجل الإلمام الصحيح بهذه الظاهرة في أبعادها الشاملة.

وعلاوة على ذلك، تبوأت بلادنا موقع الريادة في مجال استقبال وتدبير تدفقات المهاجرين غير القانونيين الوافدين على المملكة المغربية. إن هذه المبادرة التي حرص المغرب على اتخاذها من منطلق إنساني محض، لا تمثل وجهاً جديداً من أوجه التضامن إزاء أشقائنا الأفارقة فحسب، بل تعزز أيضاً التزامنا الراسخ تجاه الشعوب الإفريقية، كتوجه ثابت تجاه أشقائنا الأفارقة، وليس شعاراً أجوف نردده في المحافل الدولية.

أما ثاني المجالات الجديدة للتعاون البيني الإفريقي، التي بلورها المغرب في إطار علاقاته مع دول القارة، فيهمُّ التصدي للتغيرات المناخية وآثارها المدمرة. فالمملكة واعية تمام الوعي بما باتت تشكله هذه الظاهرة من تهديد متزايد للجهود الموجهة لخدمة قضايا التنمية والسلم والأمن بقارتنا.

إن إفريقيا، كما هو معلوم، تدفع ثمناً باهظاً في هذا المجال، على الرغم من أن ما تطرحه من غازات مسببة للاحتباس الحراري لا يتعدى 4 بالمائة من مجموع الانبعاثات في العالم ككل. وقد حرص المغرب حين استضاف الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 22)، على تيسير الشروط الكفيلة بتفعيل اتفاق باريس حول المناخ، من خلال مؤتمرٍ رفع شعارَ العمل الفعلي، ووضع انشغالات إفريقيا في صلب المناقشات

التي تخللت أشغاله. ونغتنم هذه المناسبة لنجدد دعوتنا لبلدان الشمال كي تفي بالتعهدات التي أكدتها في مراكش، لاسيما ما يتعلق منها بخفض انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري، وبتمويل الاستراتيجيات المناخية لبلدان الجنوب.

وقد اغتنمنا فرصة هذا المحفل العالمي حول المناخ، فدعونا إلى عقد «قمة العمل الإفريقية» الأولى التي حضرها 41 من أشقائنا رؤساء الدول والحكومات الأفارقة. وتبادلنا خلالها الآراء والأفكار بشأن ما نواجهه من تحديات مرتبطة بالتصدي للتغيرات المناخية، واتفقنا على مجموعة من التدابير العملية المستعجلة لمعالجتها.

وقد قررت القمة، بمبادرة منا، إيلاء الأولوية لتنمية منطقة الساحل، مع التركيز على حوض بحيرة تشاد، والدول الجزرية، وحوض نهر الكونغو.

وبهذه المناسبة، قدم المغرب مبادرات ملموسة بهدف المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي بإفريقيا. ويتعلق الأمر على الخصوص بمشروع «تكييف الفلاحة بإفريقيا»، الهادف إلى تقوية قدرات الفاعلين في القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى مشروع «الحزام الأزرق» الذي يروم التصدي لارتفاع حرارة المحيطات.

كما أعربت المملكة المغربية عن استعدادها لتقاسم تجربتها الناجحة مع شركائها في مجال تشجيع استخدام الطاقات النظيفة والمتجددة، وتطوير الفلاحة المسؤولة، واستغلال الموارد البحرية على نحو مستدام.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا جدال في أن قارتنا تعيش مفارقة تتجلى في امتلاكها جل الموارد الطبيعية الضرورية لتحقيق تنمية بشرية مُطَّرِدة، بينما تعاني شعوبها الفقر والتهميش في ظل الاقتصاد العالمي.

فالتجارة البينية الإفريقية لا تمثل سوى 13 بالمائة من إجمالي المبادلات التجارية على الصعيد القاري، ولا يتعدى حجم مساهمتها في التجارة الدولية نسبة 2 بالمائة. وبالتالي، فالقارة مطالبة، أكثر من أي وقت مضى، باستثمار الفرص التي تتيحها العولمة والاستفادة منها على النحو الأمثل.

إن قارتنا لا يعوزها الطموح ولا الإرادة اللازمة لذلك، بقدر ما هي في حاجة إلى بلورة أشكال تنظيمية جماعية جديدة لإدارة المجالات الترابية وتدبيرها. وذلكم هو المنطق الذي يحكم اختيارنا للجهوية المتقدمة محوراً لنموذجنا التنموي الاقتصادي.

فالجهوية المتقدمة ليست مجرد تدبير ترابي أو إداري، بل هي تجسيد فعلي لإرادة قوية على تجديد بنيات الدولة وتحديثها، بما يضمن توطيد دعائم التنمية المندمجة لمجالاتنا الترابية، ومن ثَمَّ تجميع طاقات كافة الفاعلين حول مشروع ينخرط فيه الجميع.

ومن هذا المنطلق، فإن الجهة مدعوة اليوم، لتتحول إلى مجال ترابي يملك صلاحية تدبير الشؤون المتعلقة بمستقبله، في إطار الوحدة الترابية للمملكة.

لقد أردنا لجهات المغرب الاثنتي عشرة أن تُؤسس لشكل جديد من النمو الاقتصادي: نمو شامل، تساهم فيه كل القطاعات العمومية والخاصة، مع التركيز على تقوية التماسك الوطني وتعزيز الولوج إلى الخدمات العمومية في مناطق تتمتع بمؤهلات تنموية واعدة.

وإذا كانت هناك جهة تجسد التنزيل الفعلي لمفهوم الجهوية، فهي هذه الجهة الجميلة، التي تجتمعون فيها اليوم، لاسيما هنا في مدينة الداخلة: فقد شهدت تحولا عميقاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شأنها في ذلك شأن باقي الأقاليم الجنوبية. وإننا لعازمون على المضي قدماً على هذا الدرب، حتى تستعيد الصحراء المغربية دورها التاريخي، بوصفها ملتقى طرق وصلة وصل بين مختلف أرجاء القارة.

وكما تعلمون، فقد ظل المغرب وما يزال يؤكد التزامه بتقاسم تجربته في هذا المجال مع البلدان الإفريقية الشقيقة، سواء في إطار تنفيذ الاتفاقيات الثنائية مع شركائه، أو من خلال موقعه داخل منظمة «المدن والحكومات المحلية المتحدة الإفريقية» التي تحتضن الرباط مقرها.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت بلدان إفريقيا في المسار الصحيح، وهي تسير اليوم بخطى ثابتة على درب اللحاق بنادي الدول الصاعدة، بفضل حكمة قادتها وإشراك شعوبها في مسلسل ديمقراطي لا رجعة فيه، يستجيب لتطلعاتها المشروعة إلى السلم والتنمية البشرية وتثمين القدرات.

ولا يخامرنا أدنى شك في أنكم ستخرجون من هذا الجمع المهم بتوصيات ومقترحات بناءة، سيكون لها الأثر الفعال في التصدي للتحديات المختلفة التي يواجهها العالم أجمع، وإفريقيا على وجه الخصوص.

وإننا ندعوكم في هذا الصدد، إلى التعريف بمزايا نهج تعاونٍ فعالٍ ومتعدد الأبعاد بين دول الجنوب، وبفوائد اعتماد مقاربات تشاركية باعتبارها رافعة لتحقيق الارتقاء الجماعي.

وإذ نتمنى كامل النجاح والتوفيق لأشغالكم، فإننا نجدد الترحاب بجميع المشاركين على أرض المملكة المغربية، مؤكدين لهم مجدداً مدى تقديرنا لمساهمتهم القيّمة في منتدى كرانس مونتانا، ومدى امتناننا لما سيبذلونه من جهود، لاستكشاف وتحديد أفضل الممارسات الكفيلة بضمان تنمية بشرية ترقى إلى مستوى تطلعات شعوب الجنوب كافة، والإفريقية منها على وجه الخصوص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة

21 فبراير 2018

...»

ولم يقتصر عملنا على حماية الطفل المغربي فقط، بل حرصنا على أن يشمل أيضا المهاجرين، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء، تقوم على مقاربة إنسانية، تعطي الأولوية في عملية تسوية أوضاع المهاجرين، للفئات الهشة والتجمع العائلي والأطفال.

وفي سياق الحماية الدولية لحقوق الأطفال، لا يفوتنا أن نستحضر الأوضاع المأساوية التي تعانيها الطفولة في شتّى أرجاء العالم، ولاسيّما في بعض البلدان العربية والإفريقية والآسيوية؛ فضلاً عن المناطق التي تعرف حروباً أو صراعات عرقية، تعرّض أطفالها للتشرّد والاستغلال الإجرامي.

وأمام هذه الأوضاع المأساوية، التي تسائل الضمير العالمي، فإننا ندعو المجتمع الدولي، والقوى الكبرى الفاعلة فيه، على الخصوص، لتحمل مسؤوليتها التاريخية، تجاه ما يتعرض له مستقبل البشرية، المتمثل في أطفالها، من عنف واستغلال وإهمال.

كما ندعوها إلى المبادرة باتخاذ ما يلزم من إجراءات، لإنقاذ هؤلاء الأطفال، قبل فوات الأوان، من ويلات الحروب والصراعات، ومن مَخالب الأوبئة والمجاعات، والجماعات المتطرفة والإرهابية، ومما يتعرضون له من مآس بسبب الهجرة غير الشرعية.

...»

الرسالة الملكية السامية إلى الدورة العادية الـ30 لقمة الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا ـ 29 يناير 2018

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد بول كاغامي، رئيس الاتحاد الإفريقي،

إخواني الأعزاء رؤساء الدول والحكومات،

فخامة السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

قبل عام، عادت المملكة المغربية إلى موقعها الطبيعي، ضمن أسرتها المؤسساتية الإفريقية.

ويسعدنا أن المغرب قد ساهم، منذ ذلك الحين، في المبادرات والمشاريع التي أُطلقت برعاية منظمتنا، وفي الاجتماعات التي عُقدت في إطارها. وستواصل المملكة المغربية الدفاع عن القضايا الإفريقية النبيلة. ولن تدخر جهداً في سبيل تعزيز السلم والاستقرار والتنمية في إفريقيا.

وأود هنا أن أشيد بالالتزام الإفريقي لفخامة الرئيس ألفا كوندي، وبجهوده الدؤوبة على رأس منظمتنا. فقد نجح بفضل رؤيته المتبصرة، وقناعاته الراسخة، في منح إشعاع كبير للعمل الإفريقي الجماعي.

ولا يخامرنا أدنى شك، بأنه في ظل قيادة أخينا فخامة السيد بول كاغامي، الرئيس الجديد للاتحاد برسم السنة الجارية 2018، ستتواصل الجهود الكبيرة لإصلاح منظمتنا، وأن إفريقيا ستُسمع صوتها على الصعيد الدولي خلال ولايته. وبهذه المناسبة، نؤكد لفخامته أنه سيلقى كل الدعم من المملكة المغربية.

كما نتقدم بجزيل الشكر لمعالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، على جهوده الدؤوبة، من أجل منح دينامية جديدة لعمل منظمتنا.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

خلال القمة الثامنة والعشرين، تفضلتم باختياري «رائداً للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة». وهو تشريف لي، وعربون تقدير من لدن إخواني وأخواتي القادة.

وفي يوليوز 2017، قدمتُ اللبنات الأولى لرؤية إفريقية مشتركة حول الهجرة، من خلال المذكرة الأولية التي تم عرضها على أخي فخامة الرئيس ألفا كوندي.

واليوم، يطيب لي أن أقدم لكم وثيقة هي بمثابة «الأجندة الإفريقية حول الهجرة»، والتي تم إعدادها وفق مقاربة شمولية وتشاركية:

• فهي ثمرة للتشاور الدائم مع العديد من رؤساء الدول خلال المحادثات والاتصالات المختلفة التي تمت بيننا.

• وتعكس انخراطاً واسعاً للفاعلين المعنيين، لاسيما من خلال عقد لقاءين مهمين بالمغرب وهما: الخلوة الإقليمية المنظمة بتاريخ 2 نونبر 2017 بالصخيرات، بمشاركة أزيد من 120 من أصحاب القرار، وممثلي المنظمات الدولية، والباحثين، وأعضاء المجتمع المدني؛ إضافة إلى المؤتمر الوزاري المنعقد بالرباط في 9 يناير 2018، بمشاركة أزيد من عشرين وزيراً، يمثلون الأقاليم الفرعية للقارة، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، والتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

• وتتضمن هذه الوثيقة أيضا الأفكار والمقترحات والرؤى المقدمة من قِبَل المؤسسات الرسمية، والمجتمع المدني، والباحثين في إفريقيا.

• كما تتميز بمرونتها وقابليتها للتطور، وعدم إلزاميتها من الناحية القانونية، حيث يتعين اعتبارها، في المقام الأول، مرجعاً نهتدي به في عملنا المستقبلي، في معالجة هذا الموضوع.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كما تلاحظون، فإن «الأجندة الإفريقية حول الهجرة «تنطلق من ضرورة الإلمام بظاهرة الهجرة في مختلف أبعادها، من أجل فهمها بشكل أفضل. وفي هذا الإطار، فقد آن الأوان لتصحيح المغالطات التالية، المرتبطة بقضايا الهجرة:

1. لا وجود لتدفق للهجرة ما دام المهاجرون لا يمثلون سوى 3.4% من سكان العالم.

2. إن الهجرة الإفريقية هي قبل كل شيء هجرة بين بلدان إفريقيا : فعلى المستوى العالمي، يمثل المهاجرون أقل من 14% من السكان. أما على الصعيد الإفريقي فإن أربعةً من بين كل خمسة مهاجرين أفارقة يبقون داخل القارة.

3. لا تسبب الهجرة الفقر لبلدان الاستقبال: لأن 85 بالمائة من عائدات المهاجرين تُصرف داخل هذه الدول.

4. الهجرة ظاهرة طبيعية تمثل حلا لا مشكلةً. ومن ثم، ينبغي علينا اعتماد منظور إيجابي بشأن مسألة الهجرة، مع تغليب المنطق الإنساني للمسؤولية المشتركة والتضامن.

وإني لواثق بأنكم تشاطرونني الرأي، إخواني الأعزاء، بأن الهجرة، إذا تم وضعها في نطاق أبعادها الحقيقية، بعيدا من المغالطات التي شوهت صورتها بشكل مشين، تظل تحدياً عالمياً وحاسماً بالنسبة لقارتنا. فهي تستحق مقاربة جديدة تتمحور حول إفريقيا، وتجمع بين الواقعية والتسامح، وتغليب العقل على المخاوف.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن «الأجندة الإفريقية حول الهجرة «فيما يخص تدبير الهجرة، تقترح اعتماد نهج قائم على سياسات وطنية، وتنسيق على مستوى الأقاليم الفرعية، ومنظور قاري، وشراكة دولية. وتستلزم هذه الأجندة تغيير النموذج السائد، وتحديد مفهوم جديد للهجرة، يقوم على مقاربة استشرافية وإيجابية، وإرادة سياسية حقيقية للدول، التي من مصلحتها أن تتم عملية الهجرة في ظروف سليمة وقانونية ونظامية، تحترم حقوق الإنسان.

كما تسعى هذه الأجندة إلى جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة، وركيزة للتعاون جنوب - جنوب، وأداةً للتضامن. وفي هذا الصدد، نقترح عليكم:

• إحداث مرصد إفريقي للهجرة، يرتكز عمله على ثلاثة محاور هي: «الفهم والاستباق والمبادرة». وسيُعهد إليه بتطوير عملية الرصد، وتبادل المعلومات بين البلدان الإفريقية، من أجل تشجيع التدبير المحكم لحركة المهاجرين. وإن المغرب ليعبّر عن استعداده لاحتضان هذا المرصد.

• إحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة: من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال.

وإن من شأن «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» أن تساهم في إغناء عملية إعداد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة.

وإن المغرب، الذي سيستضيف أشغال المؤتمر الدولي لاعتماد الميثاق العالمي للهجرة، وكذا المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، في شهر دجنبر 2018، ليؤكد التزامه بجعل هذه اللقاءات متعددة الأطراف، منبراً لخدمة قضايا القارة الإفريقية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

منذ سنة 2015، فقد الحياة أكثر من 6200 مهاجر إفريقي في مياه البحر الأبيض المتوسط. لذلك، فمن واجبنا أن نتحرك حتى لا تذهب سدى مآسي النساء والأطفال والرجال، الذين لقوا حتفهم في جزيرة لامبيدوزا، وحتى لا تتكرر الممارسات المشينة التي شهدتها ليبيا.

فكم يلزمنا من مآسي الهجرة، حتى تتغير نظرةُ مجتمعاتنا تُجاه هذه المسألة ؟

لقد صار لزاماً على قارتنا، وأكثر من أي وقت مضى، أن تنكب على معالجة مسألة الهجرة بروح التضامن التام. وستكون حكمتُنا والتزامنا الجماعي هما وسيلتنا الأساسية لتنفيذ الأجندة الإفريقية حول الهجرة. فالاتحاد هو مفتاح النجاح، والتعاون الإفريقي هو سبيلُه الحقيقي.

أشكركم على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي

أبيدجان ـ 29 نونبر 2017

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد الحسن درامان واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار،
أختي العزيزة، إخواني الأعزاء رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي،
أصحاب الفخامة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،
السيد موسى فاكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي،
السيد جان كلود يونكير، رئيس المفوضية الأوروبية،
أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية، أن أعرب عن خالص شكري وعميق امتناني لمضيفنا الجليل أخي فخامة الرئيس الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ومن خلاله للشعب الإيفواري، على كرم الضيافة التي أحاطونا بها منذ وصولنا إلى هذا البلد الذي أحبه كثيرا، والذي أزوره كل مرة بسرور متجدد.

إن المملكة المغربية تشيد بعقد هذا اللقاء، الذي يجمع القارة التي ننتمي إليها، إفريقيا، والقارة التي تربطها بها علاقات الجوار والشراكة، أوروبا.

كما تؤكد التزامها الكامل، بدورها الطبيعي، كصلة وصل بين القارتين؛ وهو الدور الذي تقوم به بكل اعتزاز.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

بعد مضي سبعة عشر عاما على تأسيسها، ما تزال الشراكة بين إفريقيا وأوروبا تحتفظ بوجاهتها وبكل مقوماتها. إلا أن الظرفية الراهنة لم تعد ملائمة للقيام بالتشخيصات، أو التمادي في السجالات العقيمة والمتجاوزة. بل إن الوقت الآن هو وقت الجد والعمل.

فالحوار الشجاع والمسؤول المفتوح بين الدول المستعمرة ومستعمراتها السابقة ينبغي أن يظل صريحا ومباشرا. وقد أصبح من الضروري اليوم، إعطاء نفس جديد لهذا الحوار.

إن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي تجمعان إقليميان لا محيد عنهما. ولأن كلا منهما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للآخر، فهما بالتالي على نفس القدر من الأهمية. وكما أنهما متساويان أمام التحديات المطروحة، فهما كذلك أمام الفرص المتاحة لهما، والمسؤوليات المنوطة بهما.

كما أن التضامن بين أوروبا وإفريقيا ليس مفهوما فارغا. ولا يعني وجود علاقة ترتكز على العمل الخيري الإنساني من جانب واحد. فالتضامن المقصود هنا يقوم على المسؤولية المشتركة، وترابط المصالح بين الطرفين على حد سواء.

لذا، يتعين من الآن فصاعدا، الحديث عن وجود شراكة أفقية حقيقية، عوض المنطق القائم على تقديم المساعدة، وفق منظور عمودي.

ومن هذا المنطلق، فالشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإفريقيا مطالبة بالتطور، والارتقاء بها إلى مستوى ميثاق مشترك. إن الأمر يتطلب من القارتين الإفريقية والأوروبية العمل سويا، على مواجهة التحديات المطروحة، وذلك من خلال تطوير تنافسية مشتركة، وتوطين المقاولات المنتجة بكلا القارتين، وضمان حركية منظمة لتنقل الأشخاص، وتعزيز التبادل الثقافي المثمر.

وبالموازاة مع ذلك، يتعين إعادة النظر في الشروط المرتبطة بالمديونية، إذ أن الدول الغربية تنتظر من بعض البلدان الإفريقية - التي لم يمر على استقلالها أقل من نصف قرن - تحقيق أداء إيجابي على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يكون في مستوى المعايير التي تعتمدها، بالإضافة إلى فرض شروط تعجيزية على تلك الدول.

ومما يجعل هذا التعامل أكثر إجحافا أن هذه البلدان الأوروبية نفسها تواجه أحيانا صعوبات مالية وسياسية بالغة.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تتميز العلاقات بين إفريقيا وأوروبا، على الدوام، بحركية نشيطة للتنقلات البشرية، وبتوالي موجات الهجرة بينهما. فعشرات الآلاف من المهاجرين الأفارقة يسعون كل يوم للوصول إلى أوروبا، على حساب حياتهم، في الكثير من الأحيان.

إن القرن الحادي والعشرين سيكون قرن التلاقحات والتمازجات الكبرى بامتياز. وهذا الوضع الواقعي، يلزمنا بالامتناع عن إضفاء أي بعد إيديولوجي أو عاطفي على الخطابات ذات الصلة بالهجرة، وتجنب تغذيتها بمشاعر الكراهية تجاه الأجانب.

فبعض الدول، بحكم موقعها الجغرافي، تشكل قبلة للمهاجرين، كما هو الشأن بالنسبة للمغرب، الذي ظل يستقبل على الدوام موجات متتالية للهجرة، ولاسيما بعد حصوله على الاستقلال. ولايزال الوضع كذلك إلى يومنا هذا. وشركاؤنا الأوروبيون والمغاربيون يعرفون جيدا هذه الحقيقة.

وقد برز مفهوم الحدود في إفريقيا مع حصول بلدانها على الاستقلال. غير أن التعاطي مع مسألة الهجرة - بعد فترة الاستعمار- لم يحقق إلا نجاحاً محدودا. كما أنه لم يتم التعامل مع هذه الظاهرة كمصدر للحلول والفرص التي تتيحها، وإنما كعامل للتهديد واليأس.

لقد كانت الهجرة في القديم، إما بدافع التنقل لأغراض تجارية، أو من أجل الحج إلى الأماكن المقدسة لأسباب دينية. كما كانت اضطرارية أحيانا، بسبب النزاعات وانتشار الأوبئة.

أما في العصر الحالي، فقد أضحت ظاهرة الهجرة تنطوي على دلالات قدحية، لاقترانها بظواهر أخرى كالمخدرات ومختلف أنواع الاتجار غير المشروع، وارتباطها بتداعيات التغيرات المناخية أيضا. كما أنها غالبا ما تقترن في المخيل الجماعي المعاصر بآفات الفقر والهشاشة وعدم الاستقرار، بل والموت أيضا.

إن ليبيا التي تشكل اليوم نقطة العبور الجديدة بين إفريقيا وأوروبا، أصبحت بمثابة الجسر الذي تتدفق عبره الآفات بشتى أصنافها، والبؤرة التي تتدافع نحوها المصائب والمآسي كلها.

وقد تتبعنا بكامل القلق والامتعاض، ما تناقلته وسائل الإعلام من أنباء، حول الممارسات الفظيعة التي يتعرض لها عدد من المهاجرين في هذه المنطقة، التي تقع بجوارنا. فمثل هذه الأفعال المشينة تعد إنكاراً تاماً للإنسانية.

إن هذه الممارسات، التي تقترفها ميليشيات مسلحة غير خاضعة لسلطة الحكومة الليبية، تسائل الضمير الجماعي لكل الأطراف الضالعة والمسؤولة عن هذا النوع من الاتجار الذي يتنافى مع حقوق الإنسان الأساسية. وهذه الممارسات تتنافى أيضا مع قيم وتقاليد الشعب الليبي الشقيق.

وأمام انعدام القدرة الكافية، أو الرغبة الحقيقية في إدراك الأسباب العميقة لظاهرة الهجرة، فإنه يتم تقديمها وتعميمها في شكل صور نمطية، ومشاهد لتدافع جموع غفيرة من الأشخاص، دون عمل، ودون موارد، وأحيانا ذوي مسارات مشبوهة.

قد نميل إلى معاتبة الساكنة الأوروبية على تخوفها من هذا التدفق الهائل من المهاجرين، وتصورها له كتهديد لها. لكن يتوجب علينا الإقرار بأن هذا الشعور له - للأسف الشديد - ما يبرره في بعض الأحيان.

وقد كان بمقدور تجمعاتنا الإقليمية التصدي لهذا الوضع، بطريقة أكثر نجاعة وفعالية. وهنا يمكن أن نفكر في الاتحاد المغاربي لو كان موجودا حقا، لكنا أكثر قوة في مواجهة هذا التحدي. ولكن مع كامل الأسف، فالاتحاد المغاربي لا وجود له !

وبسبب النزاعات الإقليمية، فإن أفواجا عديدة من المهاجرين، غالبا ما تقع فريسة لشبكات الاتجار بمختلف أصنافها، التي تمتد من ترويج المخدرات إلى التنظيمات الإرهابية. وقد ظل المغرب ولا يزال يدفع ثمن هذا الوضع منذ زمن بعيد.

وهنا نؤكد من جديد أن ساعة العمل قد دقت. ومن حقنا أن نتساءل: هل بإمكاننا إيجاد حلول ناجعة لهذه الظاهرة ؟ أم أنه من المفروض علينا أن نعيش في مناخ تنعدم فيه الثقة ؟

إننا نستطيع التحرك والمبادرة. غير أنه ليس بإمكاننا أن نقوم بكل شيء، بل أكثر من ذلك لا يمكننا أن نحقق ذلك بمفردنا. لذا، ينبغي العمل على تطوير السياسة الأوروبية في هذا المجال.

فمن غير المقبول أن تكون أفضل المواهب الإفريقية، سواء داخل المدارس والمعاهد المرموقة، أو العاملة في مقاولات القارة، محط أطماع الأوروبيين، وذلك في تجاهل تام للاستثمارات التي وظفتها البلدان الأصلية لهذه المواهب، من أجل تكوينها. إننا نعتبر أن هجرة الأدمغة المترتبة عن الاستقطاب ظاهرة تبعث على الأسف والاستنكار.

ونظرا لكون المغرب بلدا للهجرة والعبور والاستقبال، فقد اعتمد مقاربة شمولية لقضية الهجرة، ووضع لها تصورا إدماجيا إيجابيا.

وإذا كنا ندرك طبيعة التحديات التي تطرحها إشكالية الهجرة، فإننا في المقابل نعرف تماما ما تحمله من جوانب إيجابية. والأمثلة التي تدل على ذلك كثيرة:

فعلى غرار أشقائهم المغاربة، ساهم المهاجرون الأفارقة بنصيب وافر في إعادة إعمار أوروبا، ما بعد الحرب العالمية الثانية. لذا، فمن الطبيعي أن تشعر بعض البلدان الإفريقية اليوم بالحيف.

وفي سبعينيات القرن الماضي كان بعض الشباب المغاربة المفعمين بروح المودة والانفتاح، يقصدون أوروبا للمشاركة في مواسم جني العنب أو للمساعدة في الحقول. واليوم، فقد أصبحت هذه التنقلات ضربا من ضروب الخيال !

وقد شهدت السنوات العشر الماضية توافد عدد من الأوروبيين إلى المغرب للاستقرار به، حاملين معهم خبراتهم ومهاراتهم لتوظيفها في إنشاء مقاولات صغيرة ومتوسطة محليا، وتوفير مناصب الشغل.

أما حاليا، فلا بد من وضع تصور جديد لمسألة الهجرة، من خلال التعاطي معها كموضوع قابل للنقاش الهادئ والرصين، وكحافز على الحوار البناء والمثمر.

وبذلك سوف نجني جميعا- في الشمال كما في الجنوب- ثمار هذه المقاربة الجديدة. وإذا كان هذا المنظور يفتقر حاليا لعنصر التماسك، فنحن واثقون تماما بأننا سنتمكن سويا من تحقيق هذا المسعى!

وبصفتي رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة، فإنني حريص كل الحرص على أن أقدم أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الإفريقي المقبل مجموعة من المقترحات إلى الإخوة والأخوات رؤساء الدول، وذلك من أجل صياغة خطة عمل إفريقية بشأن الهجرة.

وقد وضعت اللبنات الأولى لهذه الخطة في شهر يوليوز 2017، من خلال المذكرة الأولية التي تم تقديمها إلى أخينا، الرئيس ألفا كوندي، أثناء مؤتمر القمة التاسع والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي.

وانسجاما مع هذه الخطة المتكاملة والمندمجة، يتعين علينا أن نتخذ موقفا موحدا، ونتكلم بلسان واحد لإسماع صوت إفريقيا، بما يتماشى مع خطة العمل التي وضعناها بأنفسنا.

واليوم، وفي ظل تسارع حركة الهجرة بوتيرة غير مسبوقة، أصبحت هذه الخطة تفرض نفسها بإلحاح شديد، وتقتضي تفعيلها على أربعة أصعدة: وطنيا وإقليميا وقاريا ودوليا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الحرص على تصحيح أربع مغالطات:

• الهجرة الإفريقية لا تتم بين القارات، في غالب الأحيان. فهي تقوم قبل كل شيء داخل البلدان الإفريقية؛ إذ أنه من أصل 5 أفارقة مهاجرين، 4 منهم يبقون في إفريقيا.

• الهجرة غير الشرعية لا تشكل النسبة الكبرى؛ فهي تمثل 20٪ فقط من الحجم الإجمالي للهجرة الدولية.

• الهجرة لا تسبب الفقر لدول الاستقبال، لأن 85 ٪ من عائدات المهاجرين تصرف داخل هذه الدول.

• وأخيرا، أود التذكير بأن التمييز بين بلدان الهجرة وبلدان العبور وبلدان الاستقبال لم يعد قائما.

وفي إطار هذه الخطة، فإن الدول الإفريقية مطالبة بالنهوض بمسؤولياتها في ضمان حقوق المهاجرين الأفارقة، وحفظ كرامتهم على أراضيهم، وفقا لالتزاماتها الدولية، وبعيدا عن الممارسات المخجلة واللاإنسانية الموروثة عن حقبة تاريخية عفا عنها الزمن.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في الختام، أن أعبر لكم عن أملي، في تعزيز علاقات الشراكة القائمة بين قارتينا، وإضفاء المزيد من النضج والتنوع عليها.

وإننا لواثقون بأن قمة أبيدجان ستشكل منعطفا حاسما في مسار الشراكة الإفريقية -الأوروبية، وستمنحها دفعة نوعية، بما يخدم الأمن والاستقرار والازدهار في كلا القارتين.

وخلاصة القول: إننا مطالبون جميعا، بوضع التوجهات الكبرى لخطة عمل إيجابية كفيلة بضمان مستقبل أفضل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء

6 نونبر 2017

...»

وفي هذا الإطار، سنواصل تطبيق النموذج التنموي الخاص بهذه الأقاليم، بموازاة مع تفعيل الجهوية المتقدمة، بما يتيح لساكنة المنطقة التدبير الديمقراطي لشؤونهم، والمساهمة في تنمية منطقتهم.

فالمشاريع التي أطلقناها، وتلك التي ستتبعها، ستجعل من الصحراء المغربية قطبا اقتصاديا مندمجا، يؤهلها للقيام بدورها، كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، وكمحور للعلاقات بين دول المنطقة.

...«

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الاجتماع السنوي لمؤتمر السياسة العالمية

مراكش ـ 03 نونبر 2017

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بعبارات الترحيب الحار إلى المشاركين في الاجتماع السنوي لمؤتمر السياسة العالمية الذي ينعقد في دورته العاشرة بمدينة مراكش الحمراء.

وقد أبينا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الملتقى الهام، نظرا لكونه يتيح لشخصيات مرموقة من مختلف المجالات وتعدد الخبرات النقاش والتداول بشأن الرهانات الإقليمية والدولية الكبرى، بغية الإسهام في تحسين الحكامة بمختلف أبعادها بما في ذلك التفكير، واتخاذ القرار، والمراقبة، لأجل خلق عالم أكثر انفتاحا وأكثر احتراما للتنوع.

وإننا لعلى يقين أن اجتماعكم يشكل محطة للتفكير المعمق، في جو من النقاش البناء، للخروج بأفكار جديدة وابتكار حلول ناجعة كفيلة بتحسين وتطوير النموذج التنموي لبلداننا.

والجدير بالذكر، أن التقدم الملحوظ الذي تعرفه إفريقيا، والذي لا يمكن تجاهله أو إنكاره، يحظى باهتمام متزايد من طرف المجتمع الدولي.

ومن المؤكد أن التطلع إلى الازدهار والرخاء يعد عملية معقدة تتطلب النفس الطويل. بيد أن تحقيق التطلعات الكبرى للمواطنين، لا سيما المواطنين الأفارقة، لن يتم إلا عبر برامج التنمية البشرية والاقتصادية الشاملة على الصعيدين الإقليمي والقاري.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

نطلاقا من إيماننا الراسخ بهويتنا الإفريقية، فإننا ندعو مجددا إلى ضرورة مواكبة نهضة القارة الإفريقية التي استطاعت أن تحدد مصيرها ومستقبلها بنفسها، معتمدة في ذلك على اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الجريئة، التي تم إطلاقها على المدى المتوسط والمدى البعيد، لتشمل العديد من القطاعات.

وفي هذا الصدد، نرى من واجبنا بلورة استراتيجيات مبتكرة، ونهج سياسات طموحة تقوم على استثمار المنجزات التي تم تحقيقها لحد الآن، فضلا عن الإستفادة من المبادرات العالمية الناجحة التي تتلاءم وتنوع واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وبالموازاة مع ذلك، يتعين علينا كذلك تعزيز أداء المؤسسات، ودعم الحكامة الجيدة، وتحسين طرق استخدام الأموال العامة بصورة جوهرية.

إن الثروة الإفريقية، المتمثلة أساسا في رأسمالها البشري، تشكل فرصة فريدة للنمو. فالشباب الإفريقي لا يشكل عائقا أمام تطور قارتنا الإفريقية، بل يعتبر عاملا أساسيا لبلوغ الازدهار الذي نطمح إليه، وذلك من خلال انخراطه انخراطا كاملا في التحولات الاقتصادية الإيجابية التي تعرفها القارة.

لذا، فإن اعتماد سياسات ناجعة وتنفيذها في مجالات التربية والتكوين المهني والصحة سيساهم بدون شك في تحقيق اندماج أفضل لهؤلاء الشباب داخل النسيج الاقتصادي والاجتماعي لبلداننا. كما ستمكننا هذه المبادرات من تحقيق نمو متزايد وشامل ومستدام سيتيح خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الزيادة في الإنتاج.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تزخر قارتنا أيضا بموارد طبيعية هائلة ينبغي استثمارها وتثمينها على النحو الأمثل.

وفي هذا الإطار، فإن تحويل القطاع الفلاحي، ووضع جسور التكامل والتواصل بينه وبين القطاع الصناعي لكفيل بخلق المزيد من مناصب الشغل.

لهذا، فإن تحويل القطاع الفلاحي في إفريقيا ينبغي أن يتم على جميع المستويات، انطلاقا من الإنتاج الأولي إلى تثمين الصناعات الفلاحية. وستمكننا هذه العملية من الاستثمار الأمثل للرصيد الفلاحي الهائل الذي تزخر به قارتنا، لاسيما فيما يخص الأراضي الصالحة للزراعة، فضلا عن تجاوز الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الفاعلون في هذا القطاع، وهي صعوبات مرتبطة أساسا بضعف الإنتاج.

وموضوعنا هذا يقودنا إلى استحضار مفهوم «الثورة الخضراء»، هذه الثورة الخضراء التي ننشدها، والتي تهدف إلى التجديد العميق للتكنولوجيات وأساليب الإنتاج، آخذين بعين الإعتبار خصوصيات واقعنا الإفريقي، والتغيرات المناخية التي تواجهه.

وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى بأن الالتزامات التي أخذها المغرب على عاتقه لتسريع وتيرة النمو الفلاحي وتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا تساهم بشكل إيجابي في تغطية الحاجيات الغذائية لمجموع المواطنين الأفارقة على الصعيد القاري.

أما فيما يتعلق بالصناعة الإفريقية، فإنها ما زالت تعاني من نقص في التنافسية. ففي هذا الإطار، عليها أن تواجه تحديا مزدوجا ذا أهمية كبرى يكمن في تطوير أنشطة مبتكرة من جهة، وتكوين يد عاملة مؤهلة، من جهة أخرى.

كما يجب، وبموازاة مع الاستثمارات الخاصة، تطوير أنواع جديدة من التمويل والشراكات تدرجيا قصد تشجيع وتكثيف المشاريع التنموية مع الرفع من وتيرة تنفيذها.

كما أصبح لزاما علينا عدم تجاهل الخصاص الذي تعاني منه قارتنا عل مستوى البنيات التحتية، والعمل على إيجاد حل نهائي وواقعي لهذه الإشكالية. فجميعنا يعي ويعلم أن التقدم والهشاشة يرتبطان جليا بالطرق ونقط الربط والمواصلات.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد آن الأوان لإعادة رسم الأولويات الاستراتيجية للمجتمع الدولي على ضوء ما أصبحت تقدمه

القارة الإفريقية. فاعتبارا للتطورات الحديثة، وللخطوات التي خطتها القارة الإفريقية نحو الأمام، والمعترف بها، أصبح من الضروري أن يسمع صوت قارتنا، وأن تصبح متمركزة في خريطة سياسية دولية بعد إعادة تصميم معالمها.

لقد انفتحت إفريقيا على شراكات متعددة الأبعاد، شملت المجالات المؤسساتية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذا المجالات المتعلقة بالتصدي للتطرف، ومكافحة الإرهاب.

فبضم الرصيد الذي وفره التعاون شمال - جنوب إلى التجارب التي اكتسبتها مختلف الأطراف، يستطيع أصحاب القرار بناء تعاون أقوى، وأكثر واقعية، وخاصة أكثر عدلا وإنصافا. وفي هذا الإتجاه، تتخذ الشراكة الجديدة شمال - جنوب إجراءاتها.

وإننا على يقين أن تماسك وقوة وبراغماتية إفريقيا كلها عناصر ستمكنها من احتلال الموقع الأنسب داخل هذا المسار. وهنا، لا يفوتنا أن نشيد بالإرادة المشتركة التي تحدونا من أجل تحقيق اندماج أكبر بين دول إفريقيا.

ولكي يتحقق هذا الاندماج يتعين على جميع الفاعلين، سواء في القطاع العام أو الخاص، استغلال الفرص المتاحة استغلالا عمليا، وكذا التصدي للتحديات والمخاطر بشكل جماعي ومتضامن.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ولى الزمن الذي كانت فيه إفريقيا قارة موصومة بالسلبية، معقدة من محيطها، لتظهر كقارة إفريقية واعدة ومتحفزة وتلتزم وتتعهد بالتزاماتها، لتحل محل قارة خاضعة ومستكينة.

إن الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد التي تزخر بها هذه القارة سيمكنها من النمو السريع الذي سيكون له وقع على الساكنة بأكملها.

إن قارتنا تتوجه بخطى ثابتة نحو الازدهار والرخاء، كما أنها تعيش تحولات حثيثة وفق نموذج خاص بها، وتفتح أبوابها أمام شراكات جد متنوعة. وبذلك، تتبلور معالم جديدة لإفريقيا باعتبارها قارة الخيارات وليس قارة الإكراهات.

غير أن بناء مستقبل الأجيال الإفريقية الصاعدة والإعداد له يقتضي توجيه الجهود، والتحلي بالحزم من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

وختاما فإننا إذ نجدد الترحيب بكم، فإننا ندعوكم إلى التفكير، بالإضافة إلى الشراكات التقليدية المبنية على التعاون جنوب- جنوب وشمال- جنوب، والتي أضحت - يوما بعد يوم – أكثر عددا وديناميةفي مجالات جديدة للتبادل وللشراكة من شأنها ضمان غد أفضل لشعوبنا.

شكرا على إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر السابع لوزراء البيئة للدول الإسلامية

الرباط ـ 25 أكتوبر 2017

«...

تواصل المملكة المغربية، بقناعة والتزام، حضورها وانخراطها إلى جانب المنتظم الدولي في مكافحة التغير المناخي.

وهي إرادة ثابتة تجسدت خصوصا في احتضان بلادنا لمؤتمر الأطراف (كوب 22) في شهر نونبر 2016، الذي عرف نجاحا عالميا، وكذا في نهجها لسياسة إرادية بهدف تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية، وإكراهات انبعاثات الغازات الدفيئة، وذلك من خلال اعتمادنا لاقتصاد مخفف من الكربون.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت بلادنا من الدول الأولى التي قدمت مساهماتها المحددة وطنيا، في إطار تفعيل اتفاق باريس للمناخ.

وتجسيدا للالتزام الراسخ للمغرب بتكريس التعاون جنوب - جنوب، كخيار استراتيجي في سياسته الخارجية، تم إحداث مركز للكفاءات في مجال تغير المناخ، كآلية جديدة لتوطيد أسس التعاون والتكامل بين دول الجنوب في هذا المجال، لاسيما بين الدول الإسلامية ومع الدول الإفريقية الشقيقة.

...»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة

الرباط ـ 13 أكتوبر 2017

...»

أليس المطلوب هو التنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة، التي تم إطلاقها، ثم إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية، وللمطالب المعقولة، والتطلعات المشروعة للمواطنين، في التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها؟

وبموازاة ذلك، يجب القيام بالمتابعة الدقيقة والمستمرة، لتقدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية، ومواكبة الأشغال بالتقييم المنتظم والنزيه.

ولهذه الغاية، قررنا إحداث وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية، وخاصة الاستثمار، وخلية للتتبع، بكل من وزارتي الداخلية والمالية.»

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في مؤتمرالكونفدرالية الإفريقية لألعاب القوى

الصخيرات ـ 09 أكتوبر 2017

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

معالي السيد رئيس الاتحاد الدولي لألعاب القوى،

معالي السيد رئيس الكونفدرالية الإفريقية لألعاب القوى،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نرحب بكم في بلدكم الثاني المغرب، بمناسبة انعقاد مؤتمر الكونفدرالية الإفريقية لألعاب القوى.

وقد أبينا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الملتقى الرياضي الإفريقي الذي سيتدارس القضايا التي تستأثر باهتمام مسيري الاتحادات الإفريقية لألعاب القوى، اعتبارا للمكانة التي تحتلها قارتنا الإفريقية في قلوبنا، ولعلاقات الأخوة والتضامن والتعاون التي تربطنا بشعوبها.

ويأتي اهتمامنا بهذا الملتقى الكبير، تجسيدا لإيماننا الراسخ بأن التنمية المستدامة الحقيقية لأقطارنا الإفريقية الشقيقة، تمر حتما عبر تعبئة طاقاتها الشبابية التي تمثل ثلثي ساكنتها، والتي يجدر بنا أن ننهض بتأطيرها وتأهيلها على جميع المستويات، التربوية والتعليمية، والتثقيفية، وغيرها.

وتعد الرياضة عموما، وألعاب القوى على وجه الخصوص، إحدى السبل الكفيلة بتنمية الشباب الإفريقي وإدماجه في محيطه الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مناعته ضد كل أشكال الانحراف والتطرف.

كما أنها ليست فقط وسيلة للحصول على الألقاب والإنجازات الرياضية المحضة، وإنما هي منظومة قيم ومبادئ، تساهم في نشر ثقافة التفاهم والتعايش واحترام الآخر، والتقارب والتواصل بين الشعوب. فإلى جانب المدرسة والمجتمع، فإن الرياضة يجب أن تشكل عاملا للتربية والتهذيب، ووسيلة للارتقاء الاجتماعي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن ممارسة رياضة ألعاب القوى المتجذرة منذ عدة عقود في قارتنا الإفريقية، تحتل مكانة الريادة في العديد من السباقات على المستوى العالمي، حيث كان أبطالها وما يزالون يبهرون العالم بإنجازاتهم القياسية وأدائهم المتميز.

فالألقاب التي يحرز عليها الأبطال الأفارقة، والمراتب المتقدمة التي تحتلها البلدان التي ينتمون إليها، سواء في بطولات العالم أو الألعاب الأولمبية، ليست فقط مصدر اعتزاز للشعوب الإفريقية، وإنما تشكل أيضا عاملا لتقوية الهوية الإفريقية والتعريف بها وزيادة إشعاعها.

بيد أن هذه الجوانب الإيجابية لا ينبغي أن تحجب عنا ما تعانيه ألعاب القوى في أقطارنا الإفريقية عموما من اختلالات بنيوية لا يمكن تجاوزها إلا باعتماد استراتيجية محكمة لمواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها هاته الرياضة على الصعيد العالمي.

ويجب أن ترتكز هذه الاستراتيجية أساسا على إرساء حكامة جيدة للتسيير وصقل المواهب، وتأهيل الكفاءات عبر منظومة حديثة للتأطير والتكوين، وتعزيز وتطوير البنيات التحتية، والتوفيق بين ألعاب القوى الجماهيرية وإعداد النخبة في هاته الرياضة.

كما ينبغي أن تقوم هذه الاستراتيجية على الانفتاح على القطاع الخاص، في إطار شراكات ناجعة توفر الوسائل الضرورية لمصادر تمويل الخطط الإنمائية لتطوير هذا الميدان، والتي تشكل معضلة حقيقية لكثير من بلداننا.

وانسجاما مع مخططات تنمية ألعاب القوى لكل من الاتحادين، الدولي والإفريقي، اعتمدت بلادنا منذ عقد من الزمن برنامجا تعاقديا لتأهيل ألعاب القوى الوطنية، وفق رؤية استراتيجية تروم توسيع قاعدة الممارسين، بموازاة مع تأهيل النخبة على حد سواء.

وفي هذا الإطار، ندعو إلى تعزيز منظومة تكوين الرياضيين وتطوير الكفاءات الرياضية وتنمية البنيات الأساسية، وفق أساليب عمل حديثة ومتطورة، قادرة على مواكبة مسلسل التأهيل من أجل الاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة.

كما يتعين الحرص على محاربة ظاهرة التعاطي للمنشطات وكل الممارسات المشينة التي تتنافى مع الأخلاق والروح الرياضية ومع مبادئ المنافسة الشريفة.

وبفضل هذه المبادرات والالتزامات الملموسة، اكتسبت بلادنا ثقة المؤسسات والفاعلين الرياضيين على المستوى الدولي، توجت بشرف تمثيل المغرب للقارة الإفريقية في العصبة الماسية العريقة.

وبموازاة ذلك، فإننا ننتظر أن تمكن هذه الاستراتيجية، والاستغلال الأمثل للوسائل المتاحة، من تكوين أبطال عالميين، وصيانة مكانة المغرب ورصيده المتميز في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب لم ينتظر العودة إلى مكانه الطبيعي داخل الاتحاد الإفريقي، ليبرهن عن التزامه بخدمة قضايا القارة، بما في ذلك المجال الرياضي. وإنما ظل حاضرا في جميع التظاهرات الرياضية الإفريقية، بل ومحتضنا لبعضها، ومتواجدا بالأجهزة التقريرية للمؤسسات الرياضية القارية، وفي مقدمتها الكنفدرالية الإفريقية لألعاب القوى.

ومن هذا المنطلق، وسيرا على نهجه التضامني في مختلف المجالات، فإن المغرب مستعد، بل وملتزم بوضع تجربته وإمكاناته في المجال الرياضي عموما، وألعاب القوى بصفة خاصة، رهن إشارة أشقائه الأفارقة، من خلال اعتماد وتفعيل مقاربات تشاركية مبتكرة عبر تطوير قنوات للتعاون جنوب ـ جنوب تعود بالنفع على كل الأطراف.

وإننا نتطلع لأن تشكل هذه الدورة لمؤتمركم محطة للتفكير في عقد شراكات استراتيجية فعالة بين الاتحادات الإفريقية في مجالات التكوين والتأطير وتبادل الخبرات وتوحيد الرؤى ووجهات النظر وتنسيق المواقف بالمنتظم الرياضي الدولي.

كما أننا واثقون بأن مؤتمركم، كجهاز تقريري، سيرسم معالم سياسة جديدة لاستشراف آفاق واعدة كفيلة بتمكين ألعاب القوى الإفريقية من احتلال المكانة التي تستحقها في مختلف المؤسسات والملتقيات والمحافل الرياضية الدولية، وكذلك من توسيع قاعدة ممارسة هذه الرياضة على مستوى القارة.

وإذ نجدد الترحاب بكم على أرض المغرب، فإننا ندعو الله العلي القدير أن يكلل أعمالكم بالتوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الخطاب الملكي السامي إلى الأمة
بمناسبة الذكرى ال 64 لثورة الملك والشعب

تطوان ـ 20 غشت 2017

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إن ثورة الملك والشعب، التي نعيش اليوم ذكراها الرابعة والستين، أكثر من ملحمة وطنية خالدة، جمعت ملكا مجاهدا، وشعبا مناضلا، من أجل استقلال المغرب، وعودة ملكه الشرعي.

فهي محطة مشرقة في تاريخ المغرب تجاوز إشعاعها وتأثيرها حدود الوطن، ليصل إلى أعماق إفريقيا.

فقد ألهمت بشكلها الشعبي التلقائي وبقيم التضحية والوفاء التي قامت عليها حركات التحرير بالمغرب الكبير وبإفريقيا من شمالها إلى جنوبها. كما عمقت الوعي والإيمان بوحدة المصير، بين المغرب وقارته، بداية من الكفاح المشترك، من أجل الحرية والاستقلال. ثم بعد ذلك، في بناء الدول الإفريقية المستقلة على أساس احترام سيادة بلدانها، ووحدتها الوطنية والترابية.

واليوم يتواصل هذا العمل التضامني، من أجل تحقيق التنمية والتقدم المشترك، الذي تتطلع إليه كافة الشعوب الإفريقية.

واستلهاما لمعاني وقيم هذه الثورة المجيدة، لم يكن غريبا أن يتخذ المغرب، منذ بداية الاستقلال، مواقف ثابتة، ومبادرات ملموسة لصالح إفريقيا، وخاصة من خلال:

- المشاركة في أول عملية لحفظ السلام في الكونغو سنة 1960، - واحتضان مدينة طنجة، في نفس السنة، لأول اجتماع للجنة تنمية إفريقيا، - وإحداث أول وزارة للشؤون الإفريقية في حكومة 1961 لدعم حركات التحرير.

وقد تم تتويج هذه الجهود الصادقة، لأجل شعوب إفريقيا، سنة 1961، باجتماع الدار البيضاء الذي وضع الأسس الأولى لقيام منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963.

ومن هنا فإن التزام المغرب بالدفاع عن قضايا ومصالح إفريقيا ليس وليد اليوم. بل هو نهج راسخ ورثناه عن أجدادنا، ونواصل توطيده بكل ثقة واعتزاز.

شعبي العزيز،

إن توجه المغرب نحو إفريقيا لم يكن قرارا عفويا، ولم تفرضه حسابات ظرفية عابرة، بل هو وفاء لهذا التاريخ المشترك، وإيمان صادق بوحدة المصير.

كما أنه ثمرة تفكير عميق وواقعي تحكمه رؤية استراتيجية اندماجية بعيدة المدى، وفق مقاربة تدريجية تقوم على التوافق.

وترتكز سياستنا القارية على معرفة دقيقة بالواقع الإفريقي، أكدتها أكثر من خمسين زيارة قمنا بها لأزيد من تسعة وعشرين دولة، منها أربعة عشر دولة، منذ أكتوبر الماضي، وعلى المصالح المشتركة، من خلال شراكات تضامنية رابح-رابح.

وخير مثال على هذا التوجه الملموس، المشاريع التنموية الكبرى التي أطلقناها، كأنبوب الغاز الأطلسي نيجيريا-المغرب، وبناء مركبات لإنتاج الأسمدة بكل من إثيوبيا ونيجيريا، وكذا إنجاز برامج التنمية البشرية لتحسين ظروف عيش المواطن الإفريقي، كالمرافق الصحية ومؤسسات التكوين المهني وقرى الصيادين.

وقد تكللت هذه السياسة بتعزيز شراكاتنا الاقتصادية، ورجوع المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، والموافقة المبدئية على انضمامه للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ويشكل رجوع المغرب إلى المؤسسة القارية منعطفا دبلوماسيا هاما في السياسة الخارجية لبلادنا.

وهو نجاح كبير لتوجهنا الإفريقي رغم العراقيل التي حاول البعض وضعها في طريقنا. وهو أيضا شهادة من أشقائنا الأفارقة على مصداقية المغرب ومكانته المتميزة لديهم.

وبمناسبة هذا الحدث التاريخي، أجدد عبارات الشكر والتقدير لكل دول القارة التي وقفت إلى جانبنا. وحتى تلك التي لم تساند طلبنا، واثقا أنها ستغير موقفها عندما تعرف صدق توجهاتنا.

وإذا كان هذا الرجوع هاما وحاسما، إلا أنه ليس غاية في حد ذاته. فإفريقيا كانت وستظل في مقدمة أسبقياتنا. وما يهمنا هو تقدمها وخدمة المواطن الإفريقي، ومن أهملها، أو قلل من مكانتها، بعدم الاهتمام بقضاياها أو بسياسة شراء المواقف، فهذه مشكلة تخصه وحده.

أما بالنسبة لنا، فإفريقيا هي المستقبل، والمستقبل يبدأ من اليوم.

ومن يعتقد أننا قمنا بكل ذلك، فقط من أجل العودة إلى الاتحاد الإفريقي، فهو لا يعرفني.

إن الوقت الآن، هو وقت العمل. والمغرب حريص على مواصلة الجهود التي يقوم بها داخل قارته منذ أكثر من خمسة عشر سنة.

وهنا يجب التأكيد بأن رجوع المغرب إلى مؤسسته القارية لن يؤثر على علاقاته الثنائية القوية مع بلدانها وعلى البرامج التنموية التي وضعها معها.

فهذا الرجوع، ليس إلا بداية لمرحلة جديدة من العمل مع جميع الدول من أجل تحقيق شراكة تضامنية حقيقية، والنهوض الجماعي بتنمية قارتنا والاستجابة لحاجيات المواطن الإفريقي.

إننا بصدد بناء إفريقيا واثقة من نفسها، متضامنة ومجتمعة حول مشاريع ملموسة، ومنفتحة على محيطها.

وهو نفس المنظور التكاملي، الذي دفع المملكة لإضفاء طابع رسمي، على رغبتها في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية، لدول غرب إفريقيا.

ونود هنا، أن نشكر قادة دول المجموعة، على إعطاء موافقتهم المبدئية، على انضمام المغرب إليها، كعضو كامل العضوية.

فهذه المنظمة هي امتداد طبيعي للاتحاد الإفريقي، وانضمام المغرب إليهما سيساهم في تحقيق التقدم الاقتصادي، والنهوض بالتنمية البشرية بالقارة.

إنه قرار سياسي تاريخي، يشكل علامة بارزة، على درب تحقيق الاندماج الاقتصادي، الذي لا يمكن تصوره إلا كنتاج لكل التكتلات الإقليمية، خاصة في سياق أصبحت فيه التجمعات الجهوية، قوة وازنة في السياسة الدولية.

وستعمل المملكة المغربية، من موقعها داخل المجموعة، على إرساء دعائم اندماج حقيقي في خدمة إفريقيا، وتحقيق تطلعات شعوبها، إلى التنمية والعيش الكريم، في ظل الوحدة والأمن والاستقرار.

شعبي العزيز،

لقد اخترنا نهج سياسة تضامنية، وإقامة شراكات متوازنة، على أساس الاحترام المتبادل، وتحقيق النفع المشترك للشعوب الإفريقية.

فالمغرب، لم ينهج يوما سياسة تقديم الأموال، وإنما اختار وضع خبرته وتجربته، رهن إشارة إخواننا الأفارقة، لأننا نؤمن بأن المال لا يدوم، وأن المعرفة باقية لا تزول، وهي التي تنفع الشعوب.

وهم يعرفون ذلك، ويطلبون من المغرب التعاون معهم، ودعم جهودهم في العديد من المجالات، وليس العكس. كما يدركون حرصنا على بناء شراكات مثمرة معهم، تقوم على استثمارات وبرامج تنموية مضبوطة، بين القطاعين العام والخاص، في الدول المعنية.

أما الذين يعرفون الحقيقة، ويروجون للمغالطات، بأن المغرب يصرف أموالا باهضة على إفريقيا، بدل صرفها على المغاربة، فهم لا يريدون مصلحة البلاد.

فتوجه المغرب إلى إفريقيا، لن يغير من مواقفنا، ولن يكون على حساب الأسبقيات الوطنية. بل سيشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وسيساهم في تعزيز العلاقات مع العمق الإفريقي.

كما كان له أثر إيجابي ومباشر، على قضية وحدتنا الترابية، سواء في مواقف الدول، أو في قرارات الاتحاد الإفريقي. وهو ما عزز الدينامية التي يعرفها هذا الملف، على مستوى الأمم المتحدة.

فإذا كانت 2016 سنة الحزم والصرامة، وربط القول بالفعل، في التعامل مع المناورات التي كانت تستهدف النيل من حقوقنا، فإن 2017 هي سنة الوضوح والرجوع إلى مبادئ ومرجعيات تسوية هذا النزاع المفتعل حول مغربية الصحراء.

وقد مكن هذا النهج الحازم والواضح من وضع مسار التسوية الأممي على الطريق الصحيح، ومن الوقوف أمام المناورات التي تحاول الانحراف به إلى المجهول.

وهو ما أكده تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وقرار مجلس الأمن لأبريل الماضي، سواء في ما يخص الالتزام بمرجعيات التسوية، وتثمين مبادرة الحكم الذاتي، كإطار للتفاوض، أو في تحديد المسؤوليات القانونية والسياسية للطرف الحقيقي في هذا النزاع الإقليمي.

وقد مكن تدبير أزمة «الكركرات»، بطريقة استباقية، هادئة وحازمة، من إفشال محاولات تغيير الوضع بصحرائنا، ومن دفن وهم «الأراضي المحررة»، التي يروج لها أعداء المغرب.

وبموازاة مع ذلك، يتواصل الدعم الدولي لمقترح الحكم الذاتي، سواء من خلال تزايد عدد الدول التي سحبت الاعتراف بكيان وهمي أو عبر التسوية القانونية للشراكة الاقتصادية التي تربط المغرب بالعديد من القوى الكبرى.

شعبي العزيز،

إن ثورة 20 غشت لم تكن حدثا بارزا في تاريخ المغرب فقط، وإنما كانت لها أبعاد وامتدادات مؤثرة على المستوى المغاربي والإفريقي.

فما أحوجنا اليوم لاستلهام قيم التضحية والوفاء والعطاء المستمر لمواصلة حمل مشعل هذه الثورة المتجددة، داخليا وقاريا.

فبهذه المبادئ والقيم، وبالعمل الجماعي، سنتمكن من رفع التحديات المتداخلة التي تواجهنا لتحقيق التنمية الشاملة، وترسيخ الأمن والاستقرار الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة.

ونود هنا أن نشيد بالعمل الجاد والتحرك الفعال الذي تقوم به الدبلوماسية المغربية في الدفاع عن مصالح المغرب العليا، وتعزيز المصداقية التي يحظى بها، وزيادة إشعاعه، جهويا وقاريا ودوليا.

شعبي العزيز،

إني أستحضر، بهذه المناسبة، بتأثر وخشوع، ذكرى عائلتي، في منفاها بمدغشقر، التي زرتها السنة الماضية. وقد لمست في شعبها صدق مشاعر المحبة والتقدير، التي يكنونها للأسرة العلوية، ووقفت على بعض الذكريات المؤثرة، وعلى الروابط الإنسانية التي جمعتهم بها، رغم صعوبة ظروف المنفى والبعد عن الوطن.

كما أستحضر، بكل إجلال، أرواح شهداء الوطن الأبرار، وفي مقدمتهم جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس ورفيقه في الكفاح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواهما.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المناظرة الدولية المنظمة تحت شعار: «كرة القدم الإفريقية هي رؤيتنا»

الصخيرات - **18 يوليوز 2017**

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

معالي السيد جياني إنفانتينو، رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم،

معالي السيد أحمد أحمد، رئيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي السرور، أن نرحب بكم في بلدكم الثاني، المغرب، بمناسبة انعقاد هذه الندوة الهامة، حول كرة القدم الإفريقية.

وإننا لنشيد بهذه المبادرة البناءة، التي نعتبرها فرصة سانحة للقيام بتشخيص جماعي لواقع كرة القدم بالقارة، والتطور الذي عرفته، والوقوف أيضا على أبرز التحديات التي تواجهها، واقتراح التوجهات الكبرى لبلورة رؤية مشتركة لتطوير الكرة الإفريقية.

وقد أبينا إلا أن نضفي رعايتنا السامية، على هذا الملتقى الإفريقي الكبير، ليس فقط اعتبارا للمكانة التي تحتلها إفريقيا في قلوبنا، ولعلاقات الأخوة والتضامن والتعاون التي تربطنا بشعوبها ؛ وإنما أيضا لإيماننا الراسخ بأن مستقبل إفريقيا يبقى رهينا بتأهيل شبابها، وفتح الآفاق أمامه لإبراز مؤهلاته، وبمدى القدرة على إدماجه.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كانت إفريقيا غنية بثرواتها الطبيعية، فهي غنية، قبل كل شيء، بشبابها، الذي يمثل ثلثي ساكنة القارة، والذي نثق في قدرته على المساهمة الفاعلة، في تحقيق الإقلاع الذي نتطلع إليه جميعا، إذا ما وفرنا له الظروف المواتية للتعبير عن مواهبه وصقلها.

ومن هذا المنطلق، فإن تطوير الممارسة الرياضية بكل أشكالها، وكرة القدم بالخصوص، يمثل إحدى الركائز الأساسية لتنمية الشباب، وإدماجهم في محيطه الاجتماعي والاقتصادي، ولتقوية مناعتهم ضد كل أشكال الانحراف والتطرف، والمغامرة بأرواحهم وبمستقبلهم عبر اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

إن كرة القدم هي قيم ومبادئ، قبل أن تكون مجرد رياضة تهدف إلى تحقيق الألقاب فقط. فهي تقوم على إذكاء الروح الرياضية، والعمل الجماعي، والتنافس الشريف، وتساهم في تعزيز الانفتاح والتفاهم والتقارب بين الشعوب.

وكما لا يخفى عليكم، فكرة القدم هي الرياضة الأكثر شعبية في إفريقيا، بل وفي العالم، وتحتل مكانة هامة في حياة شعوبها ؛ بل إنها تتجذر في أعماق هويتها الاجتماعية.

كما أن تاريخ كرة القدم الإفريقية حافل بالإنجازات في مختلف التظاهرات العالمية، وبالمواهب الكروية الكبيرة، التي تألقت سواء على مستوى القارة، أو في أكبر الدوريات والفرق العالمية.

إلا أن كرة القدم الإفريقية مطالبة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، برفع تحديات التحديث والعصرنة، ومواكبة التطورات المتسارعة التي تعرفها الرياضة العالمية.

ولن يتأتى لنا ذلك، إلا بترسيخ الحكامة الجيدة للهياكل التسييرية، وتحسين جودة التكوين، وتطوير البنيات التحتية، وتوفير متطلبات ولوج عالم الاحتراف، وتعزيز آليات تسويق المنتوج الكروي الإفريقي، وإيجاد التوازن بين تطوير كرة النخبة والكرة الجماهيرية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عملنا على رجوع المغرب إلى مكانه الطبيعي داخل المؤسسات الإفريقية، وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي، واللجنة التنفيذية للاتحاد الإفريقي لكرة القدم، إيمانا منا بضرورة العمل المشترك مع أشقائنا داخل هذه المؤسسات، من أجل خدمة قضايا القارة، والدفاع عن مصالحها.

فالمغرب يتقاسم مع أشقائه الأفارقة نفس التحديات، ونفس الطموح، من أجل تطوير وتوسيع نطاق الممارسة الرياضية بشكل عام، والارتقاء بكرة القدم بالخصوص، إيمانا منه بالدور الهام الذي تلعبه في تحقيق التنمية البشرية، وتقوية الاندماج والتلاحم الاجتماعي، وتعزيز الإشعاع الجهوي والقاري والدولي.

وتجسيدا لسياستنا التضامنية مع دول القارة، وإيمانا منا بأهمية التعاون الإفريقي البيني، فإن المغرب حريص على وضع التجربة التي راكمها في المجال الرياضي، رهن إشارة أشقائه الأفارقة.

وفي هذا الإطار، وقعت الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم أكثر من 34 اتفاقية، همت العديد من المجالات كالتكوين والبنية التحتية، والطب الرياضي، وتبادل الخبرات التقنية، فضلا عن استقبال التربصات الإعدادية للفرق الوطنية لمجموعة من الدول الإفريقية الشقيقة، بمختلف فئاتها.

وإن المغرب يتطلع لانبثاق قارة إفريقية قوية، متعاونة ومتضامنة، تتبوأ المكانة التي تستحقها في مختلف المؤسسات والمحافل الدولية، سواء على مستوى صناعة القرار، أو على مستوى المشاركة، أو بخصوص الدفاع عن حقها المشروع في تنظيم التظاهرات الكروية العالمية، وفي مقدمتها احتضان نهائيات كأس العالم.

حضرات السيدات والسادة،

إننا واثقون بأن هذا الملتقى الهام، بفضل الخبراء والكفاءات الكروية الإفريقية المشاركة فيه، وبما هو مشهود لهم به من غيرة إفريقية صادقة، سيمكن من بلورة رؤية مستقبلية لتطوير الكرة الإفريقية ؛ تستند إلى تشخيص موضوعي لواقع كرة القدم في قارتنا، وتحدد الوسائل البشرية والمادية، والآليات التنظيمية، الكفيلة برفع التحديات التي تواجهها، من أجل الرقي بهذه الرياضة الشعبية إلى المستوى العالمي.

وإذ نجدد الترحاب بكم على أرض المغرب، فإننا نسأل الله تعالى أن يكلل أعمالكم بكامل التوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في القمة 29 لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي

أديس أبابا ـ 03 يوليوز 2017

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة الرئيس ألفا كوندي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية،
إخواني وأخواتي الأعزاء رؤساء الدول والحكومات،
معالي السيد الرئيس موسى فاكي محمد، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي،
أصحاب الفخامة السيدات والسادة الوزراء،
أيتها السيدات، أيها السادة،

تشارك المملكة المغربية لأول مرة في قمة الاتحاد الإفريقي، بصفتها عضوا في هذه المنظمة، وذلك منذ عودتها إلى أسرتها المؤسسية في شهر يناير المنصرم. وهي بذلك تعزز عملها داخل القارة، وتقوي أواصرها المتعددة الأبعاد مع الدول الإفريقية الشقيقة.

فبعد قرار أديس أبابا التاريخي، تابع المغرب مسار الانضمام للآليات القانونية، قصد المشاركة الكاملة في أنشطة المنظمة، والإسهام في أجندة كافة أجهزتها.

وكما تعهد بذلك، فقد شارك المغرب في كل الاجتماعات، بنفس الروح البناءة، التي أعلنت عنها في خطابي بأديس أبابا، عندما أكدت أننا: «لا نرغب إطلاقا في التفرقة، كما قد يزعم البعض»... «فبمجرد استعادة المملكة المغربية لمكانها فعليا داخل الاتحاد، والشروع في المساهمة في تحقيق أجندته، فإن جهودها ستنكب على لم الشمل، والدفع به إلى الأمام».

إن هذه القمة تتيح لنا الفرصة لتأكيد التزام بلدي الصريح والمسؤول والثابت، من أجل خدمة قضايا القارة الإفريقية ومصالحها.

وإن الجهود التي يبذلها الرئيس ألفا كوندي، على رأس منظمتنا تحظى بكامل تقديرنا. فريادته وبعد نظره، يساعدانه على بذل جهود جبارة من أجل عقلنة أشغال منظمتنا. وقد تمكن من ملاءمة أجندتنا للتوصل إلى توزيع معقلن بشكل أكبر، في متابعة القضايا ذات الأولوية. وهو بهذا يعطي وضوحا أكثر على عمل المنظمة.

كما أتقدم بالشكر إلى معالي السيد موسى فاكي محمد، رئيس لجنة الاتحاد الإفريقي، لجهوده الحثيثة من أجل إضفاء دينامية جديدة على عمل اللجنة، وكذا لمواكبة وتيرة الإصلاحات داخل منظمتنا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد كنا دائما واثقين بأن إفريقيا تستطيع أن تحول التحديات التي تواجهها، إلى رصيد حقيقي من التقدم والاستقرار. فالنمو الديمغرافي الذي تشهده قارتنا، ومؤسساتها، وكذا الهجرة والشباب، كلها فرص يجب علينا جميعا استغلالها.

والمغرب يريد أن يساهم في إقلاع إفريقيا جديدة : إفريقيا قوية وجريئة، تدافع عن مصالحها ؛ وإفريقيا مؤثرة على الساحة الأممية.

فمن أجل تحديد معالم إفريقيا الجديدة هذه، يتعين علينا التحرر من كل الأوهام. فإفريقيا الجديدة التي نتطلع بشغف إلى تحقيقها، لابد أن تنطلق من نظرة ملموسة وواقعية، بإمكانها أن تفرز قارة إفريقية مبادرة ومتضامنة.

إن إفريقيا اليوم توجد في مفترق الطرق، ويجب علينا أن نختار أنجع السبل الكفيلة بالدفع بها إلى الأمام. ففي هذه الآونة، تتزايد الرهانات التي تواجهها قارتنا، كتعدد الفاعلين غير الحكوميين، مما يتسبب في خلق عدم وضوح الرؤية، وتهديدات الإرهاب العابر للحدود، والتطرف العنيف، إضافة إلى الآثار الناجمة عن الاحتباس الحراري، فأمام هذه التهديدات الجديدة المحدقة بقارتنا، لا بد للاتحاد الإفريقي من مباشرة تطوره، حتى يتمكن من إيجاد أجوبة مناسبة ومجدية.

ولهذه الغاية، نرى أنه من الأساسي أن تحدد الدول الإفريقية أهدافا واقعية وعملية، تقوم على الأولويات الحقيقية للقارة. فإفريقيا لم تعد في حاجة إلى الشعارات الإيديولوجية، وإنما تحتاج إلى العمل الملموس والحازم، في ميادين السلم والأمن والتنمية البشرية.

والمغرب يؤمن بقدرة أفريقيا على تجديد نفسها، والرفع من وتيرة تقدمها. فأمام محدودية التعاون التقليدي بين الشمال والجنوب، على مواجهة تحدي الإقلاع، أصبح من الضروري على إفريقيا أن تتجه نحو التعاون الإفريقي البيني، وكذا إقامة مختلف أشكال الشراكات الإستراتيجية والتضامنية بين البلدان الشقيقة.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن الاتحاد الإفريقي اليوم مطالب بأن يشكل آلية في مستوى رهانات قارتنا. كما يجب عليه أن يواكب تحديات المرحلة. فتقدم إفريقيا يمر عبر إعادة هيكلة مؤسساتها القارية، بما يضمن الاستجابة الكاملة والضرورية للتحديات التي يتعين رفعها.

ونود في هذا الصدد، أن نشيد بما أبان عنه الرئيس بول كاغامي من خصال قيادية في هذه المسألة البالغة الأهمية بالنسبة لقارتنا الإفريقية. كما نهنئه على تقريره الكامل والمستفيض في نفس الوقت، المتضمن لتوصيات أساسية من أجل بلوغ الحلول التي «تضمن مستقبل القارة الإفريقية».

«إن الضرورة الملحة لتعزيز اتحادنا» تمكننا من الحصول على تشخيص بناء حول حالة الاتحاد الإفريقي، وتجعلنا نقترح توصيات واقعية وبرغماتية. إن هذه الضرورة، ضرورتنا. ونحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى نظرة تحمل في طياتها تحول الاتحاد الإفريقي.

ويشكل إصلاح الاتحاد الإفريقي ورشا هاما، يلتزم المغرب بالمشاركة فيه إلى جانب باقي الدول الشقيقة.

كما يتعين على أسرتنا المؤسسية أن تتجه نحو نجاعة أكبر، وتعتمد مقاربة معقلنة لهذا المنتظم الإفريقي، في انسجام مع انتظارات شعوبنا الإفريقية.

إن تفعيل هذا الإصلاح لم يعد من الكماليات، وإنما يشكل ضرورة ملحة، بالنظر إلى الرهانات والتحديات الجسيمة التي يتعين على قارتنا مواجهتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن انتهاج سياسة إرادية موجهة نحو الشباب، من شأنه تركيز الطاقات على التنمية. فمستقبل إفريقيا يبقى رهينا بشبابه، إذ أن ما يقارب 600 مليون إفريقي وإفريقية من الشباب. كما يرتقب وصول عدد الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة، إلى 400 مليون شخص في أفق 2050.

من هنا، تبرز الضرورة الملحة لتوجيه هذا الرصيد الديمغرافي نحو إقلاع القارة. وهو ما سيتيح لإفريقيا فرصة غير منتظرة للاستفادة من يد عاملة شابة ومتعلمة ووافرة لتطعيم نموها الاقتصادي.

فأكثر من 11 مليون شاب إفريقي يلج سوق الشغل سنويا، في حين لا تتعدى فرص العمل المتاحة 3 ملايين. كما أن ما يفوق 70 بالمائة من الشباب الأفارقة يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.

فكيف يمكن وضع حد لظاهرة البطالة التي تضرب بقوة شباب القارة، إذ أن 60 بالمائة من المعطلين فيها هم من فئة الشباب؟

إن الجواب يكمن في معالجة إرادية للثلاثية المكونة من «التربية والتعليم العالي والتكوين المهني» تكون الجودة العالية فيها شرطا أساسيا.

كما يكمن في الاستثمارات الضرورية والمستدامة والحكيمة في ميادين التربية والتعليم والصحة والتكوين المهني والشغل.

لقد أضحى الاستثمار لفائدة الشباب الذين يمثلون ثلثي ساكنة القارة أمرا ضروريا. وذلك بتوفير التكوين المناسب لهم ومواكبة ولوجهم لسوق العمل بطريقة متدرجة ومؤطرة وتأهيلهم لاتخاذ المبادرة حتى يتمكنوا من خلق الثروات، والكشف عن مواهبهم والمساهمة في إقلاع القارة.

إذا ترك شباب إفريقيا معطلا عن العمل فإنه سيقف حجر عثرة أمام هذا الإقلاع الذي طالما ناشدناه للقارة. وإذا لم تعالج مسألة تشغيل الشباب بطريقة مستعجلة، سينتج عن ذلك شباب عاطل يكون عرضة للهشاشة ومخاطر التطرف.

لهذا السبب، فإن ما يناهز 40 بالمائة من الأشخاص غير العاملين يصبحون فريسة سهلة للحركات المتمردة وللجماعات المتطرفة والإرهابية التي تضرب القارة بقساوة.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا تفقد أبناءها بسبب الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وهي خسارة لا مبرر لها.

لهذا نتساءل: هل ستكون أعماق مياه البحر المتوسطي مصير شبابنا؟ وهل ستتحول حركيتهم إلى نزيف مستمر؟ بل يتعين علينا أن نتحكم فيها وأن نجعل منها ورقة مربحة.

إن الآلاف من الشبان الأفارقة يحاولون الوصول بطريقة سرية إلى الضفة الشمالية للبحر المتوسط بحثا عن حياة أفضل، رغم كل المخاطر المعروفة. إننا بصدد أشخاص قيمتهم عالية، ويشكلون موارد بشرية لقارتنا.

وبصفتي مسؤولا لقيادة مسألة الهجرة تم اختياره خلال الدورة 28 للقمة، فإنني أعتزم تقديم مساهمة تتمحور حول ضرورة تطوير تصور إفريقي موحد لرهانات الهجرة وتحدياتها، يكون الهدف الأول منه تغيير نظرتنا تجاه الهجرة، والتعاطي معها ليس كإكراه أو تهديد بل كمصدر قوة إيجابية.

ألم تكن الهجرة عبر مر العصور عاملا أساسيا في تقارب الشعوب والحضارات؟

إن التعامل مع التحدي الذي تشكله الهجرة يستوجب مقاربة خلاقة من شأنها تقييم أسبابها وتداعياتها وكذا التفكير في الحلول المتاحة، لاسيما عبر إقامة تناسق بين سياسات التنمية والهجرة.

في هذا الصدد، يتعين علينا العمل جميعا لبلورة أجندة إفريقية حول هذا الموضوع، تتمحور حول رؤية مشتركة للسبل والوسائل الكفيلة بمعالجة مسألة الهجرة داخل قارتنا وأمام الهيئات الدولية.

أصحاب الفخامة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا الجديدة ستستثمر أفضل ما لديها من إمكانيات لأنها تزخر بخيرات وافرة. وإن المغرب لعازم على المشاركة في إقلاع إفريقيا الجديدة.

فإفريقيا مدعوة لمواجهة مستقبلها بكل حزم معتمدة بالأساس على إمكانياتها الذاتية.

إننا مدينون بذلك لشعوبنا ولشبابنا. لقد حان الأوان لكي تتحول الوعود بغد أفضل وبمستقبل زاهر من مجرد شعارات أو متمنيات إلى واقع ملموس. إننا مطالبون بإقران القول بالفعل لما فيه مصلحة أجيالنا الصاعدة وإفريقيا الجديدة.

وشكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى ال 61 لتأسيسها

الرباط ـ 14 ماي 2017

«..... معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

في غمرة العودة المباركة للمغرب إلى موقعه الطبيعي والشرعي داخل مؤسسة الاتحاد الإفريقي، تجدر الإشارة بل التذكير بأن التعاون العسكري مع محيطنا الإفريقي لم يعرف الفتور أبدا بل زاد عمقا وزخما منذ عقود. فقد بقي بلدنا متشبثا بعرى وأواصر بعده الإفريقي، وفيا لمبادئ الانفتاح وروح التعاون والتضامن داخل القارة الإفريقية، تماشيا مع ما تأصل في ثقافتنا الوطنية وتوجهنا الاستراتيجي في هذا الميدان المعتمد على مبدأ الشراكة جنوب-جنوب، والمنبعث من انتمائنا الإفريقي المتجذر في تاريخنا وهويتنا.

ولعل ما يعزز ذلك، هو تضاعف عدد العسكريين من الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة الذين يلجون كل سنة معاهدنا ومراكزنا العسكرية المتخصصة في التكوين الأولي والمستمر، أو في مختلف مجالات التعاون في هذا المضمار، وكذا مشاركة ممثلين للجيوش الأجنبية في التدريبات والمناورات المشتركة المنظمة ببلدنا، مما يكون له الصدى الطيب لدى أشقائنا الأفارقة، ويجسد ثقتهم في نظام تكويننا العسكري.

كما أن انخراط المملكة المغربية منذ نشأة قواتنا المسلحة الملكية في الجهود الأممية لتحقيق الاستقرار وزرع قيم التعايش السلمي بين الشعوب، خصوصا في إفريقيا، هو نموذج آخر لتشبثنا بهذه القيم التي لازالت تحمل مشعلها كل من تجريداتنا العسكرية المنخرطة في عمليات حفظ السلام بالكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وكذلك دأبها في نطاق العمل الإنساني الجبار الذي تقوم به مختلف الأطقم الطبية التابعة للمستشفى الميداني بالزعتري بالمملكة الأردنية الشقيقة والمستشفى الميداني الذي أصدرنا تعليماتنا السامية بنشره حديثا في جوبا بجنوب السودان. وإننا لننوه بالعاملين بهذه المستشفيات على فعاليتهم في تأدية واجبهم الإنساني بكل تفان ونكران للذات.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية بشأن قبول جلالته «جائزة الشخصية المتبصرة في مجال النجاعة الطاقية»

واشنطن - 08 ماي 2017

«(...)

إن التزامنا في هذا المجال يمتد إلى ما وراء التراب المغربي. وقد تجسد بشكل ملموس من خلال الأعمال والمشاريع التي أطلقناها، في إطار شراكات مربحة للجميع، خاصة مع البلدان الإفريقية الشقيقة.

كما أن هذا الالتزام كان ملحوظا بمناسبة قمة كوب 22، المنظمة بنجاح في مراكش، والتي تميزت بعقد قمة العمل الإفريقية بمبادرة منا، بهدف تحقيق الانسجام في عمل القارة لصالح تنمية منخفضة الكربون.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على التزامنا الدائم على المستوى الوطني، والإقليمي، والقاري، ببذل كل الجهود لتشجيع مناخ للتنمية المستدامة للنجاعة الطاقية، والطاقات المتجددة، والابتكار التكنولوجي والمهن الخضراء عموما.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية

الرباط ـ 18 أبريل 2017

«(...)

«....وإذا كانت الهيئات المالية العربية قد قامت بدور أساسي في تمويل مشاريع تأهيل البنيات التحتية، التي نعلم جميعا تأثيرها الواضح على الصعيدين القطاعي والمجالي، فإن من بين الأولويات التي ينبغي الانكباب عليها، تشجيع إقامة المشاريع الإنمائية التي تدعم التكامل الاقتصادي العربي، وتقوي من انفتاح الاقتصادات العربية على محيطها الإقليمي، وخاصة نحو إفريقيا، في مختلف المجالات، كمشاريع الطاقة والبنيات التحتية، لتعزيز الربط الكهربائي والبري والسككي والبحري، والمشاريع الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي.

ومن هذا المنظور، فإن هذه الهيآت مطالبة بمواصلة العمل، من أجل تجسيد هذه المشاريع المهيكلة، الإقليمية والقارية، وتحويلها إلى واقع ملموس، إذ لا يمكن أن نتصور تقدم ونماء المنطقة العربية، بمعزل عن محيطها الإقليمي.

وهنا نؤكد على أن دعم الجهود التنموية للبلدان الإفريقية، يجب أن يبقى ضمن أولويات عملنا العربي المشترك، وأن يشكل نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب – جنوب.

وإننا نسجل بكل ارتياح، أنه بالإضافة إلى دورها كمؤسسات تنموية رائدة، في مجال التعاون العربي البيني، فإن جهودها وتمويلاتها قد تجاوزت حدود العالم العربي، لتشمل البلدان الإفريقية، حيث تساهم في توطيد أواصر التعاون والتضامن بين المجموعتين.

وإن المغرب، بما يتوفر عليه من مؤهلات اقتصادية هامة، ومن مؤسسات عمومية ومقاولات خاصة، رائدة في مجال الشراكة التضامنية بإفريقيا، لحريص على وضع كفاءاته البشرية، والخبرات التي راكمها في مختلف المجالات، رهن إشارة الهيئات المالية العربية، للمساهمة في تعزيز القدرات التنموية لبلدان القارة الإفريقية.

ويعد المشروع الكبير لأنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب، نموذجا للتعاون جنوب – جنوب، الذي ينبغي أن يحظى بدعم المؤسسات المالية العربية. وفي هذا الإطار، فإننا حريصون على استثمار رجوع المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في تقوية التعاون العربي الإفريقي، وتعزيز الاندماج الإقليمي.»

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في «ملتقى إبراهيم لنهاية الأسبوع حول الحكامة» حول موضوع الحكامة والريادة في إفريقيا

مراكش - **07 أبريل 2017**

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد محمد إبراهيم، رئيس المؤسسة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى هذا الجمع، الملتئم في إطار «ملتقى إبراهيم لنهاية الأسبوع حول الحكامة»، الذي اختار هذه السنة، أن يحتفل بالذكرى العاشرة لتأسيسه على أرض المغرب.

وإننا لنشيد بهذه المبادرة، التي تمنح للشخصيات المشاركة فيها، القادمة من آفاق مختلفة، فرصة اللقاء في مدينة مراكش، لتبادل وجهات النظر، حول موضوع الحكامة والريادة في إفريقيا. كما ستساهم في تحديد طرق العمل اللازمة لبناء مستقبل زاهر لفائدة الشعوب الإفريقية.

وأود بهذه المناسبة، أن أهنئ السيد محمد إبراهيم، على الجهود التي ما فتئ يبذلها، في سبيل الرفع من مستوى الحكامة في إفريقيا.

كما لا يفوتني أن أشيد بإدارة مؤسسته لهذا المنتدى، الذي تحول على مر السنوات، إلى موعد هام ومرتقب.

لذا، حرصنا على تنظيم هذا اللقاء تحت رعايتنا السامية، للتعبير عن الاهتمام الكبير الذي نوليه للحفاظ على الأمن وصيانة الحقوق الأساسية لمواطنينا، وكذا للنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة في إفريقيا.

حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا لا تشكل أي تهديد، لا لذاتها ولا لغيرها. بل على العكس من ذلك، فهي تشكل فضاء للتنمية المستدامة الواعدة، ومجالا منفتحا على كل الشراكات.

صحيح أن الموارد الهائلة، التي تزخر بها القارة، ما تزال تنتظر تثمينها والاستغلال الأمثل الجدير بها. ومن هذا المنظور، فإن ترسيخ الحكامة الجيدة، في تسيير مؤسساتنا وتدبير اقتصاداتنا وإدارة شؤون مجتمعاتنا، لم يتم تحقيقه على الوجه المطلوب.

فهل يمكن اعتبار هذا الوضع قدرا محتوما، قد يزكي التشاؤم السائد على مستوى القارة ؟

لا، على الاطلاق.

أولا، لأن هناك وعيا واسعا ومشتركا في إفريقيا، بوجود نوع من العجز والنقص على مستوى الحكامة. كما أن هناك إرادة قوية وصادقة لدى النخب الإفريقية الصاعدة، في مجالات السياسة والاقتصاد والعمل الجمعوي، للإصغاء أكثر للانتظارات المشروعة لشعوب القارة.

وأخيرا، لأنه تم إنجاز العديد من المبادرات، واعتماد قواعد جديدة في التعامل مع مختلف القضايا، بمبادرة ليس فقط من طرف الحكومات، وإنما أيضا من قبل الجماعات الترابية والمجتمع المدني. وسيعرف هذا التوجه الإيجابي، الذي لا محيد عنه، توسعا متزايدا على كل المستويات، محليا ووطنيا وإقليميا وقاريا.

ومن هنا، فقد أصبح من الضروري تنظيم هذا التوجه، وإضفاء المزيد من التناسق والتكامل عليه. كما يجب تثمين كل المبادرات الناجحة، من أجل توسيع آفاقها ومجالات تطبيقها.

حضرات السيدات والسادة،

إن الدول الافريقية ملتزمة بالقيم الكونية. غير أنها لا يمكن أن تقبل باستيراد أو فرض نماذج جاهزة للحكامة، لكونها نتاج تراكمات تاريخية محددة، ومسارات خاصة.

بيد أنه يمكن الاستفادة من هذه النماذج، من خلال ملاءمتها وتعديلها، لتصبح مناسبة للسياق الإفريقي، وبالتالي تنفيذها بنجاعة، وتبنيها من طرف الجميع.

وعلاوة على ذلك، فإن إفريقيا تمتلك آليات تضامن متأصلة فيها، وممارسات عريقة، ليس من العدل تجاهلها، بل ينبغي فقط تحديثها وتعديلها.

فإفريقيا اليوم، قادرة بوسائلها الخاصة، على إبداع قواعد عمل ومخططات تنظيمية مبتكرة، من أجل شعوبها.

ومن هذا المنطلق، فإن الحكامة المثالية بالنسبة لقارتنا، يجب أن تستند على مجموعة متناسقة وناجحة من التجارب الخارجية وملاءمتها مع السياق الإفريقي، وعلى طرق عمل داخلية متجددة، وممارسات مبتكرة على المستوى القاري.

وفي هذا الصدد، فإن العديد من المبادرات المغربية الهامة، تشهد على ما تحمله هذه المقاربة من أسباب النجاح.

وهنا أذكر على سبيل المثال : الإصلاح المهيكل الذي تمثله الجهوية المتقدمة، التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، ومخططات التمويل المبتكرة التي تم وضعها لتنفيذ مشاريع رائدة، وإطلاق صندوق سيادي يسمح بمساهمة استثمارات دولية مباشرة في استراتيجيات التنمية الوطنية، وأخيرا المساهمة المواطنة والطوعية لعدد من المقاولات العمومية الكبرى في ربط التنمية الاقتصادية بمنجزات ذات أبعاد اجتماعية ومحلية.

إن فضائل التعاون جنوب-جنوب لا يمكن تجاهلها، حيث يساهم تبادل التجارب في الرفع من مستوى قدرات كل الأطراف. كما أن الجهود التي يتم بذلها على الصعيد الوطني، تزداد قيمتها في إطار التعاون الإقليمي والقاري.

حضرات السيدات والسادة،

إن لقاءكم يلتئم بعد العودة التاريخية للمملكة المغربية إلى أحضان أسرتها المؤسساتية، الاتحاد الإفريقي، وبعد تقديمها، بتشجيع من شركائها، لطلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

ويشكل هذا اللقاء فرصة سانحة للتذكير بمجموعة من القناعات الراسخة، حول مسيرة إفريقيا الجماعية نحو التقدم :

- أولها : أن كل محاولة لممارسة أي ريادة وطنية على القارة، لا يمكن إلا أن يكون مصيرها الفشل. ولا بد لهذه النظرة أن تندثر تماما، وتفسح المجال للرقي بالمصالح المشتركة، وتشجيع الجهود الجماعية، والشراكة رابح - رابح.

- ثم إن الواقع الإفريقي يتباين باختلاف المناطق والمناخ والموارد، بينما لا تختلف التحديات التي نواجهها، ولا الطموحات التي تحدونا.

- إننا باتحادنا وبتضامننا سوف نكسب رهان معركة التنمية الشاملة. وبدون ذلك، سنستمر في تحقيق نجاحات متذبذبة، داخل حدودنا الوطنية. ولن نتمكن أبدا من مواجهة التحديات التي يمكن أن نرفعها مجتمعين، ولا من جني الثمار الإضافية والضرورية التي توفرها التنمية المستدامة المشتركة.

- وإذا أردنا أن ندعم التعاون البيني الإفريقي بالوسائل اللازمة لبلوغ هذا الهدف الاستراتيجي، فلا بد لنا من تبادل تجاربنا وخبراتنا، ومن الاستثمار الأمثل لنقاط التكامل بيننا.

هذا هو التوجه الذي اعتمدته المملكة في عملها، منذ عدة سنوات، من خلال تعاونها مع شركائها المتعددين في إفريقيا : وهو ما تجسده مصادقتها على العديد من اتفاقيات التعاون، وفتح جامعاتها ومعاهدها في وجه الطلبة الأفارقة، وتفعيل مجموعة من المبادرات الهامة على المستويين الثنائي والإقليمي، خاصة في مجالات الأمن الغذائي والطاقة وبنيات الإنتاج والخدمات، إضافة إلى التنمية البشرية.

وترتكز أولوياتنا على تشجيع سلاسل القيم، إقليميا وقاريا، ودعمها باستثمارات جديدة، وتحديد الأولويات، وبلورة هندسة مالية مبتكرة وتدابير مواكبة مناسبة. فطموحنا من أجل إفريقيا يرتبط بالقدرة على الاختيار، وقياس الآثار، ووضع وتنفيذ المشاريع، وعلى تعبئة التوفير المحلي.

كما يتعين إنجاز كل مراحل هذا المسار، في إطار من الشفافية والحكامة الجيدة، مع الحرص على أن يتم تبنيه من طرف كل الفاعلين.

وأخيرا، فإنه يجب تركيز الجهود، في كل أرجاء القارة، على التربية والتكوين، ودعم قدرات الأجيال الصاعدة.

فالشباب يستحق فعلا كل اهتمامنا. ونحن نعمل من أجلهم ومن خلالهم، لتحقيق مستقبل يضمن لهم حكامة ناجعة، ويمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة، ومن أخذ زمام تطورهم الذاتي، على المستويات السياسية والاقتصادية والجمعوية.

حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا منظمة ومتضامنة، قائمة على حكامة ناجعة، لقادرة على توفير المنافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تتطلع إليها شعوبها بكل مشروعية.

وفي هذا الصدد، فإن التحلي ببعد النظر وحده، لا يكفي لتحقيق التحول الذي تحتاجه القارة. بل يجب أن يقترن معه الإبداع بالإخلاص، وأن يدعم العمل السياسي الطوعي كل الخطوات الناجحة والملموسة نحو التقدم.

وفي نفس السياق، فإن كل الفاعلين، من قادة سياسيين ومسؤولين حكوميين ومنتخبين ورجال أعمال وفاعلين من المجتمع المدني، مطالبون بالمساهمة في هذا المجهود، في إطار من التنسيق الشامل.

وإني لأدعوكم إلى تبادل الأفكار وإلى الخروج، بالدرجة الأولى، بتوصيات صائبة وعملية.

كما ينبغي أن تجد هذه التوصيات طريقها للتنفيذ، من أجل الاستجابة لانتظارات جيل كامل من نساء ورجال القارة، الذين يتطلعون لتحقيق تقدم مشترك يتقاسمه الجميع.

شكرا لكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال منتدى كرانس مونتانا

الداخلة - **17 مارس 2017**

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا في البداية، أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في الدورة السنوية لهذا المنتدى الدولي المتميز، الذي ينعقد للمرة الثالثة على التوالي بمدينة الداخلة، التي نخصها برعايتنا، والتي نتطلع لجعلها فضاء للقاءات، ومحورا للتواصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لقد أصبح منتدى الداخلة محطة بارزة، ضمن المواعيد الفكرية والثقافية الكبرى، اعتبارا لنوعية ومكانة الشخصيات المرموقة المشاركة فيه، من عالم السياسة والاقتصاد، والثقافة والإعلام، ومن فعاليات المجتمع المدني، وكذا للمستوى الرفيع للنقاشات، ولأهمية المواضيع والتحديات التي يتم تدارسها.

بل أكثر من ذلك، فقد ساهم هذا المنتدى، في بلورة حلول عملية، للعديد من الإشكاليات المطروحة، حيث تمت ترجمة عدد من التوصيات الصادرة عنه إلى مبادرات ملموسة. وهو فضاء لطرح الأفكار، وتبادل الخبرات في مختلف المجالات التي تخص القارة الإفريقية.

ونود هنا أن نشيد باختياركم الموفق للمواضيع الهامة، التي ستتناولها هذه الدورة، وخاصة ما يتعلق منها بتحديد ملامح ومميزات «إفريقيا جديدة للقرن الحادي والعشرين»، على اعتبار أن القارة تشكل الأسبقية في السياسة الخارجية للمملكة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يؤمن بقدرة إفريقيا على رفع التحديات التي تواجهها، وعلى النهوض بالتنمية البشرية والمستدامة لشعوبها، لما تتوفر عليه من موارد طبيعية، ومن كفاءات بشرية هائلة.

غير أن تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في نفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب ـ جنوب مربح، وشراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

وإننا لواثقون من كسب هذه الرهانات. فإفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الإيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون،

بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقدمها الاجتماعي.

وإنه ليسعدنا أن نضع يدنا في أيدي هؤلاء القادة، الغيورين على وحدة وتقدم إفريقيا، قارة المستقبل، وعلى مصالح شعوبها، وأن نعمل سويا معهم، من أجل تعزيز دورها المتزايد، والمكانة الهامة التي أصبحت تحظى بها في العلاقات الدولية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن التعاون جنوب جنوب الذي يستند إلى ثقافة التقاسم والتضامن، هو الآلية التي تمكن بلداننا من تبادل مباشر وفوري لخبراتنا، وتطوير متجانس لتجاربنا الميدانية، واستغلال أمثل لتكاملاتنا، وتوسيع أسواقنا الوطنية، وفتح فرص لاستثمار ناجع ومفيد، وتحقيق تنمية بشرية فعالة، في إطار السيادة الوطنية والاحترام المتبادل، على قدم المساواة بيننا.

وقد قام المغرب، على هذا الأساس، وعلى مر الأعوام، بتطوير نموذج متعدد الأبعاد، لا يقتصر على الاقتصاد، بمختلف مكوناته، سواء منها المتعلقة بالإنتاج الزراعي والصناعي والطاقي، أو بقطاع الخدمات، بما فيها البنكية، والتأمينات، والنقل، واللوجستيك؛ بل يتعداها إلى مجالات متنوعة ومتكاملة، الاجتماعية منها والثقافية والأمنية والدينية.

وفي هذا السياق، فإن المملكة المغربية تولي أهمية خاصة للعنصر البشري، سواء من خلال التكوين والتأهيل، أو عبر إنجاز برامج التنمية البشرية والمستدامة، التي لها تأثير مباشر في تحسين ظروف عيش المواطن الإفريقي.

كما أن المغرب حريص على توطيد الأمن والاستقرار، بمختلف مناطق القارة.

وهو ما يتجلى على الخصوص، في مساهمته في عمليات حفظ السلام تحت لواء الأمم المتحدة، وفي مبادرات الوساطة التي يقوم بها من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية، إضافة إلى التعاون الأمني في محاربة الجماعات الإرهابية، وكذا وضع التجربة المغربية في المجال الديني رهن إشارة الدول الإفريقية، والقائمة على نشر الإسلام الوسطي المعتدل، والتصدي لفكر التطرف والانغلاق.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

منذ التئام منتداكم في السنة الماضية، حرص المغرب على تجسيد مقاربته تجاه أشقائه بالقارة، والمتمثلة في العمل على تعزيز التعاون، بشكل متواز، على ثلاثة مستويات : الثنائي المحض والجهوي والقاري.

وفي هذا الصدد، وعلى المستوى الثنائي، فقد قمت بعدة جولات شملت كل ربوع إفريقيا، مكنت من فتح آفاق جديدة وواعدة مع دول كانت علاقاتنا معها ضعيفة أو منعدمة، بما يحقق النفع المشترك لشعوبنا.

أما على المستوى القاري، وعلى هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (كوب 22) المنعقد في مدينة مراكش؛ فقد دعونا لعقد «قمة العمل الإفريقية»، لمواجهة إشكالات التحديات المناخية التي تواجه إفريقيا، ومن أجل بلوغ تنمية مستدامة تحمي مواردنا الطبيعية.

وفي نطاق التفويض الذي أناطتني به القمة، فإني أواكب عن كثب، كل المبادرات العملية التي من شأنها أن تشكل نواة لعملنا الجماعي في هذا الميدان.

ونخص بالذكر، المشاريع الجهوية الطموحة التي تُعنى بها اللجان المخصصة لتنمية الساحل، وخصوصا بحيرة تشاد، والنهوض بحوض نهر الكونغو، ورعاية خصوصيات الدول الجزرية ؛ أو المبادرات البناءة المخصصة لمواضيع قطاعية استراتيجية، كتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، وحل إشكالية الطاقة.

فأمام الحاجيات الطاقية المتزايدة لقارتنا، لا مناص لدولنا من إنجاح انتقالها الطاقي، والاستثمار في الطاقات المتجددة، لاسيما في ظل الإمكانات الهائلة التي تزخر بها في مجال الطاقات الشمسية والريحية والمائية، للاستجابة لحاجياتها، وسد الخصاص الذي تعاني منه، ومن ثم النهوض بالتنمية، وتوطيد السلم والاستقرار بإفريقيا.

ويعد المغرب نموذجا في مجال الانتقال الطاقي. فرغم أنه لا يتوفر على مصادر الطاقة الأحفورية، إلا أنه تمكن، في وقت قياسي، من جعل المجال الطاقي محورا للتعاون جنوب-جنوب، خاصة مع العديد من الدول الإفريقية الشقيقة.

ويبقى الحدث الأبرز لهذه السنة، على الصعيد القاري، هو العودة التاريخية للمغرب إلى مكانه الطبيعي والشرعي، داخل مؤسسة الاتحاد الإفريقي، كاختيار لا رجعة فيه، على طريق التضامن والسلم والوحدة التي يجب أن تجمع الشعوب الإفريقية.

ووفاء لعهده، سيكون المغرب في طليعة الدول التي ستساهم، بكل عزم وقوة، في خدمة مصالح القارة، وتعزيز وحدة وترابط شعوبها، ولكن دون التخلي عن الدفاع عن مصالحه العليا، وفي مقدمتها حوزة الوطن ووحدته الترابية.

وفي إطار المستوى الجهوي، يندرج طلب المغرب بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تجمعنا بها روابط إنسانية وحضارية وروحية عريقة، وعلاقات متميزة من التعاون المثمر والتضامن الفعال.

ويعتبر المشروع الهيكلي لأنبوب الغاز، الذي سيربط نيجيريا بالمغرب، نموذجا للتعاون الجهوي، حيث سيستفيد منه أحد عشر بلدا إفريقيا.

إن الأمر يتعلق بمشروع هيكلي، لا يقتصر فقط على نقل الغاز بين بلدين شقيقين، وإنما سيشكل مصدرا أساسيا للطاقة لدول المنطقة، وسيساهم في الرفع من التنافسية الاقتصادية، وتحفيز التطور الصناعي بها. كما سيمكن من إقامة هيكلة فعالة للسوق الكهربائية، وسيكون له تأثير كبير في تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن توجهنا الإفريقي الصادق، نابع من إيماننا العميق، بقدرة إفريقيا على رفع التحديات التي تواجهها. كما يجسد حرصنا على المساهمة إلى جانب إخواننا في النهوض بقارتنا.

وتحظى جهة الصحراء المغربية، ومدينة الداخلة خصوصا، بمكانة متميزة ضمن هذا التوجه، للقيام بدورها التاريخي، كصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لذا، ما فتئنا نعمل من خلال النموذج التنموي الخاص بأقاليمنا الجنوبية، والمشاريع التي أطلقناها، على تأهيلها وتمكينها من كل المقومات الأساسية، من بنيات تحتية، ومؤسسات منتخبة، ومن مرافق اجتماعية وثقافية، والارتقاء بها إلى أقطاب اقتصادية مندمجة، تشكل فضاء للتواصل الإنساني، ومحورا للمبادلات الاقتصادية مع الدول الإفريقية.

ولا يفوتنا هنا، أن نعرب عن تقديرنا الكبير، للسيد جون بول كارترون، رئيس مؤسسة «كرانس مونتانا»، ولكافة أعضاء المؤسسة، على ثقتهم في المملكة المغربية، لاحتضان هذا الملتقى الدولي الهام.

كما نقدر لهم الاهتمام الذي يولونه للقضايا التي تخص إفريقيا، من أجل انبثاق وعي جماعي، لتعزيز الدينامية التي تشهدها القارة.

وإننا نتطلع لمواصلة إسهامكم، من خلال إصدار توصيات ومقترحات بناءة، بشأن مختلف الإشكالات والرهانات التي تواجهها، بما يعزز التكامل والاندماج الإفريقي، ويفتح آفاقا أوسع أمام التعاون بين دول القارة، ومع باقي المجموعات الإقليمية والقارية، في إطار احترام الخصوصيات والثوابت الوطنية لكل دولة.

ونود في الختام، أن نرحب بكل ضيوف المغرب الكرام، المشاركين في هذا المنتدى العالمي، متمنين لكم مقاما طيبا في مدينة الداخلة، جوهرة الصحراء المغربية، وداعين الله تعالى أن يكلل أعمالكم بالتوفيق.»

خطاب جلالة الملك في القمة 28 للاتحاد الإفريقي

أديس أبابا ـ 31 يناير 2017

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس القمة الثامنة والعشرين للاتحاد الإفريقي،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيدة رئيسة مفوضية الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كم هو جميل هذا اليوم، الذي أعود فيه إلى البيت، بعد طول غياب! كم هو جميل هذا اليوم، الذي أحمل فيه قلبي ومشاعري إلى المكان الذي أحبه ! فإفريقيا قارتي، وهي أيضا بيتي.

لقد عدت أخيرا إلى بيتي. وكم أنا سعيد بلقائكم من جديد. لقد اشتقت إليكم جميعا.

من أجل ذلك، قررت، أخواتي وإخواني الأعزاء قادة الدول، أن أقوم بهذه الزيارة، وأن أتوجه إليكم بهذا الخطاب، دون انتظار استكمال الإجراءات القانونية والمسطرية، التي ستفضي لاستعادة المملكة مكانها داخل الاتحاد.

وإن الدعم الصريح والقوي، الذي حظي به المغرب، لخير دليل على متانة الروابط التي تجمعنا.

لقد كان الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية ضروريا : فقد أتاح الفرصة للمغرب لإعادة تركيز عمله داخل القارة، ولإبراز مدى حاجة المغرب لإفريقيا، ومدى حاجة إفريقيا للمغرب.

لقد جاء قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية ثمرة تفكير عميق. وهو اليوم أمر بديهي.

لقد حان موعد العودة إلى البيت : ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الإفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا. وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة.

ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط ؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الإفريقية وجدتنا دوما بجانبها :

* لقد استطعنا تطوير علاقات ثنائية قوية وملموسة : فمنذ سنة 2000، أبرم المغرب مع البلدان الإفريقية، حوالي ألف اتفاقية همت مختلف مجالات التعاون. وعلى سبيل المقارنة، هل تعلمون أنه بين سنتي 1956 و1999، تم التوقيع على 515 اتفاقية، في حين أنه منذ سنة 2000 إلى اليوم، وصل العدد إلى 949 اتفاقية، أي حوالي الضعف؟ وخلال هذه السنوات، ارتأيت شخصيا أن أعطي دفعة ملموسة لهذا التوجه، وذلك من خلال تكثيف الزيارات إلى مختلف جهات ومناطق القارة.

كما تم التوقيع أيضا، خلال كل واحدة من الزيارات الستة والأربعين، التي قمت بها إلى 25 بلدا إفريقيا، على العديد من الاتفاقيات في القطاع الخاص. وقد أولينا عناية خاصة لمجال التكوين، الذي يوجد في صلب علاقات التعاون مع البلدان الإفريقية الشقيقة. وهكذا، تمكن العديد من المواطنين المنحدرين من البلدان الإفريقية، من متابعة تكوينهم العالي في المغرب، وذلك بفضل آلاف المنح التي تقدم لهم.

* كما تميزت زياراتي لهذه البلدان، بإطلاق مشاريع استراتيجية مهمة :

- ففي المقام الأول : سعدت ببلورة مشروع أنبوب الغاز إفريقيا-الأطلسي، مع أخي فخامة السيد محمد بهاري، رئيس جمهورية نيجيريا الفدرالية. وسيمكن هذا المشروع بطبيعة الحال، من نقل الغاز من البلدان المنتجة نحو أوروبا. بل أكثر من ذلك، ستستفيد منه كافة دول إفريقيا الغربية. ذلك أنه سيساهم في هيكلة سوق كهربائية إقليمية، وسيشكل مصدرا أساسيا للطاقة، وجعله في خدمة التطور الصناعي، فضلا عن كونه سيعزز من التنافسية الاقتصادية، وسيرفع من وتيرة التقدم الاجتماعي. وسيتيح هذا المشروع إنتاج الثروات بالبلدان والشعوب المجاورة المعنية، حيث سيخلق حركية قوية، تضفي دينامية تساهم في تحقيق التقدم، وتطوير مشاريع موازية. وبالإضافة إلى ذلك، سيسمح بإقامة علاقات أكثر استقرارا وهدوءا، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، وسيفرز مناخا محفزا لتحقيق التقدم والنمو.

– أما في المقام الثاني، وفي إطار المشاريع التي تهدف إلى الرفع من المردودية الفلاحية، وضمان الأمن الغذائي والتنمية القروية، فقد تمت إقامة وحدات لإنتاج الأسمدة بالشراكة مع كل من إثيوبيا ونيجيريا. وستعود هذه المشاريع بالنفع على القارة بأكملها. وكما نعلم جميعا، فلا الغاز ولا البترول بإمكانه تلبية الحاجيات الغذائية الأساسية. أليس الأمن الغذائي أكبر تحد تواجهه القارة الإفريقية ؟ وهذا هو جوهر المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، التي تعرف بمبادرة "Triple A"، التي أطلقناها بمناسبة قمة المناخ «كوب 22». إنها مبادرة تمثل جوابا جد ملموس وغير مسبوق، لمواجهة التحديات المشتركة المترتبة عن التغيرات المناخية. فمباشرة بعد إطلاقها، حظيت هذه المبادرة، بدعم قرابة ثلاثين بلدا. وتهدف مبادرة "Triple A" إلى توفير موارد مالية أكبر لتحقيق "ملاءمة الفلاحة الإفريقية الصغرى"، وستواكب أيضا هيكلة وتسريع المشاريع الفلاحية بالاعتماد على أربعة برامج، وهي:

– التدبير العقلاني للتربة،

- والتحكم المستدام في المياه المستعملة لأغراض فلاحية،

– وإدارة المخاطر البيئية،

- والتمويل التضامني لحاملي المشاريع الصغرى.

وقد شكلت هذه المبادرة أحد المحاور الرئيسية في قمة العمل الإفريقي، التي كان لي شرف رئاستها في مدينة مراكش، في شهر نونبر الماضي.

وأخيرا، لقد حافظنا على متانة علاقاتنا في مجالي الأمن والسلم :

هل من حاجة للتذكير بأننا كنا دائما من السباقين للدفاع عن استقرار القارة الإفريقية ؟ لقد شارك المغرب، منذ استقلاله، في ست عمليات أممية لاستتباب الأمن في إفريقيا، وذلك بنشر آلاف الجنود في عدة جبهات. ولا تزال القوات المغربية، إلى اليوم، منتشرة في أراضي جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس السياق، قام المغرب بمبادرات في مجال الوساطة، ساهمت بشكل فعال، في دعم وإقرار السلم، خاصة في ليبيا ومنطقة نهر مانو.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن منظورنا للتعاون جنوب-جنوب واضح وثابت : فبلدي يتقاسم ما لديه، دون مباهاة أو تفاخر. وهكذا وباعتماده على التعاون البناء، سيصبح المغرب، وهو فاعل اقتصادي رائد في إفريقيا، قاطرة للتنمية المشتركة. أما على الصعيد الداخلي، فإنه يتم استقبال الأفارقة من دول جنوب الصحراء، في إطار الالتزام بالمبادئ التي قمنا بالإعلان عنها سابقا. وقد تم إطلاق العديد من عمليات تسوية الوضعية، حيث استفاد منها، في المرحلة الأولى، ما يزيد عن 25 ألف شخص. وفي الأسابيع القليلة الماضية، تم إطلاق المرحلة الثانية بنجاح، وفقا لنفس روح التضامن والقيم الإنسانية، التي طبعت سابقتها. وإننا لنعتز بهذه المبادرات. لقد كانت ضرورية ومصيرية بالنسبة لهؤلاء الرجال والنساء، الذين طالما عانوا من العيش في السرية.

وإننا نقدم على هذه المبادرات، كي لا يظل هؤلاء الأشخاص يعيشون على الهامش، دون عمل أو خدمات صحية، ودون سكن أو استفادة من فرص التعليم. كما نعمل من أجل تفادي تفريق الأسر، وخاصة المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المتزوجين بمغاربة.

وقد عززت هذه الجهود البناءة لفائدة المهاجرين، صورة المغرب، ورسخت الأواصر التي تجمعنا بشعوبهم منذ زمن بعيد. ولمن يدعي أن المغرب يبتغي الحصول على الريادة الإفريقية، عن طريق هذه المبادرات، أقول : إن المملكة المغربية تسعى أن تكون الريادة للقارة الإفريقية.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا ندرك أننا لسنا محط إجماع داخل هذا الاتحاد الموقر.

إن هدفنا ليس إثارة نقاش عقيم، ولا نرغب إطلاقا في التفرقة، كما قد يزعم البعض !

وستلمسون ذلك بأنفسكم: فبمجرد استعادة المملكة المغربية لمكانها فعليا داخل الاتحاد، والشروع في المساهمة في تحقيق أجندته، فإن جهودها ستنكب على لم الشمل، والدفع به إلى الأمام.

لقد ساهمنا في انبثاق هذه المؤسسة الإفريقية العتيدة، ومن الطبيعي أن نتطلع إلى استرجاع مكاننا فيها. وطيلة هذه السنوات، وعلى الرغم من عدم توفره على موارد طبيعية، استطاع المغرب أن يصبح بلدا صاعدا، بفضل خبرته المشهود بها. وقد أضحى اليوم من بين الدول الأكثر ازدهارا في إفريقيا. وقد ظل المغرب يؤمن دائما، بأنه ينبغي، قبل كل شيء، أن يستمد قوته من الاندماج في فضائه المغاربي.

غير أنه من الواضح، أن شعلة اتحاد المغرب العربي قد انطفأت، في ظل غياب الإيمان بمصير مشترك. فالحلم المغاربي، الذي ناضل من أجله جيل الرواد في الخمسينيات من القرن الماضي، يتعرض

اليوم للخيانة. ومما يبعث على الأسى، أن الاتحاد المغاربي يشكل اليوم، المنطقة الأقل اندماجا في القارة الإفريقية، إن لم يكن في العالم أجمع. ففي الوقت الذي تصل فيه المعاملات التجارية البينية إلى 10 في المائة، بين بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، و19 في المائة بين دول مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية، فإن تلك المبادلات تقل عن 3 في المائة بين البلدان المغاربية.

وفي نفس السياق، وبينما تشهد المجموعة الاقتصادية لشرق إفريقيا تطورا ملحوظا، في إقامة مشاريع اندماجية طموحة، وتفتح دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مجالا حقيقيا لضمان حرية تنقل الأشخاص والممتلكات، ورؤوس الأموال، فإن التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية يبقى ضعيفا جدا. والمواطنون في البلدان المغاربية لا يفهمون هذا الوضع. وإذا لم نتحرك، أو نأخذ العبرة من التجمعات الإفريقية المجاورة، فإن الاتحاد المغاربي سينحل بسبب عجزه المزمن على الاستجابة للطموحات التي حددتها معاهدة مراكش التأسيسية، منذ 28 سنة خلت.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن هذا الوضع يكرس صواب التوجه الإفريقي للمغرب. فبلدي اختار تقاسم خبرته ونقلها إلى أشقائه الأفارقة. وهو يدعو، بصفة ملموسة، إلى بناء مستقبل تضامني وآمن. وإننا نسجل بكل اعتزاز، أن التاريخ أكد صواب اختياراتنا. فالمغرب لا يدخل الاتحاد الإفريقي من الباب الضيق، وإنما من الباب الواسع. وإن الاستقبال الحار الذي خصنا به إخواننا الأفارقة اليوم، لدليل قاطع على ذلك.

وإننا ندعو، بكل حماس، الأمم الإفريقية إلى الانخراط في الدينامية التي أطلقتها بلادنا، وإعطاء دفعة جديدة لقارتنا برمتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد حان الوقت لكي تستفيد إفريقيا من ثرواتها. فبعد عقود من نهب ثروات الأراضي الإفريقية، يجب أن نعمل على تحقيق مرحلة جديدة من الازدهار. صحيح أن الاستعمار ليس السبب الوحيد للمشاكل التي تعرفها إفريقيا. ولكن آثاره السلبية ما تزال قائمة. فمنذ زمن طويل ونحن نوجه أنظارنا إلى الخارج، كلما تعلق الأمر باتخاذ قرار أو التزام.

ألم يحن الوقت بعد، لمعالجة هذا الخلل في الرؤية ؟ ألم يحن الوقت لنتوجه نحو قارتنا، وأن نأخذ بعين الاعتبار رصيدها الثقافي، وإمكاناتها البشرية ؟

ويحق لإفريقيا اليوم، أن تعتز بمواردها وبتراثها الثقافي، وقيمها الروحية. والمستقبل كفيل بتزكية هذا الاعتزاز الطبيعي من طرف قارتنا. فإفريقيا قادرة، بل ومن واجبها أن تصادق على مساراتها الانتخابية بنفسها، وتصون الاختيار الحر لمواطنيها. فهي تتوفر على آليات التقنين والضبط، وعلى المؤسسات القضائية، كالمجالس الدستورية والمجالس العليا، المخول لها صلاحية البت في المنازعات والطعون المرتبطة بالانتخابات. وعند الاقتضاء، يمكن تعزيز هذه المؤسسات. فهي موجودة على أرض الواقع وتقوم بعملها. وإلا فما الفائدة من وجودها ؟

إن إفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة المتحررين من العقد، يعملون من أجل استقرار شعوب بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقدمها الاجتماعي. إنهم يعملون

بحزم واقتناع، ولا يعيرون أدنى اهتمام، لأي "تنقيط" أو تقييم من طرف الغرب. فمنذ سنوات عديدة، لم تتجاوز معدلات التنمية في بعض بلدان الشمال نظيرتها في بعض الدول الإفريقية. وما فشل استطلاعات الرأي التي يقومون بها، إلا دليل على فقدانهم للقدرة على فهم تطلعات شعوبهم.

وعلى الرغم مما تعيشه هذه الدول، من أوضاع اجتماعية واقتصادية مختلة، وما يميزها من قيادات هشة، تعطي لنفسها الحق في إملاء نموذجها التنموي علينا. وهنا أؤكد مرة أخرى: لقد أصبح مفهوم العالم الثالث متجاوزا.

أما هذه الممارسات، فهي تندرج في إطار الانتهازية الاقتصادية : فالاعتبار أو العناية التي يتم منحها لأي بلد، لا يجب، أن ترتبط بعد الآن، بموارده الطبيعية، أو بالمكاسب التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد اختار المغرب سبيل التضامن والسلم والوحدة. وإننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي. فنحن، شعوب إفريقيا، نتوفر على الوسائل وعلى العبقرية، ونملك القدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا.

أشكركم على حسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك إلى "قمة العمل الإفريقية"

مراكش ـ 16 نونبر 2016

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

صاحب الجلالة، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الشقيقة،

فخامة السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس الاتحاد الإفريقي،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يسعد المملكة المغربية، ومدينة مراكش بصفة خاصة، أن تستضيفكم في "قمة العمل الإفريقية"، التي تنظم على هامش الدورة 22 لمؤتمر المناخ. إن حضوركم اليوم، شرف لنا، ودليل على التزامكم من أجل إفريقيا تتطلع نحو المستقبل، وتبلور مصيرها بنفسها. وقد ارتأيت أن أدعوكم لهذه القمة، بهدف تنسيق جهود قارتنا، بشأن مواجهة التغيرات المناخية، والعمل على تحقيق تنميتها المستدامة.

إن تجسيد المشاريع المهيكلة الإقليمية والعابرة للحدود، وتحويلها إلى واقع ملموس، هو الرهان الذي أدعوكم لرفعه اليوم. إنها دعوة للتأسيس لإفريقيا صامدة في وجه التغيرات المناخية، وثابتة على درب التنمية المستدامة. إفريقيا حريصة على ترشيد استعمال مواردها، في إطار احترام التوازنات البيئية والاجتماعية. إفريقيا تعمل من أجل تحقيق التنمية الشاملة، في انسجام مع مقومات هويتها والتي تتمثل في ثقافة التشارك والإنصاف والتضامن. وفي هذا الصدد، وقبل مواصلة حديثي، أود التطرق لنقطة أساسية.

صحيح أن الخطاب الصائب حول مصير كوكبنا، والاهتمام الذي يحظى به على الخصوص من طرف مجتمع مدني فاعل، أصبحا حقيقة ملموسة. لكن السؤال المطروح : هل هناك أهداف مشتركة لهذا التحرك ؟ وأود في هذا الصدد أن أتطرق لعنصرين أساسيين:

أولهما، التباين الموجود بين الشمال والجنوب على مستوى الثقافة البيئية، وهو أمر مرتبط بالأولويات وبالإمكانات. وفي هذا السياق، يجب العمل من أجل تطابق، بل وتوحيد التربية البيئية. وهو ما ستعمل الرئاسة المغربية على تحقيقه خلال ولايتها.

ومن جهة أخرى، هل يجب التذكير، بأن زمن الاستعمار قد ولى، وبأن أي قرار مفروض لا يمكن أن يعطي نتائج إيجابية ؟ وهل يجب التذكير أيضا، بأن الفاعلين لا تنقصهم قوة الالتزام، ولا صدق الإرادة، وإنما يفتقرون للإمكانات؟

إننا ندرك جميعا بأن الأمر يتعلق بحماية الحياة، وبأن علينا العمل بشكل تضامني، من أجل الحفاظ على كوكبنا. ولهذا أتمنى أن يتسم عملنا بتطابق وجهات النظر.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن قارتنا تدفع ثمنا غاليا في المعادلة المناخية. وهي بدون شك، القارة الأكثر تضررا. فارتفاع درجات الحرارة، واضطراب الفصول، وتواتر فترات الجفاف، كلها عوامل تساهم في تدهور التنوع

البيولوجي، وتدمير الأنظمة البيئية، وترهن تقدم القارة وأمنها واستقرارها. ومع ذلك، فقارتنا لا تنتج سوى 4 بالمائة من انبعاثات الغازات التي تؤدي للاحتباس الحراري. في حين أن التقلبات المناخية في العالم، تعيق بشكل كبير التنمية في إفريقيا، وتهدد على نحو خطير الحقوق الأساسية لعشرات الملايين من الأفارقة. فقارتنا تختزل لوحدها كل أشكال الهشاشة.

فقد بلغ عدد اللاجئين في إفريقيا بسبب تغير المناخ، عشرة ملايين شخص. وبحلول 2020، سيضطر ما يقرب من 60 مليون شخص، للنزوح بسبب ندرة المياه، إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن. فالخزان الهائل للمياه، الذي كانت تشكله سابقا بحيرة تشاد، فقد حتى الآن 94 بالمائة من مساحته، وهو مهدد بالجفاف التام. كما تختفي كل سنة، أربعة ملايين هكتار من الغطاء الغابوي، بنسبة تفوق بضعفين المعدل العالمي.

وبينما تشغل الفلاحة، وهي معيشية في أغلبها، 60 بالمائة من اليد العاملة الإفريقية، فقد اضطربت المحاصيل بشكل كبير، وصار أمننا الغذائي على المحك. وقد ينخفض المردود الفلاحي لقارتنا تبعا لذلك بنسبة 20 بالمائة، بحلول سنة 2050، بينما سيتضاعف عدد سكانها بحلول الفترة نفسها. كما أن المياه قد تغمر أجزاء كاملة من الساحل، وحوالي ثلث البنيات التحتية الساحلية. أما الأوبئة التي تنتقل عبر المياه، والتي تحصد آلاف الأرواح سنويا، فيمكن القضاء عليها، شريطة خلق البنيات الخاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي. وأخيرا، فإن تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، قد يظل السبب الرئيسي في معظم النزاعات العابرة للحدود في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن اتفاق باريس حول المناخ، الذي خلف ارتياحا لدى الجميع، يرسخ مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة. فمن الأهمية بمكان أن تتحدث قارتنا بصوت واحد، وتطالب بالعدالة المناخية، وبتعبئة الإمكانات الضرورية، وأن تتقدم بمقترحات متفق عليها، في مجال مكافحة التغيرات المناخية. نحن إذن أمام أربعة متطلبات ضرورية :

- تحديد الإجراءات الضرورية للوصول للتمويلات الضرورية، بغية تنظيم الجهود الرامية لتحقيق تكيف القارة،

- تحديد الآليات التي يجب وضعها، لدعم تنفيذ البرامج الرائدة،

- تعزيز القدرات المؤسساتية لقارتنا،

- وأخيرا، استغلال الفرص التي تتيحها التنمية منخفضة الكربون، ودراسة آثارها، في مجالات الطاقة والابتكار التكنولوجي، والمهن المرتبطة بالأنشطة الخضراء.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

لقد أبان الفاعلون الأفارقة عن دينامية ملحوظة، خلال الأيام الموضوعاتية، المنظمة في إطار الدورة الحالية من مؤتمر المناخ. فعلاوة على تقديم العديد من المبادرات، التحقوا بعدد من التحالفات والائتلافات وشبكات "الأجندة العالمية للعمل المناخي". وأود هنا التعبير عن ارتياحي الكبير، لهذه المبادرات القارية والإقليمية، التي تدعم قدرات صمود قارتنا في مواجهة التهديدات، المرتبطة بالتغيرات المناخية، وتخدم انبثاقها في مجال الاستدامة. وستكون لأشقائي رؤساء الدول، خلال هذا اليوم، فرصة الحديث عن ما يحملونه، وما يشرفون عليه من مشاريع. ويبقى دورنا هو تقديم

الدعم السياسي لهذه المبادرات، وحشد الإمكانات والكفاءات الضرورية لتنفيذها، علاوة على ضمان تطابقها ووضعها في إطارها الصحيح.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية فاعل ملتزم بدعم الأمن والاستقرار الإقليميين. ومن هذا المنطلق، فهي عازمة على تعزيز مساهمتها من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية للقارة، إلى جانب البلدان الشقيقة، وقريبا من داخل الاتحاد الإفريقي. وبفضل ما راكمه المغرب من تجربة، من خلال برنامجه الطموح في مجال الطاقات المتجددة، فإنه حريص على وضع كل خبرته رهن إشارة شركائه. ومن خلال انخراطه الفاعل في المشاريع الموجهة لإفريقيا، يعمل بلدنا اليوم، على توسيع نطاقها لتشمل شركاء جدد، في القطاعين العام والخاص، وعلى هيكلة آليات الحكامة الخاصة بها.

وبموازاة ذلك، سيشرف على شبكة إفريقية للخبرات المناخية، انطلاقا من "مركز الكفاءات للتغير المناخي" الذي يحتضنه المغرب. وانطلاقا من وعيه بهشاشة القطاع الفلاحي، وإدراكا لأهميته الحيوية، يقوم المغرب بحشد كل الجهود لتنفيذ مبادرة "تكييف الفلاحة الإفريقية". ويتعلق الأمر بآلية مبتكرة، تسهل اعتماد وتمويل حلول خاصة بالقضايا المرتبطة بالإنتاجية والأمن الغذائي.

وأخيرا، وبالنظر لضعف حصة إفريقيا من الموارد المخصصة لمواجهة التغيرات المناخية، فقد جعل المغرب من التمويل قضية ذات أولوية خلال مؤتمر كوب 22. وعلاوة على الغلاف المالي المرتقب ابتداء من 2020، بموجب اتفاق باريس، تولي الرئاسة المغربية كل الأهمية لحشد التمويل العمومي، وتنويع أنماط التمويل، وتيسير الحصول على التمويلات المخصصة للمناخ. كما يشجع المغرب، من جهة أخرى، على إشراك الصناديق السيادية، في سبيل تطوير البنيات التحتية الخضراء في إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن شركاءنا من الجنوب والشمال، والمؤسسات الدولية والإقليمية العاملة في مجال تمويل التنمية، تقوم بدور حاسم في هذا المجهود الجماعي الإفريقي. وإذا كان عملنا الذاتي من أجل تحقيق مصالحنا حاجة ملحة، فإن دعوة شركائنا الاستراتيجيين للانخراط إلى جانبنا قد أصبح ضرورة.

وإني لعلى يقين بأننا، من خلال تضافر جهودنا، وتعزيز تعاوننا مع شركائنا الاستراتيجيين، سنساهم في رفع الحيف المناخي الذي يطال قارتنا. وسيمكن هذا التحرك المزدوج، من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يرتبط 12 من بين 17 هدفا منها، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالتغيرات المناخية.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم عزم بلادي على اتخاذ كافة التدابير اللازمة، وبذل كل الجهود الممكنة، من أجل إسماع صوت إفريقيا، خلال المفاوضات الرسمية، وفي إطار تنفيذ "الأجندة العالمية للعمل المناخي". أتمنى أن يشكل لقاء اليوم مرحلة حاسمة، وموعدا بناءا، وتعبيرا أمام التاريخ، عن التزامنا بخدمة مصالح الأجيال الصاعدة.

أشكركم على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك في الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22

مراكش ـ 15 نونبر 2016

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله صحبه،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أرحب بكم بالمملكة المغربية، أرض الحوار والتعايش، وملتقى الحضارات، للمشاركة في الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة، حول التغيرات المناخية.

وإن تنظيم هذا المؤتمر العالمي بالمغرب للمرة الثانية بعد دورة 2001، يعكس تشبثنا بالإطار متعدد الأطراف، لمقاربة التحديات الدولية. وما احتضان مراكش اليوم لهذا المؤتمر، إلا دليل على الاهتمام الكبير الذي نخص به قضايا البيئة والمناخ ضمن أولويات المملكة.

فبلادنا تعتبر من بين أول الدول التي ساهمت في بلورة وعي عالمي بشأن تغير المناخ، ودلك منذ مشاركتي في قمة الأرض ب "ريو" سنة 1992، حيث ترأست آنذاك بصفتي ولي العهد وفد المغرب. أما اليوم، فان مؤتمر مراكش يشكل، منعطفا حاسما في مسار تنفيذ اتفاق باريس التاريخي. فالبشرية جمعاء، تعلق آمالا عريضة، على القرارات التي سيتخذها، فهي تنتظر أكثر من مجرد الإعلان عن التزامات ومبادئ للحد من الاحتباس الحراري والتخفيف من آثاره. وإنما تتطلع إلى قرارات تساهم في إنقاذ مستقبل الحياة على الأرض، والإقدام على مبادرات ملموسة، وتدابير عملية، تصون حقوق الأجيال القادمة. وان انعقاد هذا المؤتمر بإفريقيا، يحثنا على إعطاء الأسبقية لمعالجة الانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية، التي تزداد تفاقما بدول الجنوب والدول الجزرية المهددة في وجودها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

عرفت الخمسة عشر سنة الأخيرة، انتشار خطاب يهتم بقضايا البيئة، وتزايد عدد الجمعيات المنخرطة في الدفاع عنها. والاهم من ذلك أنها تميزت بتنامي الوعي بأهمية الحفاظ عليها. ورغم انبثاق هذا الوعي الإيجابي، فهل نسير في الطريق الصحيح؟ وهل يحظى هذا المسار المشترك بالتنسيق والتعاون بين الجميع؟

إن الاختلاف كبير بين الدول والمناطق، في ما يخص الثقافة المرتبطة بالبيئة، والأسبقيات عند الدول المصنعة، التي يقال عنها متقدمة، ليست هي نفسها بالنسبة للدول النامية. كما أن الفرق في الوسائل كبير بينها. وإذا كان من الطبيعي أن يدافع كل طرف عن مصالحه فإن القرارات التي يتم اتخاذها وفرضها، ليست دائما في متناول كل الدول. لذا، فقد أصبح من الضروري، توحيد التربية على قضايا

البيئة والتوعية بدورها المصيري، في ضمان مستقبل البشرية. وهنا أؤكد، أن المغرب سيكرس جهوده، خلال ولايته، والموارد المالية المتاحة، في هذه الفترة القصيرة، للنهوض بهذه المهمة الصعبة والنبيلة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن الالتزام بمواجهة إشكالية التغيرات المناخية، من خلال تطبيق اتفاق باريس، يجسد رغبتنا المشتركة في تعزيز التضامن بين الأجيال. ويعد هذا الانخراط ضرورة أخلاقية، وواجبا إنسانيا، يجب أن يقوم على الإيمان بحتمية المصير المشترك، والتضامن الصادق بين الشمال والجنوب، لصيانة كرامة البشر. فقد تم تقديم وعود كثيرة، خلال العديد من المؤتمرات السابقة، غير أن مؤتمرنا اليوم، هو مؤتمر للحقيقة والوضوح، مؤتمر لتحمل المسؤولية أمام الله والتاريخ، وأمام شعوبنا.

فهل سيكون لمؤتمراتنا واتفاقاتنا معنى إذا نحن تركنا الفئات الأكثر هشاشة، هناك في الجزر المهددة بالزوال، وفي الحقول المهددة بالتصحر، في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، في مواجهة قدرها المليء بالمخاطر ؟

إن إشكالية البيئة هي إشكالية خطيرة، يجب التعامل معها بكل الجد والمسؤولية. لقد ولى عهد الاستعمار. كما ولى منطق فرض القرارات. فالأمر يتعلق بوجود الإنسان، ويقتضي منا جميعا العمل يدا في يد لحمايته. ومن هنا، لا يجب إجبار الدول، منذ البداية، على القبول بقرارات لن تستطيع الالتزام بها. وهذا لا يعني أنها ترفضها، وإنما لأنها لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتنفيذها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن تكلفة الانتظارية، والتقصير في مواجهة تغير المناخ وآثاره، ستكون لها انعكاسات خطيرة، تهدد الأمن والاستقرار، وتزيد في اتساع بؤر التوتر والأزمات عبر العالم. فباسم المصير المشترك، وباسم مسؤوليتنا التاريخية، أدعو كافة الأطراف، للعمل على ترجمة تشبثنا بقيم العدل والتضامن، من خلال:

- أولا: تمكين بلدان الجنوب، وخاصة الدول ألأقل نموا، والدول الجزرية، من دعم مالي وتقني عاجل، يقوي قدراتها، ويمكنها من التكيف مع التغيرات المناخية.

- ثانيا: وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها، وتعبئة المائة مليار دولار، على الأقل، بحلول سنة 2020، والتي كانت مفتاح اتفاق باريس،

- ثالثا: انخراط كافة الأطراف في تسهيل نقل التكنولوجيا، والعمل على تطوير البحث والابتكار في مجال المناخ،

- رابعا: إسهام الفاعلين غير الحكوميين، من مقاولات وجماعات ترابية، ومنظمات المجتمع المدني، في إعطاء دفعة قوية لمبادرات: الفعل الشامل من أجل المناخ.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن المملكة المغربية لم تدخر جهدا في الرفع من مساهماتها، في إطار الدينامية الدولية، الهادفة للحد من الاحتباس الحراري وآثاره. فالمغرب، الذي كان من الدول الأولى، التي أعلنت عن مساهمتها المرتقبة والمحددة وطنيا، التزم مؤخرا بتخفيض نسبة الانبعاثات. كما أنه اتخذ مبادرات ملموسة،

لتأمين 52 بالمائة من قدرته الكهربائية الوطنية، من مصادر الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030. وفي نفس السياق، اقترحنا مجموعة من المبادرات، في إطار تفعيل اتفاق باريس، لاسيما في ما يتعلق بالتكيف والتمويل، ومن بينها مبادرة تكييف الفلاحة بإفريقيا.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إن نتائج هذا المؤتمر ستحدد بشكل حاسم، مصير الجيل الجديد لمؤتمرات الأطراف، والتي ينبغي أن تنكب على المبادرة والفعل. فاتفاق باريس ليس غاية في حد ذاته. بل إن نتائج مؤتمر مراكش تعد محكا حقيقيا، لمدى فعالية الالتزامات التي اتخذناها، ومصداقية الأطراف التي أعلنت عنها. لقد حان الوقت لإصلاح الوضع الراهن. وليس أمامنا أي خيار، إلا العمل على تدارك الزمن الضائع، في إطار تعبئة متواصلة وشاملة، وتناسق إيجابي، من أجل عيش مشترك كريم ومستديم، للأجيال المتعاقبة.

ونود في الختام، أن نجدد الترحيب بكم في مراكش الحمراء، سائلين الله عز وجل أن يكلل أعمال هذا المؤتمر الهام، بكامل التوفيق، خدمة للبشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء

دكار ـ 06 نونبر 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

إنني وأنا أخاطبك اليوم، بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين للمسيرة الخضراء، من مدينة دكار، عاصمة جمهورية السنغال الشقيقة، أعرف أنك لن تتفاجأ بهذا القرار. فالسنغال كان من بين الدول التي شاركت في هذه الملحمة الوطنية، إلى جانب دول إفريقية وعربية أخرى. كما أن هذا البلد العزيز، كان دائما في طليعة المدافعين، عن الوحدة الترابية للمملكة، ومصالحها العليا. بل أكثر من ذلك، فقد أبان قولا وفعلا، في عدة مناسبات أنه يعتبر مسألة الصحراء المغربية، بمثابة قضيته الوطنية. ولن ينسى المغاربة موقفه التضامني الشجاع، أثناء خروج المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية، سنة 1984، حيث اعتبر الرئيس السابق، السيد عبدو ضيوف، أنه لا يمكن تصور هذه المنظمة بدون المغرب. وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه آنذاك، العديد من الدول الإفريقية، مثل غينيا والغابون والزايير سابقا. وقد اخترت السنغال أيضا، لمكانته المتميزة في إفريقيا، بفضل نموذجه، الديمقراطي التاريخي، واستقراره السياسي والاجتماعي، وديناميته الاقتصادية. إضافة إلى علاقات الأخوة والتضامن، ووحدة المصير التي تجمع عبر التاريخ الشعبين السنغالي والمغربي، كشعب واحد، حيث يشكل كل منهما الامتداد الطبيعي للآخر، في تلاحم فريد، بين بلدين مستقلين، يحترمان خصوصيات بعضهما.

شعبي العزيز،

إذا كنت قد خاطبتك، في مثل هذا اليوم، من السنة الماضية، من العيون، بالصحراء المغربية، بخصوص إفريقيا، فإني أخاطبك الآن من قلب إفريقيا، حول الصحراء المغربية. فهذا الخطاب من هذه الأرض الطيبة، تعبير عن الأهمية الكبرى التي نوليها لقارتنا. إن السياسة الإفريقية للمغرب، لن تقتصر فقط على إفريقيا الغربية والوسطى، وإنما سنحرص على أن يكون لها بعد قاري، وأن تشمل كل مناطق إفريقيا. وفي هذا الإطار، قمنا بزيارات إلى كل من رواندا وتنزانيا، رغم أن العلاقات مع دول إفريقيا الشرقية، لم تكن كافية، ليس بسبب الإهمال أو التقصير،وإنما لمبررات موضوعية، كاللغة والبعد الجغرافي، واختلاف الموروث التاريخي.

وبإرادة مشتركة مع القيادات القوية لهذه الدول، قررنا أن نضفي دينامية جديدة، على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بلداننا، لما تمثله هذه المنطقة من وزن سياسي وما تتوفر عليه من طاقات اقتصادية، ومؤهلات استراتيجية. وقد ارتأيت، في نهاية هذه الجولة غير المسبوقة، أن أتقاسم معك، شعبي العزيز، نتائج هذه الزيارات.

لقد بدأت بوادر الانفتاح على هذا الفضاء الإفريقي الهام، بالزيارة التي قام بها للمغرب، أخونا فخامة السيد الرئيس بول كغامي، رئيس جمهورية رواندا، في شهر يونيو الماضي. كما مكنت زيارتنا لرواندا من ترسيخ هذا التوجه، بوضع أسس شراكة واعدة، في مختلف المجالات، وجعلها محورا أساسيا، لتطوير علاقاتنا مع هذه المنطقة. أما توجهنا إلى تنزانيا، فجاء تقديرا لمكانتها الإقليمية، ولثقلها الجغرافي والبشري، وحرصا على التنسيق معها في القضايا الإقليمية والدولية. كما أجريت اتصالا مع السلطات بجمهورية أثيوبيا. وسنبدأ، إن شاء الله، مرحلة جديدة في علاقاتنا معها. وستكون هي المحطة الأولى من الجزء الثاني، من جولتنا في عدد من دول إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك في سياق رجوع المغرب إلى المؤسسة القارية.

شعبي العزيز،

إن عودة المغرب للاتحاد الإفريقي، ليست قرارا تكتيكيا، ولم تكن لحسابات ظرفية. وإنما هو قرار منطقي، جاء بعد تفكير عميق. وعندما نخبر بعودتنا، فنحن لا نطلب الإذن من أحد، لنيل حقنا المشروع. فالمغرب راجع إلى مكانه الطبيعي، كيفما كان الحال، ويتوفر على الأغلبية الساحقة لشغل مقعده داخل الأسرة المؤسسية الإفريقية.

وإن المغرب، الذي لا يتدخل في السياسة الداخلية للدول، ولا ينهج سياسة التفرقة، يأمل أن تتعامل كل الأطراف مع هذا القرار، بكل حكمة ومسؤولية، لتغليب وحدة إفريقيا، ومصلحة شعوبها. فهذا القرار تتويج لسياستنا الإفريقية، وللعمل الميداني التضامني، الذي يقوم به المغرب، مع العديد من دول القارة، على مستوى النهوض بالتنمية الاقتصادية والبشرية، في سبيل خدمة المواطن الإفريقي.

وإضافة إلى التعاون الثنائي ومع المجموعات الإقليمية، سيتيح هذا الرجوع لبلادنا، الانخراط في استراتيجيات التنمية القطاعية بإفريقيا، والمساهمة الفعالة فيها، وإغنائها بالتجربة التي راكمها المغرب في العديد من المجالات. أما على مستوى القضايا والإشكالات الكبرى، فإن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية، ستمكنه من إسماع صوت القارة، في المحافل الدولية. وستتيح له مواصلة وتعزيز انخراطه، من أجل إيجاد حلول موضوعية لها تراعي مصالح الشعوب الإفريقية وخصوصياتها.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على مواصلة المساهمة في توطيد الأمن والاستقرار بمختلف المناطق، التي تعرف التوتر والحروب، والعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية. كما أن هذه العودة، ستمكن المغرب من تقوية انخراطه في الجهود القارية لمحاربة التطرف والإرهاب، الذي يرهن مستقبل إفريقيا.

وإننا ملتزمون بتقاسم تجربتنا المتميزة، المشهود بها عالميا، مع إخواننا الأفارقة سواء في مجال التعاون الأمني أو على مستوى محاربة التطرف. وفي ما يخص إشكالية الهجرة، فإن بلادنا ستواصل جهودها، من أجل معالجة الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة، وربطها بالتنمية واعتماد مقاربة إنسانية وتضامنية، تحفظ حقوق المهاجرين، وتصون كرامتهم.

ووعيا منا بأن إفريقيا من بين المناطق الأكثر تضررا من التغيرات المناخية، فقد حرصنا على جعل مؤتمر المناخ، الذي ستنطلق أشغاله بمراكش هذا الأسبوع، مؤتمرا من أجل إفريقيا. لذا، دعونا لعقد

قمة إفريقية، على هامش هذا المؤتمر، بهدف بلورة رؤية موحدة، للدفاع عن مطالب قارتنا، وخاصة في ما يتعلق بالتمويل ونقل التكنولوجيا.

شعبي العزيز،

إن عودة المغرب إلى أسرته المؤسسية القارية، لن تغير شيئا من مواقفنا الثابتة، بخصوص مغربية الصحراء. بل إنها ستمكننا من الدفاع عن حقوقنا المشروعة، وتصحيح المغالطات، التي يروج لها خصوم وحدتنا الترابية، خاصة داخل المنظمة الإفريقية. كما سنعمل على منع مناوراتهم، لإقحامها في قرارات تتنافى مع الأسس، التي تعتمدها الأمم المتحدة، لحل هذا النزاع الإقليمي المفتعل، وتتناقض مع مواقف أغلبية دول القارة.

شعبي العزيز،

لقد أثبتت سياستنا في إفريقيا، والحمد لله، نجاحها، وبدأت تعطي ثمارها، سواء على مستوى المواقف السياسية بشأن قضية وحدتنا الترابية، أو من خلال تعزيز الحضور الاقتصادي للمغرب، وتطوير علاقاته مع مختلف دول القارة. فالمغرب اليوم يعد قوة إقليمية وازنة، ويحظى بالتقدير والمصداقية، ليس فقط لدى قادة الدول الإفريقية، وإنما أيضا عند شعوبها. وإننا نتطلع أن تكون السياسة المستقبلية للحكومة، شاملة ومتكاملة تجاه إفريقيا، وأن تنظر إليها كمجموعة.

كما ننتظر من الوزراء أن يعطوا لقارتنا، نفس الاهتمام، الذي يولونه في مهامهم وتنقلاتهم للدول الغربية. إن المغرب يحتاج لحكومة جادة ومسؤولة. غير أن الحكومة المقبلة، لا ينبغي أن تكون مسألة حسابية، تتعلق بإرضاء رغبات أحزاب سياسية، وتكوين أغلبية عددية، وكأن الأمر يتعلق بتقسيم غنيمة انتخابية. بل الحكومة هي برنامج واضح، وأولويات محددة، للقضايا الداخلية والخارجية، وعلى رأسها إفريقيا. حكومة قادرة على تجاوز الصعوبات التي خلفتها السنوات الماضية، في ما يخص الوفاء بالتزامات المغرب مع شركائه. الحكومة هي هيكلة فعالة ومنسجمة، تتلاءم مع البرنامج والأسبقيات. وهي كفاءات مؤهلة، باختصاصات قطاعية مضبوطة.

وسأحرص على أن يتم تشكيل الحكومة المقبلة، طبقا لهذه المعايير، ووفق منهجية صارمة. ولن أتسامح مع أي محاولة للخروج عنها. فالمغاربة ينتظرون من الحكومة المقبلة أن تكون في مستوى هذه المرحلة الحاسمة.

شعبي العزيز،

إننا نؤمن بأن ترسيخ المسار الديمقراطي والتنموي، وتعزيز سياستنا الإفريقية، يساهمان في تحصين الوحدة الوطنية والترابية. وأقاليمنا الجنوبية، والحمد لله، قوية بتعلق أبنائها بمغربيتهم وبالنظام السياسي لوطنهم. وهو ما تعكسه مشاركتهم المكثفة، في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، وانخراطهم بكل حرية ومسؤولية في تدبير شؤونهم المحلية. وهي طموحة بالنموذج التنموي الخاص بها، وبالمشاريع التي تم إطلاقها.

كما أنها تتوفر على جميع الإمكانات، من أمن واستقرار، وبنيات تحتية، تؤهلها لتكون قطبا تنمويا مندمجا، فاعلا في محيطه الجهوي والقاري، ومحورا للتعاون الاقتصادي بين المغرب وعمقه

الإفريقي. فتنمية واستقرار أقاليمنا الجنوبية، أمانة تاريخية ومسؤولية وطنية، على الجميع التفاني في القيام بها بروح التعاون والتضامن.

وإننا نستحضر، بهذه المناسبة، بكل ترحم وإكبار، روح مبدع المسيرة الخضراء، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وأرواح شهداء الوطن الأبرار. كما نشيد بالتجند الدائم لأفراد قواتنا المسلحة الملكية، بكل مكوناتها، تحت قيادتنا، وتفانيها في الدفاع عن وحدة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه واستقراره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 63 لثورة الملك والشعب

تطوان ـ 20 غشت 2016

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن الاحتفال بالأحداث التاريخية، ليس فقط من أجل الذكرى، وإنما أيضا لاستحضار القيم والمبادئ، التي ألهمت الأجيال السابقة، من أجل بناء الحاضر، والتوجه بكل ثقة نحو المستقبل. وتخليد ثورة الملك والشعب المجيدة، لا يخرج عن هذه القاعدة. فهي ثورة متجددة، يحمل مشعلها جيل عن جيل. وإذا كانت لها دلالات وطنية راسخة، تتعلق بتشبث المغاربة بملكهم، والتضحية من أجل حرية واستقلال وطنهم؛ فإن لها أيضا معاني تخص ارتباط المغرب بمحيطه المغاربي والإفريقي.

فقد تميزت هذه المرحلة التاريخية، بالتنسيق والتضامن، بين قيادات المقاومة المغربية، وجبهة التحرير الجزائري. حيث تم الاتفاق على جعل الذكرى الثانية لثورة 20 غشت، مناسبة لتعميم الثورة في الأقطار المغاربية. فقامت انتفاضات شعبية بمختلف مناطق المغرب والجزائر.

كما قدمت المقاومة المغربية، الدعم المادي والمعنوي للثورة الجزائرية، في مواجهة الحملة العنيفة، التي كانت تتعرض لها، من طرف قوات الاستعمار، التي كانت تريد القضاء عليها، قبل الاحتفال بذكراها الأولى. وقد ساهمت تلك الانتفاضة، وذلك التضامن، في إعادة الروح للثورة الجزائرية. كما كان للبلدين دور كبير، في تحرير واستقلال إفريقيا.

وما أحوجنا اليوم، في ظل الظروف الراهنة، التي تمر بها الشعوب العربية، والمنطقة المغاربية، لتلك الروح التضامنية، لرفع التحديات التنموية والأمنية المشتركة. وإننا نتطلع لتجديد الالتزام، والتضامن الصادق، الذي يجمع على الدوام، الشعبين الجزائري والمغربي، لمواصلة العمل سويا، بصدق وحسن نية، من أجل خدمة القضايا المغاربية والعربية، ورفع التحديات التي تواجه القارة الإفريقية.

شعبي العزيز،

إن المشاكل التي تعاني منها الشعوب الإفريقية حاليا، كالتخلف والفقر والهجرة، والحروب والصراعات، واليأس والارتماء في أحضان جماعات التطرف والإرهاب، هي نتاج للسياسة الكارثية، التي اعتمدها الاستعمار، طيلة عقود من الزمن.

فقد نهب خيراتها، ورهن قدرات ومستقبل أبنائها، وعرقل مسار التنمية بها، وزرع أسباب النزاع بين دولها. ورغم الأضرار الكبيرة التي خلفها، إلا أننا نؤمن بأن إفريقيا قادرة على النهوض بتنميتها، وعلى تغيير مصيرها بنفسها، بفضل ما لشعوبها من إرادة قوية، وطاقات بشرية وموارد طبيعية.

وما قرارنا بعودة المغرب إلى مكانه الطبيعي، داخل أسرته المؤسسية القارية، إلا تجسيد لهذا الالتزام بمواصلة العمل على نصرة قضايا شعوبها. فإفريقيا بالنسبة للمغرب، أكثر من مجرد انتماء جغرافي، وارتباط تاريخي. فهي مشاعر صادقة من المحبة والتقدير، وروابط إنسانية وروحية عميقة، وعلاقات تعاون مثمر، وتضامن ملموس. إنها الامتداد الطبيعي، والعمق الاستراتيجي للمغرب.

هذا الارتباط متعدد الأبعاد، يجعل المغرب في قلب إفريقيا، ويضع إفريقيا في قلوب المغاربة. وهو ما جعلنا نضعها في صلب السياسة الخارجية لبلادنا. إننا نؤمن بأن مصلحة المغرب من مصلحة إفريقيا، ومصيره لا يمكن أن يكون بدونها. والتقدم والاستقرار، في نظرنا، إما أن يكونا مشتركين أو لا يكونا. فالمغرب يعطي دائما لشعوب قارته، ولا ينتظر أن يأخذ منها. والتزامه من أجل قضاياها وانشغالاتها، لم يكن يوما من أجل استغلال خيراتها، ومواردها الطبيعية، خلافا لما يسمى بالاستعمار الجديد. وإذا كان من الطبيعي أن يستفيد المغرب من التعاون مع أشقائه في إفريقيا، فإنه يحرص دائما أن تكون المنفعة مشتركة. فنحن لا نعتبر إفريقيا سوقا لبيع وترويج المنتوجات المغربية، أو مجالا للربح السريع، وإنما هي فضاء للعمل المشترك، من أجل تنمية المنطقة، وخدمة المواطن الإفريقي. وفي هذا الإطار، يساهم المغرب إلى جانب الدول الإفريقية، في إنجاز مشاريع التنمية البشرية والخدمات الاجتماعية، التي لها تأثير مباشر على حياة سكان المنطقة. فالمغرب مثلا، لا يقوم فقط بتصدير الأدوية بل يحرص على تشييد معامل صناعة الأدوية والمؤسسات والمراكز الصحية.

كما يقوم بإنجاز البنيات التحتية، ومراكز التكوين المهني والتقني، والمشاريع التي توفر الشغل والدخل القار، كقرى الصيادين، ودعم الفلاحين الصغار، وتشجيع الحفاظ على الأنظمة البيئية. وخير دليل على ذلك، إنجاز مشروع حماية وتثمين خليج كوكودي بأبيدجان، في إطار نموذج فريد من التعاون، بين المؤسسات العمومية المعنية في المغرب وكوت ديفوار، وبانخراط فاعل للقطاع الخاص في البلدين.

إن هذه الرؤية التضامنية المتكاملة التي تحكم علاقات المغرب بأشقائه في إفريقيا، تتطلب من جميع الفاعلين الذين فتحنا أمامهم المجال للانخراط في هذا التوجه تحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم حفاظا على مصداقية المغرب. إن إفريقيا بالنسبة لنا ليست هدفا وإنما هي التزام، من اجل المواطن الإفريقي، أينما كان. فالاهتمام الذي نعطيه لتحسين ظروفه في وطنه، هو نفسه الذي يحظى به المهاجرون الأفارقة في المغرب، خلافا لما يعانونه في العديد من مناطق العالم.

شعبي العزيز،

يعد المغرب من بين أول دول الجنوب التي اعتمدت سياسة تضامنية حقيقية لاستقبال المهاجرين، من جنوب الصحراء وفق مقاربة إنسانيه مندمجة تصون حقوقهم وتحفظ كرامتهم.

وتفعيلا لهذه السياسة، قامت بلادنا دون تكبر أو استعلاء، ودون تحقير أو تمييز بتسوية وضعية المهاجرين وفق معايير معقولة ومنصفة وتوفير الظروف الملائمة لهم للإقامة والعمل والعيش الكريم داخل المجتمع. وهذا ليس بغريب عن المغاربة، في تعاملهم مع ضيوفهم. فخصال الكرم والترحيب، وحسن الاستقبال، متجذرة في ثقافتنا وتقاليدنا العريقة. وبطبيعة الحال، فإخواننا الأفارقة يواجهون بعض الصعوبات بالمغرب، ولكنها لا ترتبط باللون أو بالجنسية التي يحملونها أو بوضعهم كمهاجرين. كما انهم يتمتعون أيضا بنفس الحقوق.

وإننا نسجل ببالغ التقدير والارتياح، ما يتميز به هؤلاء المهاجرون من حسن السلوك والمعاملة، ومن جد في العمل، والتزام بالقانون، واحترام لقيم ومقدسات المغاربة. وأود التأكيد، بأننا لا نقوم إلا بواجبنا تجاه هذه الفئة، لأنهم ناس دفعتهم الظروف الصعبة للمغامرة بأرواحهم، ومغادرة أهلهم وبلدانهم. وقد أهلت هذه السياسة الإنسانية المغرب ليتولى إلى جانب ألمانيا، الرئاسة المشتركة سنتي 2017-2018، للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

وإن المغرب، الذي طالما رفض الطرق المعتمدة من طرف البعض، لمعالجة قضايا الهجرة والتي أثبتت فشلها، يعتز بما يقوم به في مجال استقبال وإدماج المهاجرين ولن يتراجع عن هذا النهج العملي والإنساني. أما الذين ينتقدونه، فيجب عليهم، قبل أن يتطاولوا عليه، ان يقدموا للمهاجرين، ولو القليل مما حققناه. وإننا نتأسف للتوجه المنحرف، الذي أخذه تدبير قضايا الهجرة بالفضاء المتوسطي، بحيث تم تغييب أي سياسة حقيقية لإدماج المهاجرين. وأكثر ما يتم تقديمه لهم، هو توفير فرص الشغل، بشروط تعجيزية من الصعب أن تتوفر لدى الكثير منهم.

شعبي العزيز،

إن العالم كله يتكلم عن إشكالية الهجرة، والمآسي الإنسانية، التي يقاسيها المهاجرون. ويزداد هذا الوضع تفاقما، بسبب انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب، ومحاولة ربطها عن خطأ أو عن صواب، بالمهاجرين، وخاصة في أوروبا. وفي هذا السياق، أدعو المغاربة المقيمين بالخارج، للتشبث بقيم دينهم، وبتقاليدهم العريقة، في مواجهة هذه الظاهرة الغريبة عنهم.

كما أحثهم على الحفاظ على السمعة الطيبة، المعروفين بها، والتحلي بالصبر، في هذا الظرف الصعب، وعلى توحيد صفوفهم وان يكونوا دائما في طليعة المدافعين، عن السلم والوئام والعيش المشترك، في بلدان إقامتهم. إننا نتفهم الوضع الصعب الذي يعيشونه. فهم يعانون من تشويه صورة الإسلام، ومن العمليات الإرهابية، التي حصدت أرواح العديد منهم. كما يعانون من ردود الفعل، ومن الاتهامات الموجهة لهم، من قبل البعض، بحكم عقيدتهم.

ونحن بطبيعة الحال ندين بشدة قتل الأبرياء. ونؤمن بأن قتل راهب حرام شرعا. وقتله داخل كنيسة حماقة لا تغتفر، لأنه إنسان، ولأنه رجل دين، وإن لم يكن مسلما. والإسلام أوصانا خيرا بأهل الكتاب. قال تعالى : «لا نفرق بين أحد من رسله». وقال عز وجل : «ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيئين».

إن الإرهابيين باسم الإسلام ليسوا مسلمين، ولا يربطهم بالإسلام إلا الدوافع التي يركبون عليها لتبرير جرائمهم وحماقاتهم. فهم قوم ضالون، مصيرهم جهنم خالدين فيها أبدا. إنهم يظنون، عن جهل، أن ما يقومون به جهادا.

فمتى كان الجهاد هو قتل الأبرياء ؟ قال تعالى : «ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين». وهل من المعقول أن يأمر الله، الغفور الرحيم، شخصا بتفجير نفسه، أو بقتل الأبرياء ؟ علما أن الإسلام لا يجيز أي نوع من الانتحار مهما كانت أسبابه. قال سبحانه : «من قتل نفسا بغير نفس، أو فساد في الأرض، فكأنما قتل الناس جميعا». إن الإسلام دين السلام، يقول تعالى : «يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة».

والجهاد في الإسلام يخضع لشروط دقيقة من بينها أنه لا يكون إلا لضرورة دفاعية، ولا يمكن أن يكون من أجل القتل والعدوان، ومن المحرمات قتل النفوس بدعوى الجهاد. ومن شروط صحة الجهاد أيضا، أن الدعوة إليه هي من اختصاص إمارة المؤمنين. ولا يمكن أن تصدر عن أي فرد أو جماعة. إن الذين يدعون للقتل والعدوان، ويكفرون الناس بغير حق ويفسرون القرآن والسنة بطريقة تحقق أغراضهم، إنما يكذبون على الله ورسوله. وهذا هو الكفر الحقيقي، مصداقا لقوله عز وجل : «فمن أظلم ممن كذب على الله وكذب بالصدق إذ جاءه، أليس في جهنم مثوى للكافرين». وقول جدنا المصطفى صلى الله عليه وسلم : «من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار».

كما يستغلون بعض الشباب المسلم، خاصة في أوروبا، وجهلهم باللغة العربية وبالإسلام الصحيح لتمرير رسائلهم الخاطئة ووعودهم الضالة. فهل يقبل العقل السليم أن يكون جزاء الجهاد هو الحصول على عدد من الحور العين ؟ وهل يقبل المنطق بأن من يستمع إلى الموسيقى ستبلعه الأرض، وغيرها من الأكاذيب ؟ إن الإرهابيين والمتشددين يستعملون كل الوسائل لإقناع الشباب بالانضمام إليهم، ولضرب المجتمعات المتشبعة بقيم الحرية والانفتاح والتسامح. كما أن عددا من الجماعات والهيآت الإسلامية تعتبر أن لها مرجعية في الدين، وأنها تمثل الإسلام الصحيح. مما يعني أن الآخرين ليسوا كذلك. والواقع أنها بعيدة عنه وعن قيمه السمحة. وهو ما يشجع على انتشار فكر التطرف والتكفير والإرهاب، لأن دعاة الإرهاب يعتقدون بأنه هو السبيل إلى الإسلام الصحيح. فعلى هؤلاء أن ينظروا إلى أي حد يتحملون المسؤولية في الجرائم والمآسي الإنسانية التي تقع باسم الإسلام.

فكلنا مستهدفون. وكل من يفكر أو يؤمن بما قلته هو هدف للإرهاب. وقد سبق له أن ضرب المغرب من قبل، ثم أوروبا والعديد من مناطق العالم. وأمام انتشار الجهالات باسم الدين فإن على الجميع، مسلمين ومسيحيين ويهودا، الوقوف في صف واحد من أجل مواجهة كل أشكال التطرف والكراهية والانغلاق. وتاريخ البشرية خير شاهد على أنه من المستحيل تحقيق التقدم في أي مجتمع يعاني من التطرف والكراهية لأنهما السبب الرئيسي لانعدام الأمن والاستقرار. كما أن الحضارة الإنسانية حافلة بالنماذج الناجحة التي تؤكد بأن التفاعل والتعايش بين الديانات يعطي مجتمعات حضارية منفتحة تسودها المحبة والوئام والرخاء والازدهار. وهو ما جسدته الحضارات الإسلامية، وخاصة ببغداد والأندلس، التي كانت من أكبر الحضارات الإنسانية تقدما وانفتاحا.

شعبي العزيز،

إن الإجابات الوطنية التي يقدمها المغرب بخصوص العديد من القضايا المعقدة، الجهوية والدولية، كالتنمية والهجرة ومحاربة الإرهاب، تندرج في سياق التزامه الثابت من أجل خدمة شعوب إفريقيا. ولا غرابة في ذلك، فالمغرب كان دائما في مقدمة المدافعين عن تحرر قارتنا. ونحن في ذلك نسير على نهج أسلافنا الرواد الذين آمنوا بإفريقيا، وعملوا بصدق من أجل وحدتها وانفتاحها وتقدم شعوبها.

وبهذه المناسبة، نستحضر، بكل ترحم وإكبار، الأرواح الطاهرة لأبطال ثورة الملك والشعب المجيدة، جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملك محمد الخامس، وجلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى القمة ال 27 للاتحاد الإفريقي

العاصمة الرواندية كيغالي ـ 17 يوليوز 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد إدريس ديبي، رئيس جمهورية تشاد، رئيس القمة السابعة والعشرين للاتحاد الإفريقي،

فخامة السيد بول كاكامي، رئيس جمهورية رواندا، البلد المضيف للقمة،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

بمشاعر التأثر العميق، أتوجه اليوم إلى أسرتنا الإفريقية النبيلة والعظيمة.

أتوجه إليكم بصفتي حفيد جلالة الملك محمد الخامس، أحد أقوى رموز تحرر الوعي الإفريقي، وواحد من الرواد الملتزمين، إلى جانب الرؤساء جمال عبد الناصر، فرحات عباس، مديبو كايتا، سيكو توري، وكوامي نيكروما، صناع قمة الدار البيضاء التاريخية، سنة 1961، التي أعلنت عن انبثاق إفريقيا متحررة، وأسست للاندماج الإفريقي.

وأتوجه إليكم أيضا، بصفتي ابن جلالة الملك الحسن الثاني، الذي جمع في نفس تلك السنة، مؤتمر حركات تحرر الدول التي كانت خاضعة للسيطرة البرتغالية، وساهم بكل أناة وروية، في استتباب الاستقرار في عدة مناطق من قارتنا، وفي تعزيز روابط الأخوة والصداقة، مع مجموعة من الدول الإفريقية.

كما أتوجه إليكم كملك لبلد إفريقي. بلد هويته، بحكم انتمائه الجغرافي، وبتاريخه المشترك الحافل بالأحداث الهامة، وبما يتميز به من تلاقح إنساني، تم إغناؤه عبر توالي القرون، وبفضل القيم المشتركة، الثقافية والروحية المتوارثة.

بلد مشهود له بالالتزام القوي من أجل الدفاع عن القضايا العادلة. بلد كان وسيبقى دائما، متشبعا بإيمان لا يتزحزح، في إفريقيا قوية بثرواتها وإمكاناتها الاقتصادية، معتزة برصيدها الثقافي والروحي، وواثقة في مستقبلها.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

رغم كون المغرب قد غاب عن منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يفارق أبدا إفريقيا.

«المغرب بلد إفريقي بانتمائه، وسيبقى كذلك. وسنظل نحن المغاربة جميعا في خدمة إفريقيا ... وسنكون في المقدمة من أجل كرامة المواطن الإفريقي واحترام قارتنا.».

بهذه العبارات توجه جلالة الملك الحسن الثاني، في خطابه للقمة العشرين لمنظمة الوحدة الإفريقية، يوم 12 نونبر 1984، الذي أعلن فيه عن انسحاب المغرب. لقد صدق تنبؤ الملك الراحل. فالمغرب أوفى بوعده.

فبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود، لم يسبق لإفريقيا أن كانت في صلب السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، أكثر مما هي عليه اليوم.

فقد تمكنا من بلورة نموذج فريد وأصيل وملموس للتعاون جنوب – جنوب، مكن ليس فقط من تعزيز مجالات التعاون التقليدية، كالتكوين والدعم التقني، وإنما طورها لتشمل ميادين استراتيجية جديدة، كالأمن الغذائي، وتطوير البنيات التحتية. وهذا المسار لن يتوقف. فهو، مع الأسف بالنسبة للبعض، مسار لا رجعة فيه. وإن الانخراط المكثف للفاعلين الاقتصاديين المغاربة، وحضورهم القوي في مجالات الأبناك والتأمين والنقل الجوي والاتصالات والسكن، يجعل من المغرب، في الوقت الحالي، أول مستثمر إفريقي في إفريقيا الغربية. وهو أيضا ثاني مستثمر في إفريقيا كلها. ولكن ليس لوقت طويل، لأنه عبر عن إرادته القوية في أن يكون الأول.

كما أن المغرب ينتمي لاثنين من ضمن ثماني تجمعات اقتصادية جهوية تابعة للاتحاد الإفريقي. ويتعلق الأمر باتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء.

ويحظى أيضا بصفة عضو ملاحظ لدى المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، ويتطلع لإقامة شراكة واعدة مع المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بادر سنة 2009، لتأسيس المؤتمر الوزاري للدول الإفريقية الأطلسية.

وتعد مشاركة المملكة المغربية في كل الشراكات بين إفريقيا ودول وقارات ومجموعات أخرى، دليلا إضافيا على استعدادها الدائم للدفاع عن مصالح القارة على المستوى الدولي، ووضع شبكة علاقاتها في خدمة روابط إفريقيا مع باقي دول العالم.

ووفاء لنهجه التضامني، وتطلعه لإقرار الأمن في العالم، ما فتئ المغرب، منذ انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، يتخذ العديد من المبادرات، من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في إفريقيا.

ويتعلق الأمر، على سبيل المثال، بمساهمته في عمليات حفظ السلم في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى، وبجهوده في مجال الوساطة بين دول منطقة «نهر مانو»، ومؤخرا في ليبيا، وكذا في عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع، بكل من غينيا وسيراليون ومالي وغينيا بساو.

واللائحة طويلة فيما يخص التزامات المغرب تجاه إفريقيا، والمبادرات التي ساهم فيها. واسمحوا لي أن أتوقف عند هذا الحد، بكل تواضع، واحتراما للمقام.

ورغم كل هذه الحقائق، ما تزال بعض الدول تدعي بأن المغرب لا يمكن أن يمثل إفريقيا، لأن معظم سكانه ليسوا سودا. فإفريقيا لا يمكن اختزالها في اللون فقط. والتمادي في هذا الطرح ينم عن جهل بالواقع.

فأنا أعرف إفريقيا وثقافاتها، أكثر مما قد يدعيه بعض الآخرين. فبفضل زياراتي المتعددة لإفريقيا، أعرف أيضا حقيقة الوضع على الأرض. وأؤكد هذا، وأنا أعني ما أقول. واقع حافل بالتحديات اليومية، ومطبوع بقلة الموارد، ولكنه أيضا مليء بقيم الكرامة والعديد من قصص النجاح، والالتزام بروح المواطنة.

ومن هنا، فإن الذين يحاولون تشويه سمعة المغرب، إنما يسيئون في الحقيقة، للأفارقة أنفسهم. فمكانة المغرب في إفريقيا، والشعبية التي يحظى بها، لم تعد في حاجة إلى دليل أو برهان.

وأنا لست هنا لأتغنى بحضور المغرب في إفريقيا. لأن النتائج تتحدث عن نفسها، ولا تحتاج إلى تعليق. كما أني لست هنا لإعطاء الدروس لأي كان. فاحترامي الشديد للأفارقة لا يسمح لي بذلك.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن المغرب، رغم انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية، فإنه لم يغادر أبدا إفريقيا ؛ وإنما انسحب، سنة 1984، في ظروف خاصة، من إطار مؤسساتي قاري.

فالعلاقة الوشيجة التي تربطه بإفريقيا تفسر الشعور المشروع، بأنه من المؤلم أن يتقبل الشعب المغربي الاعتراف بدولة وهمية. كما أنه من الصعب أيضا القبول بمقارنة المملكة المغربية، كأمة عريقة في التاريخ، بكيان يفتقد لأبسط مقومات السيادة، ولا يتوفر على أي تمثيلية أو وجود حقيقي.

وقد كنت أتمنى، منذ سنوات، أن أبوح لكم، وبكل صدق، بأن ذلك سبب للمغرب جرحا عميقا. وها هي الفرصة تتاح اليوم، للتعبير لكم عن ذلك.

وإني لواثق بأن هذا الجمع النبيل، سيتلقى هذا الشعور الصادق بما يستحقه من إصغاء واعتبار.

إن فرض أمر واقع لا أخلاقي، والانقلاب على الشرعية الدولية، دفع المملكة المغربية، تفاديا للتجزئة والانقسام، إلى اتخاذ قرار مؤلم، يتمثل في الانسحاب من أسرته المؤسسية.

وقد عبر الشعب المغربي، بإجماع قواه الحية، عن رفضهم لانضمام كيان فاقد للسيادة لمنظمة الوحدة الإفريقية، عن طريق التحايل والتواطؤ.

وسيسجل التاريخ هذه المرحلة كخداع وتحريف للمساطر القانونية ولمقتضيات ميثاق المنظمة، من أجل تحقيق أغراض مشبوهة. وهو تصرف يمكن مقارنته بالتغرير بقاصر، لأن منظمة الوحدة الإفريقية لم تكن وقتها قد تجاوزت مرحلة المراهقة. كيف وصلنا إلى هذا الحال ؟ إن الجواب على هذا السؤال يفرض نفسه، والعالم بأسره يعرف ذلك.

لقد حان الوقت للابتعاد عن التلاعب وتمويل النزعات الانفصالية، والتوقف عن دعم خلافات عفى عليها الزمن، وذلك بالتوجه لتدعيم خيار واحد، هو خيار التنمية البشرية والمستدامة، ومحاربة الفقر وسوء التغذية، والنهوض بصحة شعوبنا، وبتعليم أطفالنا، والرفع من مستوى عيش الجميع.

فالانخراط في هذا التوجه الأخلاقي الملح، لن يتم دون رفض وإدانة أخطاء ومتاهات الماضي، وشجب التصرفات التي تسير ضد مجرى التاريخ.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن الرهان الذي يتعين على قارتنا ربحه اليوم، بعد مرور أكثر من عقد من الزمن على ميلاد الاتحاد الإفريقي، هو رهان الوحدة والتماسك بين أفراد عائلتنا الكبرى.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لنا أن نتبع سبيل الحصافة والشجاعة. وهي السبيل التي كانت الاختيار الأول لأسلافنا، من دعاة الوحدة الإفريقية.

فإفريقيا، التي طالما تم إهمالها، أصبحت اليوم فاعلا لا يمكن تجاهله. لقد ولى الزمن الذي لم تكن فيه إفريقيا أكثر من مجرد موضوع في العلاقات الدولية. بل إنها صارت قارة تؤكد وجودها، وتتقدم وتتحمل مسؤولياتها على الساحة الدولية، كطرف فاعل وجدير بالاحترام في النقاش الدائر حول الحكامة العالمية.

ومن هذا المنطلق، وفيما يتعلق بقضية الصحراء، فإن إفريقيا المؤسساتية لا يمكنها بعد الآن، أن تتحمل أوزار خطأ تاريخي، وإرث ثقيل.

أليس الاتحاد الإفريقي في وضعية تعارض واضح مع الشرعية الدولية ؟ فهذا الكيان المزعوم ليس عضوا لا في منظمة الأمم المتحدة، ولا في منظمة التعاون الإسلامي، ولا في جامعة الدول العربية، ولا في أي هيأة أخرى، سواء كانت شبه إقليمية أو إقليمية أو دولية.

غير أن ما يهمني هنا بالدرجة الأولى، هو موقف قارتنا. فهل سيظل الاتحاد الإفريقي مصرا على مخالفة المواقف الوطنية للدول الأعضاء، حيث لا تعترف 34 دولة على الأقل، أو لم تعد تعترف بهذا الكيان ؟

وحتى ضمن 26 بلدا الذين انحازوا لجانب الانفصال سنة 1984، لم يعد هناك سوى قلة قليلة لا يتعدى عددها 10 دول. وهذا التطور الإيجابي يواكب تماما التوجه المسجل على المستوى العالمي، فمنذ سنة 2000، قامت 36 دولة بسحب اعترافها بالكيان الوهمي.

وعلاوة على ذلك، فإن موقف الاتحاد الإفريقي يتعارض كليا أيضا مع تطور قضية الصحراء على مستوى الأمم المتحدة. فهناك مسار للتسوية، برعاية مجلس الأمن، يسعى للتوصل إلى حل سياسي دائم لهذا النزاع الإقليمي.

ومن هنا، لا يمكن للاتحاد الإفريقي أن يحكم بمفرده على نتيجة هذا المسار، بينما يمكنه، من خلال استعادة حياده، أن يساهم بشكل بناء، في التوصل إلى الحل المنشود.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن أصدقاءنا يطلبون منا، منذ أمد بعيد، العودة إلى صفوفهم، حتى يسترجع المغرب مكانته الطبيعية، ضمن أسرته المؤسسية. وقد حان الوقت لذلك.

وبعد تفكير عميق، بدا لنا واضحا أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاعة أكبر من علاجه من الخارج. لقد ولى زمن الأيديولوجيات، وصارت شعوبنا في حاجة للعمل الملموس. فالجغرافيا لا يمكن تغييرها، كما لا يمكن التنصل من ثقل التاريخ.

ومن هذا المنطلق، لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولا بد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي، بحيث يمكنه، بفضل تحركه من الداخل، أن يساهم في جعله منظمة أكثر قوة، تعتز بمصداقيتها، بعد تخلصها من مخلفات الزمن البائد.

وفي إطار هذه العودة، يعتزم المغرب مواصلة التزامه بخدمة مصالح القارة الإفريقية، وتعزيز انخراطه في كل القضايا التي تهمها. كما يلتزم في هذا السياق بالمساهمة، وبشكل بناء، في أجندة الاتحاد وأنشطته.

وإن المغرب، الذي يستعد لاحتضان قمة المناخ في دورتها 22، خلال شهر نونبر المقبل، سيكون خير مدافع عن مواقف قارتنا، التي تعاني بشكل كبير من القضايا المرتبطة بالمناخ والتنمية المستدامة.

كما أن التعاون – الذي ما فتئ يتعزز على الصعيد الثنائي مع العديد من الدول - سيزداد قوة وثراء. ويمكن للخبرة والتجربة التي راكمهما المغرب أن تصبح أكثر تنظيما وتشمل مجالات أوسع. وهو ما ينطبق بشكل خاص، على قضايا الأمن ومحاربة الإرهاب.

فالتجربة المغربية، التي تحظى باعتراف واسع على المستوى الدولي، وتسعى العديد من البلدان للاستفادة منها – بما فيها بلدان أوروبية – سوف تسخر لخدمة الأمن والاستقرار في كل البلدان الإفريقية، خاصة بلدان إفريقيا الغربية والوسطى.

وإن قرار العودة، الذي تم اتخاذه بعد تفكير عميق، هو قرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة. ومن خلال هذا القرار التاريخي والمسؤول، سيعمل المغرب من داخل الاتحاد الإفريقي، على تجاوز كل الانقسامات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

إن المغرب يتجه اليوم، بكل عزم ووضوح، نحو العودة إلى كنف عائلته المؤسسية، ومواصلة تحمل مسؤولياته، بحماس أكبر وبكل الاقتناع.

وهو يثق في حكمة الاتحاد الإفريقي، وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي. وكما يقال : «إن الحقيقة لا تحتاج إلى دليل على وجودها، فهي معيار ذاتها».

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية
بمناسبة الحفل الأول لموسيقى البحر الأبيض المتوسط
قصر الأمم - بجنيف ـ 09 يوليوز 2016

« (.....)

وانطلاقا من هذا الرصيد الغني، ما فتئ المغرب يسعى لتعزيز انتمائه المتوسطي والعربي والإفريقي، من خلال موقعه كجسر بين أوروبا وإفريقيا وبين الشرق والغرب.

وما تاريخ المملكة المغربية إلا تكريس للتنوع، الذي ظل على الدوام في صلب اهتمامات كل الأسر التي حكمت المغرب وتلاحمت مع شعبه. وهو نفس النهج الذي كرسته المملكة المغربية بكل وضوح في ديباجة دستورها التي أكدت على: «تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية.

(...).»

الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

فاس ـ 14 يونيو 2016

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسو ل الله وآله وصحبه،

معشر العلماء الأجلاء، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا في هذا اليوم المبارك، أن نتولى تنصيب المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة. وهي مبادرة تجسد عمق الأواصر الروحية العريقة، التي ظلت تربط الشعوب الإفريقية جنوب الصحراء بملك المغرب أمير المؤمنين، ولما يجمعنا بها من وحدة العقيدة والمذهب، والتراث الحضاري المشترك. كما نعتبرها لبنة إضافية، تعزز توجهنا الاستراتيجي، للارتقاء بعلاقات التعاون السياسي والاقتصادي، التي تجمع المغرب بعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، إلى شراكة تضامنية فعالة، في مختلف المجالات.

حضرات السيدات والسادة،

إن قرارنا بإحداث هذه المؤسسة، ليس نتاج ظرفية طارئة، ولا يهدف لتحقيق مصالح ضيقة أو عابرة، وإنما يندرج في إطار منظور متكامل، للتعاون البناء، والتجاوب الملموس، مع مطالب عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، على الصعيدين الرسمي والشعبي، في المجال الديني. ومن أبرز تجليات هذا التجاوب، قبول العديد من الطلبة الأفارقة، للدراسة في معهد محمد السادس لتكو ين الأئمة والمرشدين والمرشدات.

معشر العلماء الأجلاء،

إننا نعتبر مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، إطارا للتعاون وتبادل التجارب، وتنسيق الجهود، بين العلماء، للقيام بواجبهم، في التعريف بالصورة الحقيقية للدين الإسلامي الحنيف، وبقيمه السمحة، القائمة على الاعتدال والتسامح والتعايش، وجعلها في خدمة الأمن والاستقرار والتنمية بإفريقيا. وإننا لواثقون بأن هذه المؤسسة، بمختلف فروعها في البلدان الإفريقية، ستقوم إلى جانب كل الهيآت الدينية المعنية، بدورها في إشاعة الفكر الديني المتنور، ومواجهة مايروج له بعض أدعياء الدين، من نزوعات التطرف والانغلاق والإرهاب باسم الإسلام. وهو منها براء.

معشر العلماء الأجلاء،

لقد قررنا أن نجعل مقر مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، بمدينة فاس، اعتبارا لمكانتها الدينية كعاصمة علمية وروحية للمغرب. كما أن اختيار فاس، ينبع من تقديرنا لمكانتها في قلوب الأفارقة. وفقكم الله وسدد خطاكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية
إلى المشاركين في أشغال القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني

اسطنبول ـ 23 ماي2016

« (...)

وعلى هامش مؤتمرنا هذا، فقد أقامت المملكة المغربية معرضا يبرز مساهمتها في العمل الإنساني والمهام الجليلة المرتبطة به؛ خاصة تلك التي تقوم بها التجريدات العسكرية المغربية.

غير أن إسهام المملكة في مجال العمل الإنساني لا ينحصر فقط في المساعدات العاجلة؛ بل إنه يندرج في منظور شمولي، يروم التخفيف من معاناة الفئات المستضعفة، من خلال مشاريع للتنمية المستدامة، خاصة بدول إفريقيا جنوب الصحراء.

ويتجلى ذلك، على الخصوص، في عمليات مختلفة، تنجز في إطار برامج تضامنية للتعاون

جنوب - جنوب، تشمل خصوصا تبادل الخبرات والتقنيات، وعمليات حفر الآبار وتوفير الأسمدة المناسبة لصغار الفلاحين وإنشاء مستوصفات قروية. كما تضم إطلاق حملات التلقيح والعلاج الطبي، خاصة في كل من مالي والنيجر وغينيا والغابون والكونغو والسنغال وغينيا بيساو.

وبخصوص التصدي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ، أود تأكيد انخراط المغرب التام في« خطة التنمية المستدامة لعام 2030» ، واتفاق باريس بشأن التغيرات المناخية.

كما أجدد التأكيد على حرص المملكة المغربية، بمناسبة استضافتها للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، COP22 بمراكش، في شهر نونبر المقبل، للتوصل إلى التزام دولي أقوى للتعامل مع آثار تغير المناخ، في إفريقيا، لاسيما في منطقة الساحل والصحراء.

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر الإفريقي الأول حول الصيانة والحفاظ على الرصيد الطرقي والابتكار التقني

مراكش ـ 04 ماي 2016

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إليكم، مرحبين بكم في مدينة مراكش، أرض الحوار وتعايش الحضارات، وملتقى الطرق التاريخية نحو إفريقيا.

وقد أبينا إلا أن نضفي رعايتنا السامية على هذا الملتقى الإفريقي الأول حول الطرق، اعتبارا للمكانة التي تحتلها القارة الإفريقية في وجداننا، ولعلاقات الأخوة والتضامن والتعاون التي تربطنا بشعوبها، ولأهمية وراهنية "الحفاظ على الرصيد الطرقي والتقنيات المبتكرة لصيانته".

وإذا كان هذا الموضوع يبدو في الظاهر ذا طابع تقني، فإنه يجسد في العمق أحد تجليات ما يواجهنا جميعا كأفارقة، من تحديات تنموية ومجتمعية كبرى، يقتضي رفعها التحلي بالثقة في قدراتنا الذاتية، وابتكار المقاربات والحلول الخلاقة، الكفيلة بتحقيق تنمية مستدامة، وتوفير سبل العيش الكريم لشعوب قارتنا.

ولعل من أهم سبل تحقيق هذه التنمية المنشودة، توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والبنيات التحتية الكبرى، وفي مقدمتها الشبكة الطرقية، وذلك اعتبارا لدورها في ضمان التواصل، وولوج السكان إلى الأسواق والخدمات الأساسية، والحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وكذا لأهميتها في جلب الاستثمارات الخارجية، وخفض تكاليف الإنتاج، والرفع من مردودية المشاريع.

وإننا إذ نهنئكم على عقدكم لهذا المؤتمر، وعلى اختياركم لهذا الموضوع الهام، فإني واثق بأنه سيتيح لكم الفرصة للقيام بتشخيص جماعي لواقع الرصيد الطرقي بإفريقيا، والجهود المبذولة للحفاظ عليه، وللوقوف أيضا على أبرز الإكراهات التي تواجهه، واقتراح التوجهات الكبرى لبلورة استراتيجية متكاملة وناجعة، في مجال صيانة واستغلال الشبكة الطرقية بقارتنا.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرفت القارة الإفريقية، خلال العشرية الأخيرة، تطورا ملحوظا في مجال التجهيزات الأساسية، بفضل مؤهلاتها البشرية والطبيعية المتكاملة، بحيث أصبحت تسمى بقارة الفرص، وذلك لما تتيحه من إمكانات كبيرة للاستثمار.

غير أن التحدي الذي يظل مطروحا أمام التنمية في إفريقيا، هو مواصلة تطوير شبكات طرقية جديدة، دون إغفال صيانة الشبكة الطرقية الموجودة. فوتيرة التنمية المسجلة في السنوات الأخيرة بقارتنا تزيد من ضرورة تحسين جودة خدمات الشبكة الطرقية، لمواكبة حاجيات حركية أزيد من مليار نسمة، من عدد سكان القارة، والذي يرتقب أن يتضاعف في أفق سنة2050 .

حضرات السيدات والسادة،

إن تزايد الحاجيات من التجهيزات الطرقية، وصعوبة تحقيق التوازن المطلوب بين الصيانة ومتطلبات توسيع الشبكة، إضافة إلى الاستعمال المكثف للنقل عبر الطرقات، يعقد بالتأكيد مهمة القائمين على قطاع الطرق بإفريقيا. ومما يفاقم من هذا الوضع حدة التأثيرات المناخية، من جفاف وفيضانات، بما لها من انعكاسات كبيرة على وضعية الشبكة الطرقية، سواء من حيث الخسائر التي تنتج عنها، أو من حيث الكلفة الإضافية اللازم توفيرها لحماية المنشآت الطرقية ومحيطها.

ومن هذا المنطلق، يتعين التفكير في اعتماد وسائل حديثة لتتبع الشبكة الطرقية ومنشآتها وصيانتها، وتوفير المعطيات الدقيقة الضرورية لأخذ القرارات المناسبة في الوقت الملائم، وابتكار حلول وتقنيات بديلة تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي، خاصة في ما يتعلق بالتوجه نحو استعمال تقنيات جديدة نظيفة، أو أقل تلويثا.

فالعبرة ليست ببناء محاور طرقية جديدة، وتركها عرضة للضياع، بل بوضع مخططات لصيانتها، بموازاة مع تحصين الرصيد الطرقي الموجود، والحفاظ عليه من التدهور والاندثار أحيانا.

ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتوفير الموارد البشرية المؤهلة، من مهندسين وأطر وتقنيين، عبر برامج للتكوين الأساسي والتطبيقي والتأهيلي، ودعم التخصص في هذا المجال، والانفتاح على المستجدات التي يعرفها على المستويين الإفريقي والدولي.

كما أن تطوير الإدارة الطرقية وعصرنتها يعتبر أولوية ملحة، من خلال توزيع عقلاني للأدوار، يفرق ما بين المستوى الاستراتيجي والتخطيط والتقنين والمراقبة، والمستوى العملياتي والميداني، وكذا بين الاستغلال والصيانة، وتوسيع وتحديث الشبكة الطرقية.

ولن يتأتى ذلك، إلا بتعزيز التعاون والتشاور، وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين الدولة والجماعات المحلية، وكذا اعتماد شراكات دولية، من أجل انتقاء الحلول الأقل تكلفة، والأنجع مردودية، مع عدم تركيز أعمال الصيانة على المحاور الرئيسة، وإغفال الطرق والمسالك القروية، وخاصة بالمناطق النائية.

حضرات السيدات والسادة،

إن النموذج التنموي المتميز، الذي نقوده ببلادنا، يقوم على سياسة إرادية وواضحة المعالم، تروم النهوض بالأوراش الكبرى، الهادفة لتوفير البنيات التحتية الضرورية، باعتبارها رافعة قوية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي، ولتعزيز جاذبية المغرب وتنافسيته، فضلا عن دورها في المساهمة في الحد من التفاوتات المجالية، وضمان ولوج كافة السكان إلى الأسواق والخدمات، وفي خفض معدلات الفقر، ومحاربة الهشاشة والإقصاء. فقد اعتمد المغرب، منذ أزيد من 16 سنة، منظورا متعدد الأبعاد في مجال البنيات التحتية المرتبطة بالنقل، يتكامل فيه تأهيل وتحديث الشبكة الطرقية مع تقوية خطوط السكك الحديدية وتحديثها، وكذلك النهوض بالنقل الجوي، من خلال توسيع وتحديث وبناء المطارات، بالإضافة إلى إنشاء موانئ كبرى، ومحطات اللوجستيك.

في هذا الصدد، نعمل على توسيع شبكة الطرق السيارة والسريعة، وفق المواصفات المعتمدة عالميا، بحيث تم ربط شرق المملكة بغربها، وشمالها بجنوبها، إضافة إلى تأهيل الطرق الوطنية بمختلف درجاتها. كما نولي أهمية خاصة لإنجاز الطرق الثانوية والقروية، بهدف فك العزلة عن المناطق الصعبة والنائية، وربط العالم القروي بالشبكة الوطنية للمواصلات.

وبموازاة مع الأوراش الكبرى، التي تم إنجازها بشمال المملكة، كالمركب المينائي طنجة المتوسط، الذي أصبح محطة دولية كبرى للمبادلات التجارية وللنقل البحري، بحوض البحر الأبيض المتوسط، والذي سيتم تعزيزه بميناء الناظور- غرب المتوسط، فإننا حريصون على جعل جهة الصحراء المغربية محورا للمبادلات التجارية والتواصل الإنساني بين إفريقيا وأوروبا.

وفي هذا الإطار، فقد أطلقنا مؤخرا، بمناسبة تخليد الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، لاسترجاع أقاليمنا الجنوبية، مشاريع متكاملة لتعزيز إدماج مناطق شمال المملكة بجنوبها، من خلال الإقدام على إنجاز طريق سريع بمواصفات عالمية، يربط أكادير بالداخلة، عبر تيزنيت والعيون، وصولا إلى الحدود المغربية الموريتانية جنوبا. كما سنقوم ببناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلة، إضافة إلى التفكير في بناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكويرة، لربط المغرب بباقي الدول الإفريقية الشقيقة.

حضرات السيدات والسادة،

إن توفير البنيات التحتية ليس غاية في ذاته، وإنما يندرج في إطار منظور شامل، يهدف لتحقيق التنمية المجالية والمحلية، بمختلف جهات المملكة. هدفنا هو الرفع من وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، وخدمة المواطن المغربي أينما كان، وتمكينه من وسائل المواصلات بكل أنواعها.

فإلى جانب القفزة النوعية التي تحققت في مجال تطوير وعصرنة الشبكة الطرقية، تم إعداد مخطط استراتيجي للنهوض بالبنية الطرقية في العشرين سنة المقبلة، يحظى في إطاره الحفاظ على الرصيد الطرقي بأهمية خاصة. وهو ما يتجلى في تخصيص ما يقرب عن 50 % من حجم الاستثمار الإجمالي لهذا المخطط لمشاريع الصيانة الطرقية، دون احتساب الاستثمارات المتعلقة بالطرق السيارة والسريعة، والاستثمارات المخصصة لتأهيل المحاور الطرقية الهيكلية.

وتفعيلا لمنظورنا المتكامل، يولي هذا المخطط مكانة أساسية للمحاور الاستراتيجية في اتجاه غرب إفريقيا، تشكل فيه أقاليم الصحراء المغربية حلقة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي، فضلا عن استكمال الطريق السيار المغاربي شرقا، من أجل تسهيل المبادلات مع دول الجوار. وهنا نؤكد بأن هذه المشاريع الطموحة، بما في ذلك المشاريع الكبرى للطاقة الشمسية والريحية، والبنيات التحتية، لا تهدف إلى تنمية المنطقة وحدها فحسب، بل نطمح من خلالها إلى ربطها بالدول الإفريقية الشقيقة، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

فالتعاون جنوب-جنوب الذي نبتغيه، ليس مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي، بل نحرص على تجسيده عبر مشاريع ملموسة، تعود بالنفع على شعوب بلداننا، وتعبد الطريق لإرساء شراكات واعدة، تشمل كافة الأطراف المعنية، سواء في القطاع العام أو الخاص، وفي مختلف المجالات، التنموية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا الإطار، يأخذ المغرب على عاتقه وضع الخبرة المهمة التي راكمها، منذ سنوات، في مجال الحفاظ على الرصيد الطرقي، رهن إشارة البلدان الإفريقية، بموازاة مع انفتاحه على تقاسم التجارب الناجحة لأشقائه في هذا الميدان.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

كما لا يخفى عليكم، يكتسي التعاون الدولي وتبادل المعلومات والتجارب أهمية كبرى في مختلف المجالات. وإن الانفتاح والتعاون بين الدول الإفريقية، ومع دول الشمال في مجال البنيات التحتية، لمن شأنه أن يساهم في تطوير وتحديث هذا القطاع، والحفاظ على مكوناته وصيانتها.

لذا، ينبغي للدول الإفريقية أن تنخرط في كل المبادرات، التي تهدف إلى تعزيز هذا التعاون، للمساهمة في تحسين الشبكات الطرقية ببلداننا، وتطوير نظم تمويلها، والتفكير الجماعي المنتظم، المتعلق بالسياسة الطرقية، وتقنيات الصيانة، ضمن الهيئات المهنية الوطنية والجهوية والدولية.

وإننا لواثقون، بأن هذا المؤتمر الأول من نوعه، سيعرف بفضل الخبراء والكفاءات الإفريقية المشاركة فيه، وبما هو مشهود لهم به من غيرة إفريقية صادقة، إصدار مجموعة من التوصيات العملية والقابلة للتطبيق، بما يساهم في ابتكار الحلول الملائمة لرفع التحديات التي تفرضها صيانة الرصيد الطرقي بإفريقيا، والرفع من جودته، وتعزيزه بشبكات طرقية جديدة، بالمواصفات العالمية.

كما أن حضور منظمات وجمعيات مهنية وخبراء ومختصين من دول خارج القارة، من شأنه تعزيز المعارف وتبادل التجارب، وتدعيم التعاون بين الشمال والجنوب.

وفقكم الله، وكلل أشغالكم بالتوفيق والسداد، لما فيه خير شعوبنا الإفريقية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى حفل توقيع اتفاق باريس حول التغيرات المناخية

مقر الأمم المتحدة - 22 أبريل 2016

«(...)

إننا نتطلع لأن تشكل الدورة 22 لمؤتمر المناخ بمراكش، مناسبة لتعزيز الوعي العالمي بضرورة مواصلة الانخراط الجماعي في مواجهة التغيرات المناخية. كما نطمح لتبني مساطر وآليات لتفعيل اتفاق باريس، ومن بينها اعتماد خطة عمل لفترة ما قبل2020، في ما يخص تخفيض الانبعاثات، والملاءمة والتمويل، وتعزيز القدرات، ونقل التكنولوجيا، والشفافية خاصة لفائدة البلدان النامية، والدول الأقل تقدما، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والدول الجزرية الصغيرة.

وهو ما يقتضي الاتفاق على خارطة طريق ملموسة وواضحة المعالم والنتائج، من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع، وذلك من أجل تشجيع التغيير، الذي نتطلع لتحقيقه، على مستوى نماذج الاستثمار الخاص.

وإن الانتقال الطاقي المنشود، يقتضي الاستفادة من كل الآليات التحفيزية، وفرض تسعيرة مقابل انبعاث الكربون، وتغطية كل القطاعات الأساسية، بما فيها التأمين والنقل الجوي والبحري.

كما يجب إيجاد حلول للعراقيل الإيكولوجية، التي تعيق التجارة، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، في سبيل تنويع اقتصاداتها، والاستفادة من البراءات على أسس تفضيلية.

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال منتدى كرانس مونتانا

الداخلة ـ 18 مارس 2016

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول وآله وصحبه

أصحاب الفخامة والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه للمشاركين في الدورة السنوية لمنتدى كرانس مونتانا، التي تنعقد بمدينة الداخلة، للسنة الثانية على التوالي، هنا في جهة الداخلة وادي الذهب العزيزة لدى جلالتنا. إن هذه الدورة، التي ستتناول موضوع «تحسين الحكامة من أجل تنمية مستدامة»، تعد استكمالا للحوار الهادف الذي انطلق هنا السنة الماضية، حوار كلنا أمل في تعميقه، من خلال المشاورات والنقاشات، وتبادل المعارف والإرادات البناءة. وما حضور أكثر من 500 شخصية دولية اليوم، بمدينة الداخلة، من مسؤولين حكوميين، وممثلين عن منظمات دولية، ينتمون لما يناهز مائة بلد، إلا دليل على تشبث الجميع بهذا اللقاء الهام، وبموضوعه الذي يندرج في نطاق التعبئة في سبيل خدمة إفريقيا. فبفضل تضافر جهودكم، أضحى هذا الموعد الدولي الهام، يساهم في جعل العالم بأسره يدرك تمام الإدراك، بأن المستقبل لا يمكن بناؤه إلا بقارة إفريقية شامخة ومتماسكة ومتضامنة.

حضرات السيدات والسادة،

بعد أن عانت قارتنا لعشرات السنين من جراح تقسيم للعالم، فرضه الاستعمار، ومن الآثار الجانبية لنزاعات إيديولوجية لا شأن لها بها، فقد آن الأوان لكي تسترجع إفريقيا حقوقها التاريخية والجغرافية: تاريخ غني لشعوب إفريقية وحدتها قرون من المبادلات والوشائج المتنوعة، وجغرافيا ملائمة لتحقيق تجمعات إقليمية مندمجة ومتكاملة.

فعلى إفريقيا، من الآن فصاعدا، أن تؤكد حضورها كشريك أساسي في التعاون الدولي، وليس كمجرد موضوع له، أو هدف لرهانات الأطراف الأخرى. كما يجب ألا ينظر لإفريقيا على أنها مصدر للهشاشة، بل باعتبارها فاعلا أساسيا في عملية التقدم. إن التعاون جنوب ـ جنوب لم يعد شعارا فضفاضا، ولا مجرد عنصر من عناصر السياسات التنموية، يختزل فقط في المساعدة التقنية، بل بات يخضع لرؤية استراتيجية متجانسة، تروم تنمية البلدان والاستجابة لحاجيات السكان. كما أصبح هذا التعاون مندمجا يتمحور حول مؤهلات وخبرات كل طرف.

وفي هذا الصدد، فقد جعل المغرب من التعاون جنوب ـ جنوب ركيزة أساسية لسياسته الخارجية، ونهجا تسير وفقه كل أنشطته على الساحة الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يسعى جاهدا إن على المستوى الفردي أو بتعاون مع البلدان الشقيقة والشريكة، إلى تحقيق برامج ملموسة في ميادين

معينة، تهدف إلى تحقيق نتائج قابلة للقياس من حيث أثرها على النمو والعيش الكريم لساكنة بلدان الجنوب، ليس فقط في المجالات الاقتصادية، بل أيضا الاجتماعية والثقافية والبيئية والدينية.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار مدينة الداخلة مرة أخرى، لاحتضان لقائكم هذا، لغني بالدلالات. فهو يؤسس لانبثاق رؤية جديدة للصحراء المغربية، كأرض للتلاقي، وفضاء للمبادلات الإنسانية والتجارية، ولتبادل ما راكمه الشمال والجنوب، عبر تاريخهما من معارف. لقد حرصنا خلال الدورة الماضية، على مشاطرتكم طموحنا وتطلعنا لبلورة نموذج تنموي جديد لهذه المنطقة العزيزة علينا. نموذج ينبثق من رؤية واعدة غايتها النهوض بأقاليمنا الجنوبية الثلاثة، لتصل إلى المستوى الذي يسمح لها بلعب دورها كاملا، كقطب اقتصادي إفريقي، وجسر يربط أوروبا بمنطقتي المغرب العربي والساحل. لقد أصبح اليوم هذا المخطط التنموي حقيقة ملموسة، حيث أعطينا خلال زياراتنا الأخيرة للصحراء، الانطلاقة لعدد من الأوراش التنموية الكبرى، وفاء بالتزامنا تجاه مواطنينا في أقاليمنا الجنوبية. ويتعلق الأمر بإحداث أقطاب اقتصادية تنافسية، قادرة على الرفع من معدلات النمو، وخلق فرص للشغل، وتثمين البعد الثقافي وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وحماية البيئة.

ومن شأن هذه الأقطاب، أيضا، أن تساهم في تدعيم القطاعات المنتجة، كالفلاحة والصيد البحري والسياحة البيئية، وتعزيز شبكات الربط البري والجوي والبحري بين الأقاليم الجنوبية وباقي جهات المملكة من جهة، ومع الدول الإفريقية من جهة أخرى.

كما حظي الجانب الاجتماعي باهتمام خاص، من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع الرامية للرفع من جودة التعليم والخدمات الصحية، والبنيات السوسيو اقتصادية. وقد حرصنا على أن يتزامن إطلاق هذه المشاريع المهيكلة مع بداية العمل بالجهوية المتقدمة، غداة الانتخابات الجهوية الأخيرة، التي أفرزت مؤسسات منتخبة بالاقتراع المباشر، تتمتع بصلاحيات دستورية وقانونية مهمة، وموارد مالية وبشرية خاصة بها.

حضرات السيدات والسادة،

يواجه العالم بصفة عامة، والمناطق التي ننتمي إليها على الخصوص، تحديات بيئية غير مسبوقة تحديات لا تخص فحسب الجوانب المناخية، بل تهم أيضا وبصفة خاصة، المجالات المرتبطة بالتنمية. إن القارة الإفريقية مدعوة لتقول كلمتها في هذا النقاش العالمي. فلا يجب عليها أن تلتزم الصمت، أو أن ترضخ لقرارات الغير، أو أن تكون مخيرة بين التنمية والإيكولوجيا.

تلكم هي الرؤية التي تبناها المغرب وجعل منها مذهبا، باستضافته للدورة 22 للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، التي ستحتضنها مدينة مراكش في شهر نونبر المقبل. أملنا أن تشكل هذه الندوة العالمية مناسبة للاحتفاء بالتعاون جنوب ـ جنوب في خدمة البيئة، وأن تضع إفريقيا وكافة البلدان النامية في صلب الأجندة الدولية.

كما نراهن من خلالها على إسماع صوت القارة الإفريقية، قارة متحدة وقوية، ملتفة حول قضاياها، قارة يسمع صوتها ويصغى إليها. إن العالم مطالب اليوم بابتكار أنماط تنموية، من شأنها

ضمان عيش أرغد لشعوبنا، مع الحفاظ على شروط استدامته. فلنجتهد جميعا في هذا الاتجاه، ولنصغي للمبدعين وللشباب الذين يجددون باستمرار، ويهيؤون لنا عالم الغد.

حضرات السيدات والسادة،

إن من مسؤولية الدول أن تتبنى رؤى مستقبلية، وتعمل على بلورتها على أرض الواقع، من خلال تدابير مهمة وأوراش مهيكلة. غير أن السياسات العمومية، مهما كانت طموحة، تظل هشة ما لم تتملكها الساكنة ومنظمات المجتمع المدني. هذا هو المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة. فلكي تكون التنمية دائمة وقوية وغنية، لا بد لها أن ترتكز على رؤية تتقاسمها كل فعاليات المجتمع، بحيث يقرر كل طرف ويختار بلورتها بطريقته الخاصة. وهنا تتجلى أهمية المجتمع المدني والنساء والشباب والمقاولين، وباقي مكونات المجتمع، وضرورة إشراكهم في فضاءات الحوار وتبادل وجهات النظر، كما هو الشأن في هذه الندوة. ولنا اليقين في أن منظمي هذا اللقاء يتقاسمون هذه القناعة. ذلك ما سجلناه، بكل ارتياح، من خلال الفضاءات المتعددة التي تم تخصيصها لهذه الفئات، طيلة الأيام المقبلة.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالسيد جون بول كارتيرون، رئيس منتدى كرانس مونتانا، لما يبذله من جهود عبر العالم، وخاصة في إفريقيا، من أجل فتح فضاءات للقاء والحوار والإثراء المتبادل.

كما نود أن ننوه بالمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ـ إيسيسكو ـ وبمديرها العام، فخامة الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، للدعم الدائم الذي يقدمانه لهذه التظاهرة التي تتقاسم مع الإيسيسكو نفس القيم والقناعات التي تؤمن بها وتدافع عنها.

شكرا لكم،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية في افتتاح الدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين

برلين - 14 يناير 2016

« (...)

وبفضل علاقاته المتميزة مع بلدان الجوار جنوب الصحراء، خاصة مع بلدان غرب إفريقيا، يشكل المغرب بوابة للالتحاق بقاطرة النمو الإفريقي بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين المعنيين.

(...)

«إن المغرب شجرة جذورها في إفريقيا وأغصانها في أوروبا » هكذا كان والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، يصف الموقع المتميز للمغرب كحلقة وصل بين القارتين.

(...) .»

الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في منتدى التعاون الصيني الإفريقي

جوهانسبورغ ـ 4 دجنبر 2015

نص الخطاب الذي تلاه رئيس الحكومة السيد عبد الإله ابن كيران:

« الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب إفريقيا،

السيد شي بينغ، رئيس جمهورية الصين الشعبية،

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

أود في البداية أن أعبر عن سعادتي بانعقاد قمة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي لأول مرة على أرض إفريقية، ترسيخا لمبدأ التداول الجغرافي، وتأكيدا لتبني جميع الأطراف لأهداف وآليات هذا المسار. كما أود التعبير عن عميق تقديري لرئيس جمهورية الصين الشعبية، السيد شي بينغ، ولحكومته، لسعيهما معا لمد جسور التعاون بين الصين والقارة الإفريقية، وكذا التنويه بالتزام السلطات الصينية العليا ووقوفها إلى جانب إفريقيا. ولا يفوتني أن أشيد، في هذا المقام، بالدور الهام الذي تلعبه جمهورية الصين الشعبية، من خلال مساهمتها في تنمية قارتنا، وتضامنها المثالي مع بلدانها، وأن أحيي التزام هذه الأمة العظيمة والعريقة، في سبيل بروز عالم متعدد الأقطاب يعيش في سلام، وجهودها الدؤوبة في خدمة المصالح الجوهرية لبلدان الجنوب وتحقيق طموحاتها المشروعة.

وأخيرا أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بالتحية لروح السيد نلسون مانديلا، رمز الحرية والكرامة، الذي كانت تجمعه روابط وثيقة بالمملكة المغربية، حيث قضى سنتين من حياته بين عامي1960 و 1962. لقد كانت الزيارة التي قام بها للمغرب سنة 1994 بدعوة من والدنا المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، بمثابة لحظة ثمينة ونادرة، حيث لم يكن هناك ما يعادل إنسانيته وسموه الروحي سوى طيبته وبساطته.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تطوير وتنمية العلاقات الصينية الإفريقية، خيار استراتيجي نلتزم به ونحرص كل الحرص على تحقيقه .إن عزمنا على تنسيق عملنا وإطلاق تعاون براغماتي، ينبني على مبدإ الاستفادة المتبادلة والتنمية المشتركة .كما أن شراكتنا تستمد نجاعتها من طبيعتها، ومن مقاربتها التشاركية وسعيها الدائم نحو الفاعلية. والواقع أن لكل بلد من بلداننا خصوصياته، ومن ثم كانت أهمية هذا المنتدى الذي يمزج بتوازن بين كونه منبرا للحوار السياسي في إطار التعاون جنوب - جنوب، وبين اعتماده كآلية للتعاون الثنائي بين الصين وإفريقيا، على أساس المساواة في التعامل والمنفعة المتبادلة. لقد

قطعنا معا، في إطار هذا المنتدى أشواطا هامة على درب تعميق تعاوننا، وأحرزنا نتائج ملموسة، وحققنا العديد من أهدافنا بفضل أجواء التوافق والهدوء، والتفاهم المتبادل التي ما فتئت تطبع أشغالنا. فلا يسعنا إلا أن نشعر بالاعتزاز بما حققه منتدى التعاون الصيني الإفريقي من نتائج بعد خمس عشرة سنة من التعاون المثمر والشراكة الاستراتيجية الناجحة .وقد بلغ هذا المنتدى درجة من النضج تخوله المرور لمرحلة أكثر تقدما وعمقا من أجل مواكبة التغيرات الكبرى والتحديات الجسيمة، التي يعرفها العالم اليوم.

إن هذه القمة الثانية، تمنحنا اليوم فرصة تحقيق هذا الهدف، وأنا على يقين بأن لقاءنا هذا سيمكننا من تطوير نموذج فريد ومتعدد الأبعاد، لشراكة تجمع بين العبقريتين الإفريقية والصينية، وتستفيد من مؤهلات كل بلد من بلداننا ومواطن قوته. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بمبادرة الرئيس شي بينغ، الذي أطلق« الحزام الاقتصادي لطريق الحرير الجديد »و«طريق الحرير البحري للقرن 21». إن هذه المبادرة التاريخية تنم عن رؤية استراتيجية حقيقية للعلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتسعى لتعزيز الروابط التي تجمع بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. وهنا يمكن للمملكة المغربية، بفضل موقعها الجيوـ استراتيجي، أن تلعب دورا بناء في ضمان امتداد طريق الحرير البحري، ليس فقط نحو الواجهة الأطلسية لأوروبا، بل وبصفة خاصة نحو بلدان غرب إفريقيا، التي تجمعها ببلدي روابط متعددة الأبعاد.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب ليحرص على إيلاء أولوية خاصة لتنفيذ مشاريع ملموسة ومهيكلة مع البلدان الإفريقية الشقيقة، في إطار سياسة للقرب، تضع الإنسان في صميم أولوياتها. وما العدد المتزايد من الشراكات التي تربطنا بهاته البلدان، من أجل تحقيق التنمية البشرية، خاصة في مجالات الصحة والسكن الاجتماعي، وتوفير مياه الشرب، والكهربة والأمن الغذائي، إلا خير دليل على ذلك .وتهم هذه المشاريع كذلك القطاعات المنتجة التي تساهم في نمو الاقتصاد وتحفز سوق العمل، في كل من الزراعة والصناعة والبنيات التحتية، بالإضافة لقطاع الخدمات، من أبناك وتأمين واتصالات. وعلاوة على هذه الشراكات الثنائية، سيواصل المغرب مشاطرة الصين التجربة التي راكمها، والخبرة التي اكتسبها، وذلك في سبيل تحقيق تعاون ثلاثي غني ومتنوع، على أساس شراكة مربحة لكل الأطراف.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن مشاريعنا وطموحاتنا المشتركة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية في إفريقيا، تظل رهينة بأمن واستقرار بلدانها، واحترام سيادتها ووحدتها الترابية. ولا أحد يمكنه أن ينكر أن أمننا اليوم، يواجه تهديدا إرهابيا شاملا ومتناميا، يضع مجتمعاتنا في خطر، ويتطلب منا تعبئة جماعية وتعاونا متبادلا وتشاورا وثيقا. إن بلدي، الذي يضع ثقته كاملة في الشراكة الصينية الإفريقية، لعلى استعداد لبذل كل الجهود، من أجل تعزيز هذا المسار، وربح رهان بناء قارة إفريقية تعيش في استقرار وازدهار .فعلينا جميعا أن ننظر لمصيرنا المشترك بتفاؤل، لأن إفريقيا تثق في مؤهلاتها ومواردها وكفاءاتها .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في الدورة 21 لمؤتمر أطراف - الاتفاقية الإطار - للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

باريس ـ 30 نونبر 2015

« (...)

كما أن المملكة المغربية، في إطار نفس الرؤية التي تعطي الأولوية للمدى البعيد، قد أصبحت في الآونة الأخيرة، أحد أهم الفاعلين في مجال الانتقال الطاقي في العالم وفي القارة الإفريقية بصفة خاصة. إن أزمة المناخ هي أكبر حيف يلحق بالدول الهشة، فتأثيرات التغيرات المناخية تعني كذلك، وربما بشكل أكبر، البلدان النامية، خاصة دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية الأقل تطورا، والدول الجزرية الصغيرة.

لقد دق ناقوس الخطر وسمعه حتى الصم، وبات الجميع يعرف حجم الرهان، هناك بلدان تسير إلى الأمام، لكن كل بوتيرته وحسب استراتيجيته الخاصة .كل يشق طريقه رغم الصعاب، التي لا يمكن تجاهلها، وعلى رأسها توفير مستويات عيش مناسبة للشعوب. هل من الإنصاف أن نطالب الآخرين بالتقليص عندما نتوفر على كل شيء ؟ ولكن عندما نتوفر على القليل، هل المطالبة بالمزيد تعتبر إجراما في حق كوكب الأرض؟ وهل من المناسب وصف التنمية بالمستدامة إذا كانت تدفع الجزء الأكبر من البشرية نحو الفقر؟ وهل من المشروع أن تصدر توجيهات حماية البيئة عن الأطراف التي تعتبر المسؤول الأول عن ارتفاع حرارة المناخ ؟

إن القارة الإفريقية تستحق اهتماما خاصا، فهي قارة بدأت تستفيق في كل مناطقها، وتستكشف ذاتها وتكتسب الثقة في نفسها .إنها قارة المستقبل، وعلى أرضها سيحسم مصير كوكبنا.

وفي هذا الإطار، يجب تشجيع نقل التكنولوجيا وتعبئة الموارد المالية، خاصة لفائدة الدول النامية، لما لهما من أهمية بالغة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تفادي وضع هذه الدول أمام الاختيار بين تطوير اقتصاداتها، وحماية البيئة. كما يجب أن يراعي انخراطها في هذه المعركة ضد آثار التغيرات المناخية، النموذج التنموي لكل بلد على حدة وعادات شعبها.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء

العيون ـ 6 نونبر2015

« (...)

إن تطبيق النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، يجسد وفاءنا بالتزاماتنا تجاه المواطنين بأقاليمنا الجنوبية، بجعلها نموذجا للتنمية المندمجة .كما نريده دعامة لترسيخ إدماجها، بصفة نهائية في الوطن الموحد، وتعزيز إشعاع الصحراء كمركز اقتصادي، وصلة وصل بين المغرب وعمقه الإفريقي.

لذا قررنا، بعون الله وتوفيقه، تعبئة كل الوسائل المتاحة لإنجاز عدد من الأوراش الكبرى، والمشاريع الاجتماعية والصحية والتعليمية بجهات العيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب، وكلميم - واد نون .ففي مجال البنيات التحتية، ستتم تقوية الشبكة الطرقية بالمنطقة بإنجاز طريق مزدوج، بالمواصفات الدولية، بين تيزنيت - العيون والداخلة .وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة للتفكير في إقامة محور للنقل الجوي، بالأقاليم الجنوبية، نحو إفريقيا .كما أن لدينا حلما ببناء خط للسكة الحديدية، من طنجة إلى لكويرة، لربط المغرب بإفريقيا .وإننا نرجو الله تعالى أن يعيننا على توفير الموارد المالية، التي تنقصنا اليوم، لاستكمال الخط بين مراكش ولكويرة .كما نعتزم بناء الميناء الأطلسي الكبير للداخلة، وإنجاز مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والريحية بالجنوب، وربط مدينة الداخلة بالشبكة الكهربائية الوطنية .وإننا نتطلع لربط هذه الشبكات، والبنيات التحتية، بالدول الإفريقية، بما يساهم في النهوض بتنميتها.

(...).»

الخطاب الملكي السامي
أمام المشاركين في القمة الثالثة لمنتدى الهند - إفريقيا

نيودلهي ـ 29 أكتوبر2015

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

معالي الوزير الأول لجمهورية الهند،

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعبر عن عميق سعادتي بالمشاركة في أشغال القمة الثالثة للمنتدى الهندي-الإفريقي، هنا في نيودلهي، بهذا البلد الصديق، وأحد أهم شركاء المغرب. وهي مناسبة أستحضر فيها، بكل تأثر واعتزاز، أول زيارة للهند سنة 1983، عندما ترأست وفد المغرب لمؤتمر حركة عدم الانحياز، ثم أول زيارة رسمية سنة 2001 وكذا العلاقات المتميزة التي تجمع بلدينا منذ عهد جدنا المنعم، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، والزعيم الكبير جواهر لال نهرو، وكفاحهما من أجل تحرر واستقلال الدول الإفريقية. كما نعبر عن إعجابنا بتجربة الهند في تطوير نموذج تنموي رائد، مكنها من الارتقاء إلى مصاف القوى الصاعدة. وهو ما يعزز طموحها المشروع للقيام بدور أساسي في أجهزة الأمم المتحدة المكلفة بحفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن ما يؤهل الهند لهذه المكانة هو ما تتميز به سياستها الخارجية من اتزان ومسؤولية، في احترام الشرعية الدولية، والوحدة الترابية للدول، والدفاع عن مصالح الدول النامية وقضاياها العادلة.

وإذ نعبر عن تقديرنا للموقف البناء لجمهورية الهند من قضية الصحراء المغربية، ودعمها للمسار الأممي لحل هذا النزاع المفتعل، فإننا نتأسف لكون بعض الدول لم تستطع التطور، بحيث ما زالت تردد خطابات وأطروحات متجاوزة، مر عليها أكثر من 40 سنة.

أصحاب الفخامة والمعالي،

إن المنتدى الهندي - الإفريقي الثالث يشكل فرصة مواتية لتقييم حصيلة التعاون بين دول الجنوب، باعتباره عماد الشراكة الإفريقية الهندية. كما نريده فضاء لإرساء نموذج للتعاون جنوب -جنوب فعال، تضامني ومتعدد الأبعاد، يقوم على الاستثمار الأمثل للطاقات والثروات التي تزخر بها بلداننا. ومن هنا، فإن هذا التعاون يجب أن يتحرر من إرث الماضي، وأن يتوجه لخدمة المصالح الإستراتيجية لبلداننا. إن التعاون جنوب – جنوب، الذي نطمح إليه، ليس مجرد شعار أو ترف سياسي، بل هو ضرورة ملحة تفرضها حدة وحجم التحديات التي تواجه بلداننا بحيث لا يمكن معها الاعتماد على أشكال التعاون التقليدية، التي أصبحت غير قادرة على الاستجابة للحاجيات المتزايدة لشعوبنا. لذا، يحرص المغرب على بلورة مشاريع ملموسة، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار التعاون الثلاثي، في المجالات المنتجة، المحفزة للنمو وفرص الشغل، وذات الأثر المباشر على حياة المواطنين.

ويتجلى ذلك في تطور وتنوع الشراكات التي تجمع المغرب مع عدد من الدول الإفريقية، والتي تهم التنمية البشرية ومختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية. وهو ما أهل المغرب ليصبح أول مستثمر إفريقي في منطقة غرب إفريقيا، والثاني على مستوى القارة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد انخرطت إفريقيا في مجموعة من منتديات التعاون الثنائية والقارية، التي تبقى مفيدة، رغم ما يمكن تسجيله على بعضها من تداخل وعدم التوازن، يؤدي غالبا لضعف مستوى الفعالية والالتزام. إن إفريقيا اليوم تستحق شراكات تعاون منصفة، أكثر من حاجتها لعلاقات غير متوازنة، بدعم مشروط. وكما قلت في خطابي بأبيدجان، فإن إفريقيا ليست في حاجة للمساعدات، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات نفع متبادل، ولمشاريع التنمية البشرية والاجتماعية. وقد سبق أن طالبنا إفريقيا بوضع ثقتها في إفريقيا. واليوم، ومن هذا المنبر، ندعو دول الجنوب لوضع ثقتها في دول الجنوب، واستثمار ثرواتها ومؤهلاتها في خدمة التقدم المشترك لشعوبها من أجل اللحاق بالدول الصاعدة.

إن مستقبل شعوبنا أمانة في أعناقنا. فإما أن نواصل التعاون والتضامن بين بلداننا، خدمة لمصالحها، وإما سنخلف مرة أخرى موعدنا مع التاريخ ونرمي بشعوبنا إلى المجهول. وأود، في هذا الإطار، أن أعبر عن تقديري للهند ووزيرها الأول، لحرصه على جعل هذا المنتدى مختلفا عن باقي المنتديات السابقة، سواء من حيث أهدافه وتوجهاته، أو من حيث طبيعة توصياته ومتابعتها. فقد عمل على توفير الظروف الملائمة لنجاحه، وتمكينه من المؤهلات التي تجعل منه نموذجا فعالا للتعاون بين دولنا.

وإن المغرب مستعد للانخراط مع الهند في مبادرات مشتركة، في إطار هذا المنتدى، تهم المجالات ذات الأولوية لشعوبنا، والتي راكم فيها بلدانا تجارب وخبرات كبيرة، وذلك على غرار الشراكة المثمرة التي تجمع البلدين في مجال الفوسفاط ومشتقاته، والتي نسعى لتوسيعها لتشمل برامج ضمان الأمن الغذائي ووضعها رهن إشارة بعض البلدان الإفريقية. كما نحرص أيضا على فتح آفاق أوسع أمام التعاون بين البلدين، وخاصة في مجالات الفلاحة وصناعة الأدوية والبحث العلمي والتكنولوجي وتكوين الأطر، وجعلها في خدمة الشعوب الإفريقية.

معالي الوزير الأول، أصحاب الفخامة والمعالي،

إن الأمن والاستقرار هما عماد التنمية، وبدونهما لن تتمكن دولنا من النهوض بأوضاعها الاجتماعية ومبادراتها التنموية. وبالنظر لتداخل التحديات التنموية، والتهديدات الإرهابية غير المسبوقة، فإنه ينبغي للدول الأعضاء في هذا المنتدى اعتماد مقاربة شمولية تقوم على إرساء تعاون وثيق مع الهند. ويظل المغرب مستعدا لإحداث مجموعة عمل مشتركة للتنسيق وتبادل المعلومات في هذا الشأن. وإننا واثقون بأن الشراكة الإفريقية الهندية الواعدة، قادرة على التطور، بفضل تكامل الموارد والمؤهلات التي تتوفر عليها، وتحقيق أهدافها في خدمة شعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ـ 30 شتنبر2015

« (...)

إنني أعرف جيدا الأوضاع الصعبة بإفريقيا. وأعرف ماذا أقول. والواقع أن عددا من الأفارقة يعيشون ظروفا قاسية جدا. والحقيقة أكثر قساوة ومرارة، مما تشير إليه تقارير بعض المنظمات الدولية، الحكومية وغير الحكومية. فحياتهم كلها كفاح وتحديات يومية. يواجهون قساوة الظروف، وقلة الموارد .ولكنهم أيضا، يعيشون بكرامة، وفي التزام وطني صادق، من أجل غد أفضل.

إن معالجة هذا الوضع، تقتضي اعتماد رؤية إدماجية، متناسقة ومتكاملة الأبعاد، على المدى المتوسط. كما تتطلب مبادرات عملية عاجلة، لأن تفاقم الأوضاع، والضروريات اليومية الملحة، لا يمكن أن تنتظر حتى تستفيق البيروقراطية الدولية لاتخاذ القرارات.

ومن هذا المنظور، فإن إفريقيا يجب أن تكون في صلب التعاون الدولي، من أجل التنمية، لمساعدتها على التخلص من ماضيها الاستعماري، وتحرير طاقاتها. لذا، فإن المغرب يوجه نداء لمنظمة الأمم المتحدة، وللمؤسسات المالية الدولية والجهوية، من أجل إعداد خطة عمل، للتحول الاقتصادي بإفريقيا، وتوفير موارد قارة لتمويلها. إن إفريقيا اليوم، رغم مؤهلاتها، توجد في مفترق الطرق. فبدون دعم دولي جوهري ملموس، فإنها ستعرف تفاوتات صارخة وخطيرة بين دولها. دول تنخرط في مسار التنمية والتقدم. ودول تعاني من مشاكلها، وتغرق في الفقر والجهل وعدم الاستقرار. كما ندعو لوضع السلم والاستقرار في صدارة الأولويات، للوقاية من النزاعات، والتصدي للتطرف والإرهاب، ومعالجة إشكالية الهجرة، وفق مقاربة تأخذ بعين الاعتبار كرامة المهاجرين، وصيانة حقوقهم الأساسية، وتواجه الأسباب العميقة لهذه الظاهرة.

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها ببلادنا، والتي احتفلت هذه السنة بذكراها العاشرة، قد ساهمت في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء، وفي تقليص الفوارق بين الجهات. كما مكنت المغرب من بلوغ الهدف الأول من أهداف الألفية للتنمية، منذ سنة 2013. وهو ما جعل الهيئات الدولية، تصنف بلادنا في المرتبة الثالثة من بين الدول الخمس الأوائل في العالم، التي اعتمدت أحسن البرامج والمبادرات ذات النفع العام. وإننا مستعدون لوضع تجربتنا، في هذا المجال، في خدمة شركائنا، وخاصة بإفريقيا. (...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في منتدى «كرانس مونتانا» حول إفريقيا

الداخلة ـ 13 مارس 2015

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا وسعادتنا أن نتوجه للمشاركين في هذه الدورة لمنتدى« كرانس مونتانا»، التي تلتئم تحت رعايتنا السامية، والتي خصصت أشغالها لإفريقيا، بمشاركة شخصيات من مشارب متعددة، تحظى بصيت عالمي أكيد.

وإذ نرحب بكم جميعا في المغرب، وبالتحديد في مدينة الداخلة، جوهرة جنوب المملكة، فإنه لا يفوتنا أن نهنئكم على اختياركم الموفق، لاسيما بالنظر للموضوع الرئيسي لمنتداكم.

فالنموذج التنموي الجديد لجهة الصحراء، الذي تبنته المملكة، يطمح بالفعل إلى تحويل هذه المنطقة إلى قطب للتلاقي بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء.

وفي هذا السياق، فإن مدينة الداخلة مدعوة لاحتلال موقع محوري ضمن القطب الاقتصادي الإفريقي المستقبلي، المندرج في إطار السعي إلى تعزيز السلم والاستقرار في منطقة جنوب الصحراء.

وينبثق هذا النموذج التنموي الجديد من رؤية سياسية طموحة، قائمة على جيل جديد من الإصلاحات المؤسساتية التي تعتمد الجهوية المتقدمة ركيزة لها.

ومن هذا المنطلق، تتطلع المملكة المغربية إلى استثمار الخصوصيات المحلية لكل منطقة من مناطقها، والنهوض بالحكامة المحلية الجيدة، وبلورة سياسات عمومية، على صعيد الجهات، تضمن نجاعة تدخل الدولة وشراكتها مع الجماعات الترابية.

وفي هذا الإطار، فإن مصير مدينة الداخلة، هو أن تصبح منصة للمبادلات متعددة الأشكال، بين الفضاء الأطلسي، ومنطقتي المغرب العربي والساحل.

ويشكل التنوع الكبير في الأطراف المشاركة في هذا المنتدى، من مؤسسات رسمية، ومجتمع مدني، وفاعلين اقتصاديين، باختلاف انتماءاتهم وأطيافهم، علاوة على أهمية المواضيع المطروحة للنقاش، عاملا من العوامل التي من شأنها تعزيز ثقتنا في تِلكُم الاختيارات الاستراتيجية، الهادفة إلى انبثاق قارةٍ إفريقيةٍ متضامنة، تتطلع بكل عزم نحو المستقبل الواعد.

وما ذلكم إلا تقديرٌ منكم للعمل الدؤوبِ الذي نقوم به، في سبيل خدمة قارتنا. فالمغرب ما فَتِئَ يَبذُلُ قُصارى جهوده، من أجل قيام قارة إفريقية حديثة وطموحة، ومبادرة ومنفتحة، قارةٍ فخورةٍ بهُويتها، وقوية برصيدها الثقافي، ولها القُدْرة على تجاوز الإيديولوجيات المُتَقَادِمة.

وفي هذا السياق، نود أن نوجه تحية خاصة للسيد جون بول كارترون، الذي نجح في وضع تجربته الغنية والمتنوعة، في خدمة القضايا النبيلة، من خلال الحوار والتشارك.

ومما لا شك فيه، أن الاختيار المنطقي والعقلاني لأرض الصحراء المغربية، من لَدُنِ المؤسَّسَةِ المرموقةِ التي يُمثِّلها، يُشَكِّلُ عاملا من عوامل النجاح والتوفيق.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن موضوع التعاون جنوب-جنوب وتنمية إفريقيا، الذي اختَرْتُمُوه محورا لأشغالكم، يكتسي أهمية بالغة وآنية، ويعكس دون شك، الطموح الذي يَحدونا جميعا، لجعل القارة في صميم الاهتمامات الجيوسياسيةِ الدولية الكبرى.

وفي هذا الإطار، لا بُدَّ للتعاون جنوب-جنوب أن يأخذ بِعَيْنِ الاعتبار، المُعْطَيات الجديدة التي أتى بها القرنُ الواحد والعشرون، ويُسَايِرَ التوجهاتِ الكبرى التي أفرزتها العولمة، بكل تَجَلِّياتها.

وفي السياق ذاته، ما فتئنا ندعو إلى تعاونٍ فعالٍ ومتضامنٍ، من خلال التوظيفِ الأمثل للفُرص التي يُتيحُها التعاون الثُلاثي، سواءً على المستوى الإقليمي، أو مع دول الشمال، شريطةَ أن يَنخرط هذا التوجهُ ضمن مقاربةٍ مَبنيةٍ على الاحترام المتبادل والتَّوازن، ومُراعاة مصالح كل الأطراف.

إن المملكة المغربية، التي جعلت من التعاون جنوب-جنوب رَكيزة من ركائز سياستها الخارجية، تعمل كذلك على تطوير شراكات مُثمرة، عبر انفتاحها بالقَدْرِ المطلوب، مع شركائها في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. وذلكم بالضبط، هو نموذج الشراكة متعددة الأبعاد، القائمة على تعبئة العديد من الأطراف، الذي يَتَوجب عَلينا المُثابرة من أجل النهوض به، لتحقيق المزيد من الرخاء والنماء في إفريقيا. إن قارتنا هِيَ التي دَفَعَت أكثرَ منْ غيرها الثمن غاليا، خلال فترة الاستعمار، وإبَّانَ الحربِ الباردةِ، ولا زالت تُعاني، لِلأَسف الشديد، من آثارهما إلى يومنا هذا.

فالحدود التي وَرِثَتْها بُلدان القارة عنِ المستعمرِ، لا تزال تُشَكِّل، في الكثير من الأحيان، البُؤَرَ الرَّئيسِيةَ للعديدِ من الاضطرابات والنزاعات، ولا بُدَّ لنا، نحنُ أبناء إفريقيا، أن نَبْتَكِرَ السُّبُلَ الكَفيلةَ بتحويلها إلى فضاءات مفتوحة للتلاقي والتبادل المثمر، بين المجتمعات الإفريقية.

كما تَخْتَرِقُ القارةَ خُطُوطٌ مُتَعَدِّدةٌ للتَّصدُّع الاقتصادي والسياسي والثقافي، تَتَسَبَّبُ في اندلاعِ جُملَةٍ من الأزماتِ مُتَعَدِّدة الأشكال، في حين أن تَعَدُّدَ وتَنَوُّعَ ثَرواتها البشرية والطبيعية الهائلة، يَجْدُرُ بِهِما أن يكونا، على العكس من ذلك، أفضلَ حافزٍ على الاندماجِ والتكاملِ بين مكوناتها المجالية، الشيء الذي سَيُسْهِم في محو آثار التجزئة التي تعرضت لها القارة وعانت منها، إبَّان الاستعمار، وذلك ما كان يعمل على إذْكَاء التوترات السياسية والعرقية، خلال تلك الفترة.

وعلاوة على ذلك، تواجه القارة وضعا أمنيا هشا ومُتفاقما. ذلك أن العديد من المناطق الإفريقية، أضحت تعيش اليوم، تحت تهديد أخطار جديدة وعابرة للحدود، مثل الإرهابِ والجريمةِ المنَظَّمة، والاتجارِ في المخدرات، والاتجارِ في البَشر، والتطرفِ الديني. وكل هذه التحديات الكبرى، تتطلب منا رداً جماعيا، وتَدْعونا للتفكير سَوِيّاً، والتشاورِ بشأن الإشكالية الأمنية.

ومع ذلك، فإن إفريقيا اليوم، هي أيضا القارة التي تتوفر، أكثر من غيرها، على مُؤهلات مُتعددة الأبعاد، تُتيحُ آمالَ العالم في غد أفضل، مما يبعث على التفاؤل، ويُغَذِّي طموحاتنا وآمالنا المشتركة.

-فَنِسْبَة النمو الاقتصادي في إفريقيا، هي الأعلى منذ سنة2000، بَينما ارتفع حجم مُبادلات القارة التجارية مع بقية العالم بأكثر من 200 في المائة خلال نفس الفترة.

-كما سيبلغ عدد سكان القارة مِليارَيْ نَسمة بحلول سنة2050، الشيء الذي سيمكنها من توظيف هذا الرصيد الديموغرافي الهائل، خاصة الشباب، لتعزيز موقعها على الخريطة الاقتصادية للعالم.

-وتتوفر القارة على أكبر رصيد من الثروات الطبيعية، التي يتعين استثمارها لخدمة التنمية البشرية المستدامة لساكنتها.

-وهي أيضا القارة التي تَتَعَزَّزُ فيها، يوما بعد يوم، الديموقراطية والحكامة الجيدة.

وهذا ما يجعلنا نَخْلُصُ إلى القَوْلِ إن إفريقيا توجد اليوم، في مرحلة مفْصِلِيَّةٍ من تاريخها، وتحتاج لوضع استراتيجيات وأدواتٍ وآلياتٍ مُبتكَرَة لدعم مسيرتها نحو التقدم.

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد لإفريقيا أن تتحرر، بصفة نهائية، من قيود الفترة الاستعمارية من ماضيها، وتَنْظُرَ بكل عزم، نحو المستقبل، وأن تتحلى بالمزيد من الثقة بنفسها وبقدراتها الذاتية.

كما يتعين على إفريقيا، أن تعمل على بلورة ودعم شراكاتٍ تعودُ بالنفعِ على جميع الأطراف، وعلى الرفعِ من حصتها في خَلْقِ القِيمَةِ على الصعيد الدولي والدفع بالاندماج الاقتصادي الإقليمي إلى الأمام، وخلق فضاءات مشتركة للرخاء، تضمن حرية تنقل الأشخاصِ والسلع.

كما أن إفريقيا في حاجةٍ إلى الاستثمار على نطاقٍ واسعٍ في بِنياتِها التحتية، وتحسين ظروف عيش مواطنيها.

وعلاوة على ذلك، فإن إفريقيا في أمَسِّ الحاجةِ إلى مواردِ طاقيَّةٍ لإنجاح جهودها التنموية. وفي هذا المجالِ بالذات، تتوفر القارة على موارد هائلةٍ للطاقةِ المتجددةِ، التي ينبغي تعبئتها لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تَسْتَمِدُّ فِكرَة تطويرِ مشروعٍ خاصٍ بالطاقات المتجددة وَجَاهَتَها، بالنظر للفُرص الغنيةِ التي تُتِيحُها إفريقيا الأطلسية، في مجالي الطاقة الريحية والشمسية.

ولا تَقِلُّ صواباً عَنْهَا، ضرورةُ تعبئةِ آلياتِ التعاون البَيْنِي الإفريقي، فقد عَلَّمَتْنَا دُروسُ التاريخِ، أن التَّرابُطَ والتكافُلَ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، هو شرطٌ أساسيٌ لتحقيق الإقلاع. لذا، فإن المغرب يُدرك تمامَ الإدراكِ، أن أي جهودٍ معزولةٍ لتحقيق التنمية، مَآلُهَا الفَشَل.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يضع المغرب إفريقيا ضمن الأولويات الاستراتيجية لسياسته الخارجية، وهو اختيار ينبع من انتمائه الجغرافي للقارة الإفريقية ومن تاريخه العريق، الذي كان له بالغ الأثر في بناء هويته وتشكيل ثقافته الإفريقية.

ومن هذا المنطلق، فمن الطبيعي جدا أن يتعزز التوجه الإفريقي للمملكة، جاعلا منها قطبا للاستقرار والتنمية الإقليمية والإشعاع الثقافي والحضاري.

وقد تجسدت إرادتنا لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة على أكمل وجه، من خلال الزيارات المتوالية التي قمنا بها للعديد من بلدان القارة. حيث مكنت هذه الزيارات من إنجاز مشاريع ملموسة، وإبرام العديد من اتفاقيات التعاون، همت شتى الميادين.

إن المملكة المغربية التي كانت دوما ترفض تلكم النظرة المتشائمة بشأن حال ومآل القارة الإفريقية، لتدعم وتدافع عن مبدأ العمل بمسعى راسخ ونابع من إرادة حقيقية، من أجل انبثاق «إفريقيا جديدة»، وهو الهدف الذي نتطلع ونصبو إلى تحقيقه ونسعى بكل حزم وعزم لبلوغه.

إن السياسة الإفريقية للمغرب ترتكز على مقاربة شمولية ومندمجة وإدماجية، ترمي إلى النهوض بالسلم والاستقرار وتشجيع التنمية البشرية المستدامة وصيانة الهوية الثقافية والروحية للسكان، في إطار احترام مبادئ حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا. وتتميز هذه السياسة بكونها لا تقتصر حصرا على الفاعلين الحكوميين، بل تتجاوزهم إلى الفاعلين الاقتصاديين من القطاع الخاص، الذين ترسخ إيمانهم وانخراطهم في هذا التوجه، شأنهم شأن كل مكونات المجتمع المدني.

وبهذا الخصوص، يهدف المغرب إلى دعم جهود البلدان الإفريقية الشقيقة من أجل بناء اقتصادات قوية، من خلال نقل الخبرات وتكوين الموارد البشرية والاستثمار في المجالات الحيوية للاقتصاد وحشد الموارد.

وعلى صعيد آخر، وبالنظر للأهمية التي تكتسيها التكتلات شبه الإقليمية، ما فتئ المغرب يدعو إلى إحياء اتحاد المغرب العربي، الذي يحتفل هذه السنة بعيد ميلاده السادس والعشرين. كما تضطلع المملكة بدور جد فاعل ضمن تجمع دول الساحل والصحراء، الذي يعقد قمته القادمة على تراب المملكة، علاوة على مواصلة مسار تقاربها المثمر مع العديد من المنظمات الإقليمية بكل من غرب ووسط إفريقيا.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لا يسعنا إلا أن نعبر عن سرورنا بمبادرات منتداكم الرامية إلى النهوض بالتعاون بين بلدان الواجهة الأطلسية للقارة الإفريقية. وفي هذا الصدد، تعد مبادرة إطلاق« نادي إفريقيا الأطلسية»، خلال هذا اللقاء، خير تعبير عن إرادتنا المشتركة لدعم التنمية والاندماج الإقليمي لقارتنا، وتشجيع انفتاحها على واجهتها الأطلسية.

لقد ظل هذا البعد الهام من العمل الإفريقي المشترك طي الإهمال لفترة طويلة، بينما لا يمكن للمحيط الأطلسي إلا أن يشكل حافزا للتنمية، وجسرا للانفتاح والتفاعل والاندماج بين البلدان الإفريقية المحاذية له.

وهناك مبادرة أخرى لا بد من التنويه بها، وهي مبادرة إطلاق« منتدى المرأة الإفريقية»، التي ستمنح المشاركات فضاء للحوار وتبادل وجهات النظر. كما تشكل هذه المبادرة مناسبة سانحة للمطالبة بتمتيع المرأة الإفريقية بكامل حقوقها، وحثها على الإسهام الفعال في جهود التنمية لكل بلد على حدة، ذلك أن قارتنا تحتاج إلى حشد كل طاقاتها وتجميع قواها من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

وفي هذا الصدد، ما فتئنا نولي أهمية خاصة للنهوض بأوضاع المرأة ودعم مشاركتها في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أننا لا ندخر جهدا في سبيل تحقيق المناصفة بين المواطنات والمواطنين، كما رسخها الدستور الجديد للمملكة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

في الختام، نتوجه بتحية إكبار لمنتدى كرانس مونتانا، ولرئيسه السيد جون بول كارترون، على تخصيص اجتماعات المنتدى لهذه السنة، لإفريقيا والأفارقة. كما لا يفوتنا أن ننوه بالعمل الدؤوب الذي انخرط فيه المنتدى، منذ أكثر من ثلاثة عقود، في سبيل تحقيق التقارب والتعايش بين الثقافات والحضارات.

وسيجد منتدى كرانس مونتانا في المملكة المغربية، الاستعداد الدائم لتقديم الدعم اللازم، من أجل إعطاء المزيد من الإشعاع لمساعيه، التي تخدم قضايا السلم والتنمية.

كما نتوجه بالتحية للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ولمديرها العام، الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، لمساهمتها الفعالة في تنظيم هذه التظاهرة الهامة، ولجهودهما المشكورة من أجل ضمان نجاحها.

وإذ نرجو أن تتكلل أشغالكم بالتوفيق والنجاح، نتمنى لكم مقاما طيبا في بلدكم الثاني، المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.».

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال القمة الخامسة عشرة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية

دكار ـ 30 نونبر 2014

«أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد كان المرحوم ليوبولد سيدار سانغور يرى في الفرنكوفونية« الأمل في تجسيد أخوة مبنية على الاحترام المتبادل والحوار بين الثقافات». وليس هناك اليوم أفضل من الشباب والنساء، لحمل هذا الأمل وتحويله إلى حقيقة.

لذا، نشيد باختياركم الوجيه لـ«دور المرأة والشباب في دفع جهود التنمية وإقرار السلام»، كموضوع لهذه القمة، والذي سيشكل أرضية لنقاشاتنا، التي ستكون، بلا شك، مثمرة.

وفي إطار النهج الإنساني والكوني الذي يتبناه بكل ثبات، حرص المغرب على وضع الشباب والنساء في صلب إشكالية النمو على الصعيد الوطني. فقد تم بذل الكثير من الجهود، لضمان ولوجهم لمختلف الخدمات المخولة لهم، والتي تمكنهم من تحرير طاقاتهم، وإثبات وجودهم، والمساهمة بكل فاعلية في تطور مجتمعهم.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز الضمانات المتعلقة بحريتهم واحترام حقوقهم، لأن التطور الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن النمو الذاتي. وفي هذا الصدد، فإننا نعتمد على مجتمعنا المدني النشيط، الذي يقوم بعمل متميز في سبيل مواكبة وتحسين مختلف السياسات العمومية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اللغات، كما الأفراد والمجموعات البشرية، تعيش وتتطور، على مر القرون، حيث تدخلها مفردات جديدة، بينما تذهب أخرى طي النسيان. وبقدر ما أعطت اللغة الفرنسية لشعوب إفريقيا وآسيا، فقد ساهمت هذه الشعوب في حيويتها وإثرائها.

وكما مكنت المساهمة العربية خلال العصور الوسطى، من ضمان امتداد الإرث الإغريقي، لما فيه خير البشرية، فإن المساهمة الإفريقية تساعد اليوم الفرنكوفونية على التطور والازدهار، من خلال العولمة وليس ضدها.

فنحن نشكل في إطار الفرنكوفونية، عائلة كبيرة متضامنة، يدعم كل واحد من أفرادها الآخر، في إطار الاحترام المتبادل. وتندرج الاتفاقيات الموقعة بين المغرب وأشقائه من البلدان الإفريقية في هذا المنظور، حيث تهدف إلى تبادل الخبرات، والعمل الجماعي، والبحث المشترك، عن سبل تطورنا، من خلال مواردنا الذاتية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نعيش أوقاتا عصيبة ومضطربة، يتعرض فيها شبابنا، الذي تتجاذبه في نفس الوقت الأنماط المجتمعية التقليدية، ومفاهيم العولمة، لأفكار عنيفة، تسعى لإقناعه بأن كراهية الآخر تعزز هويته. وهي نفس الأفكار المتطرفة التي تفرض على المرأة أوضاعا تقلل من شأنها داخل المجتمع.

ففي مثل هذه الأوقات الصعبة، علينا أن نتذكر القيم التي نتقاسمها داخل الفرنكوفونية، ونتخذ معا التدابير اللازمة للدفاع عن مشاريع مجتمعية، تعكس هويتنا، وتقوم على أسس الانفتاح والتسامح والحرية والتنوع والمشاركة. ومن هذا المنبر، ندعو إلى تضامن تام وغير منقوص مع بلدان الساحل، التي تصارع الآفة العابرة للحدود، المتمثلة في الإرهاب الأعمى وانعدام الأمن. فدور منظمتنا جوهري من أجل حمل سلاح الثقافة والمعرفة، في وجه الوحشية والجهل بالخطاب السماوي، وتحريف رسائل الأديان.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يجب علينا أن نقرن القول بالفعل، ونطلق مبادرات شجاعة للتعاون القطاعي، للخروج من المفهوم الضيق للمساعدات من أجل التنمية. فالثقافات واللغات تشكل بدورها معايير للتنافسية بين الأمم، كما هو الشأن بالنسبة للكلفة الطاقية أو جودة مناخ الأعمال. فهي عوامل تدخل في هيكلة الرأسمال غير المادي لكل أمة.

ونحن في المغرب، نعتز بإرث تاريخي فريد، يشكل ثمرة انفتاحنا على العالم، الذي كان بدوره، وعلى مدى قرون، عنوانا لتلاقح الثقافات، وتراكم المعرفة، وازدهار التجارة. فنسبة مواطنينا ممن يتحدثون لغة أجنبية، كالفرنسية أو الإسبانية أو الإنجليزية، تعد بمثابة ثروة حقيقية، مكنت على سبيل المثال، من تحقيق تطور هام في قطاع ترحيل الخدمات في بلادنا، خلال السنوات الأخيرة.

كما تشكل اللغة الفرنسية أداة ثمينة تساعد على الحركية الاجتماعية، عبر مختلف مناطق القارة الإفريقية. ولا يفوتنا في هذا الصدد، أن ننوه بالدور الهام الذي تضطلع به شبكة المؤسسات الفرنكوفونية عبر العالم. ولهذا، فإننا ندعو منظمتنا للحفاظ على برامجها الثقافية والتربوية وتطويرها، مؤكدين التزام المملكة المغربية في هذا المجال.

غير أن ذلك لن يكون كافيا، إذا لم تتم مواكبة هذه المقاربة، بتوفير الوسائل اللازمة لتحسين ظروف عيش السكان. ففي هذا الإطار يندرج عملنا، داخل المؤسسات الدولية، وخاصة من خلال دعم منظمة اليونيسكو، على التحضير لأهداف التنمية المستدامة لما بعد سنة2015 . كما يشكل حافزا لنا لتأكيد التزام المملكة المغربية، مرة أخرى، بدعم البرامج الاقتصادية الجديدة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي ترأس المغرب لجنتها الخاصة.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة

إن الفرنكوفونية تطرح نفسها كحوار مفعم بالحيوية والغنى على المستوى العالمي، حوار تزيد من ثرائه الإبداعات التي لا حصر لها، والإنتاجات الأدبية والفنية الوطنية، النشيطة والمتنوعة، التي يعبر كل منها عن عبقريتها الخاصة، وعن رؤيتها لعالم موحد. فهي فرنكوفونية تعتز بالإبداعات الأصيلة، بنفس الدرجة التي تعتز الإبداعات الأصيلة بها.

فاللغة الفرنسية هي اليوم لغة ما يقارب 274 مليون شخص حول العالم. وقد يبلغ هذا الرقم ثلاثة أضعاف بحلول سنة. 2050 ولا أحد سوانا يملك القدرة على تحويل هذه الدينامية الديموغرافية للفضاءات الفرنكفونية، إلى قوة ثقافية واقتصادية وسياسية.

فعلينا جميعا العمل على تنمية هذا الفضاء الفرنكفوني المشترك والعناية به، باعتباره ميزة فريدة نملكها، في عالم أضحى فيه الاندماج الاقتصادي والسياسي، يتحقق بوتيرة متزايدة حول التجمعات الإقليمية، التي تجمع بين أطرافها قاعدة قيم وحساسيات مشتركة.

وفي هذا السياق، تشكل الفرنكوفونية فرصة حقيقية لكبح جماح العولمة، وتحقيق تغيير مستدام على أرض الواقع، من خلال التعاون. كما يساهم تطور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فضائل هذا التجمع، وفي تقريبنا أكثر من بعضنا البعض.

فالرابط بين البلدان الفرنكوفونية هو طبيعي بالأساس، يتجاوز القارات ولا يمر بالضرورة عبر الشمال. وتعكس دينامية المجموعات الإعلامية الفرنكوفونية المغربية في إفريقيا، على سبيل المثال، الأبعاد المتعددة والنفع المتبادل، الذي يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يحققه.

فوجود جسر فرنكفوني لا يقتصر على استعمال اللغة الفرنسية فحسب، بل يشكل فرصة للإشعاع بالنسبة لدولنا، وأداة لتقدم شعوبنا.

وإني على يقين بأن قمة دكار ستشجع وتفسح المجال لمداولات مثمرة، من خلال المبادرات الحميدة التي أطلقتها، من قبيل« قرية الفرنكوفونية »و«اللقاء الاقتصادي عالي المستوى. »كما ستفضي إلى خلاصات وجيهة وعملية.

شكرا على انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية
إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان

مراكش ـ 27 نونبر 2014

« (...)

إن الدول النامية، وإفريقيا بصفة خاصة، تطمح إلى لعب دور فاعل في عملية إنتاج القوانين في مجال حقوق الإنسان، ولا ترضى بأن تظل مجرد مواضيع للنقاش والتقييم، أو حقل للتجارب.

فمن المعروف تاريخيا، أن إقرار الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قد تم في فترة كانت فيها إفريقيا غائبة عن الساحة الدولية. فإبان إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة1948 لم تكن هناك سوى أربع دول إفريقية مستقلة، بينما لم يتجاوز عدد بلدان القارة التي تحررت من الاستعمار الثلاثين، خلال فترة إعداد العهدين الدوليين سنة 1966.

وبما أن إفريقيا لم تساهم في وضع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنها مطالبة بإغنائه، بثقافتها وتاريخها وعبقريتها، ليسهل عليها تبنيه.

وإن إفريقيا لا يمكنها أن تظل مجرد مستهلك لقوانين دولية، تمت صياغتها في غياب تام للقارة. كما أنها لا ينبغي أن تظل، دائما، موضوع تقارير دولية وتقييمات خارجية. فإفريقيا بلغت درجة من النضج، تؤهلها لاحتلال المكانة التي تستحقها ضمن الهندسة الدولية لحقوق الإنسان، والنهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

إن الكونية منظومة مشتركة بين الجميع. أما المسار الذي يؤدي إليها فيتسم بالخصوصية. ذلكم هو الشعار الذي ترفعه إفريقيا المسؤولة والمتشبعة والملتزمة بحقوق الإنسان.

فإفريقيا لا ينبغي أن تظل إلى الأبد محط سجالات ونقاشات بشأن حقوق الإنسان. كما أنها تطمح إلى إسماع كلمتها، وتقديم مساهمتها في بلورة قواعد وقيم ذات طابع كوني حقيقي. كما أن إفريقيا لا تريد ولن ترضى بأن تكون على هامش قضية هي أيضا قضيتها.

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الملتقى التاسع لمنتدى التنمية من أجل إفريقيا

مراكش ـ 13 أكتوبر 2014

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار،

فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال،

فخامة السيد جوزي ماريا بيريرا نيفيس، الوزير الأول ووزير إصلاح الدولة بجمهورية الرأس الأخضر،

فخامة السيد كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركين في هذا المنتدى القاري الكبير، لنعبر لكم عن بالغ تقديرنا. كما نود أن نعبر عن اعتزاز المملكة المغربية باستضافة الدورة التاسعة لهذا المنتدى، وعن مدى تثميننا لهذه المبادرة التي أقدمت عليها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، بعقد هذه الدورة، ولأول مرة، خارج مقرها بمدينة أديس أبابا.

وما اختياركم لمدينة مراكش، لطرح موضوع في غاية الأهمية، وأكثر راهنية للنقاش، ألا وهو «طرق مبتكرة للتمويل من أجل النهوض بإفريقيا»، إلا اعتراف بالجهود التي يبذلها بلدنا من أجل إفريقيا، وتقدير لالتزام الفاعلين الاقتصاديين في المغرب، في سبيل الإقلاع الاقتصادي لقارتنا، وانخراطها بكل تنافسية في مسار العولمة.

ونود في هذا الصدد، أن نشيد بعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، معبرين عن تقديرنا للجهود التي ما فتئت تبذلها، من أجل التنمية الاقتصادية والبشرية في قارتنا. وستجد منظومة الأمم المتحدة في المملكة المغربية، شريكا دائم الالتزام، قوي العزم، على دعم ومساندة مبادراتها وتحركاتها البناءة، الهادفة لخدمة القارة الإفريقية. وإننا على يقين بأن تطابق وجهات النظر بين البلدان الإفريقية، بشأن الشروط اللازم توفرها من أجل تحقيق التنمية والإقلاع الاقتصادي، لجدير بخلق تآزر قوي وتكامل غير مسبوق، علينا جميعا تفعيلهما في اتجاه تحقيق كل طموحاتنا.

وإن قارتنا لعازمة كل العزم، ومستعدة كل الاستعداد، لإطلاق دينامية جديدة من أجل بروز «إفريقيا جديدة»، إفريقيا فخورة بهويتها ومواكبة لعصرها، إفريقيا متحررة من القيود الإيديولوجية ومن مخلفات الماضي، إفريقيا جريئة وسباقة للمبادرة. إن هذه الإرادة لتشكل في حد ذاتها دعوة للمجتمع الدولي، من أجل بلورة مقاربة موضوعية لمعالجة إشكالية التنمية بإفريقيا.

فقضية التنمية في إفريقيا، كما سبق أن أكدنا على ذلك أمام الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تتعلق بطبيعة الأرض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريسه من تبعية اقتصادية، ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل، وانعدام نموذج تنموي مستدام.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن دعوتنا للمجتمع الدولي لبلورة رؤية متجددة تجاه قارتنا، مغايرة عن كل الرؤى التقليدية، لا يعادلها سوى التزامنا المتواصل كبلدان إفريقية لاعتماد وتفعيل مقاربات تشاركية مبتكرة، وتطوير قنوات تعاون جنوب - جنوب غير مسبوقة، يطبعها التضامن، وتعود بالنفع على كل الأطراف.

إن المملكة المغربية، التي تضع في طليعة اهتمامها هذه الغاية السامية باستمرار، لتدعو في إطار علاقاتها بالأشقاء الأفارقة، إلى اعتماد مقاربة شاملة ومندمجة، من شأنها كذلك تعزيز السلم والاستقرار، وتشجيع التنمية البشرية المستدامة، خدمة لكل أبناء القارة، نساء ورجالا. كما تدعو لاحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وصيانة هوية شعوبها، الثقافية والروحية.

وبنفس الاقتناع الراسخ، نعمل من أجل أن تضع إفريقيا ثقتها في إفريقيا، ومن أجل أن تستثمر كل طاقاتها للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة. لقد أصبح اليوم، على البلدان الإفريقية، وأكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد موجات الاستقلال التي عرفتها خلال ستينيات القرن الماضي، التوجه لبناء استقلالها الاقتصادي. كما أن القارة أصبحت تشكل الأفق الجديد للنمو العالمي. فمنذ العام2000 ، شهدت مبادلات القارة التجارية مع باقي دول العالم، نموا بلغ 200 بالمائة. بينما ستبلغ ساكنتها ما لا يقل عن ملياري نسمة في أفق ،2050 مما يؤهلها لتشكل في واقع الأمر شباب العالم. كما أن معدلات الفقر تواصل تراجعها بوتيرة مضطردة، بينما تعرف المبادلات الإقليمية بين البلدان الإفريقية نموا منقطع النظير.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الوسائل والآليات التنفيذية التي علينا تطويرها، في المستقبل، بغض النظر عن الرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تهم إفريقيا برمتها، لا بد لها أن تستكشف، بنفس القدر من الاهتمام، البعد الجهوي للقارة. ومن شأن هذا التوجه أن يتيح لنا الاستثمار في التجمعات الاقتصادية الجهوية، كفضاءات ذات تنافسية مستمرة. وهو ما سيمكن البلدان الإفريقية، بموازاة مع تعزيز التوجهات الاندماجية الإقليمية، من التعبير عن خصوصياتها الإفريقية، ومن انبثاق فضاءات جغرافية - اقتصادية، كفيلة بأن تضمن لها تموقعا أفضل وتنافسية أكبر داخل الاقتصاد العالمي.

وتكتسي هذه الدينامية البينية الإفريقية أهمية محورية بالنسبة للمغرب. فعلاوة على تشبثه القوي بتفعيل اتحاد المغرب العربي، فإنه يواصل تعاونه مع عدد من المنظمات الإقليمية الإفريقية، كالمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي للغرب الإفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى، وكذا المجموعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى.

وإن المغرب لحريص كل الحرص على إدراج علاقاته مع هذه التجمعات الاقتصادية، ضمن توجه ذي نفع متبادل، أكثر توازنا وإنصافا لكافة الأطراف.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا تنبثق حاليا كقطب عالمي جديد للتنمية، وذلك بحكم الثروات والمؤهلات الكبيرة التي تتوفر عليها. ومع ذلك، فإنه لن يتأتى تعزيز وتوطيد هذا المسار دون إجراء تحول هيكلي

في الاقتصادات الإفريقية، ودون توجيهها نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمضمون التكنولوجي المتين.

ولكسب هذا الرهان، تجدر الإشارة إلى الأهمية المحورية التي يكتسيها البعد المالي.فمن الواضح أن تعبئة الموارد البشرية الداخلية تشكل رافدا أساسيا لتحقيق الاستمرارية لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، لاسيما البنيات التحتية، وكذا الاستعداد الأفضل لتحقيق الأهداف التنموية لما بعد 2015 .

كما تجدر الإشارة إلى أن المجموعة الدولية مطالبة بإبداء المزيد من الابتكار والإبداع، لتعبئة وسائل تمويلية متجددة، كفيلة بحسن مواكبة التحول الاقتصادي للقارة، وتحقيق تنميتها المستدامة.

وفي هذا الإطار، فإن إحداث المملكة المغربية للقطب المالي الدار البيضاء، سيحفز تحقيق الاندماج المالي لإفريقيا، ضمن المنظومة المالية الدولية. كما سيساهم في تسهيل المبادلات بين الدول الإفريقية، واستقطاب الادخار العالمي على النحو الأمثل للاستثمار داخل القارة الإفريقية. ولا غرو، فإن عددا متزايدا من المستثمرين الدوليين يعتبرون القطب المالي للدار البيضاء، محورا للمعاملات المالية، ومدخلا إلى الأسواق الإفريقية.

وإننا نشيد على وجه الخصوص، بإقامة« صندوق إفريقيا 50» بدعم من البنك الإفريقي للتنمية؛ الذي يحتضنه القطب المالي للدار البيضاء. وسيمكن هذا الصندوق من تزويد قارتنا بآلية مبتكرة، تساهم في الرفع من مستوى تعبئة الموارد المتاحة على أوسع نطاق، وكذا في جلب تمويلات من القطاع الخاص لتطوير وتمويل مشاريع للبنيات التحتية في إفريقيا.

وفي نفس المنظور، فإننا واثقون من أن العمل الذي نقوم به لتعبئة موارد مالية لصالح إفريقيا، سيساهم في تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه القطاع الخاص نحو مجالات ذات قيمة مضافة عالية كالطاقات المتجددة والفلاحة والتكنولوجيات الحديثة والبنيات التحتية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة حضرات السيدات والسادة،

بالنظر إلى هذه المؤهلات كلها، يتضح جليا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن إفريقيا هي اليوم أحوج إلى شراكات مثمرة لجميع الأطراف، أكثر من حاجتها لدعم مشروط، شراكات من شأنها أن تنهض بدور المحفز لحشد الموارد المالية اللازمة، والدفع بالاندماج الاقتصادي الإقليمي إلى الأمام، والنهوض بالموقع، الذي تحتله إفريقيا داخل النسق الدولي لخلق القيمة المضافة.

وفي نفس الإطار، فإن تعبئة المجموعة الدولية من أجل تحقيق المواكبة المالية للقارة الإفريقية، ينبغي أن تأخذ، بنفس الاهتمام، أبعادا ومعايير أخرى، لها أهميتها كالحكامة الجيدة، ومتانة المؤسسات، وتقوية القدرات المؤسساتية، والانسجام بين الجهات والأجيال، وتأهيل العنصر البشري.

إن قارتنا التي تشهد تغيرا ملحوظا، تحمل رسالة مفعمة بروح الأمل والتجدد، إلى المجموعة الدولية. فبفضل توحيد طاقاتنا وحشد مواردنا، سنتمكن جميعا من ربح الرهان الأكبر، الذي يطرحه القرن الحادي والعشرون، والمتمثل في انبثاق قارة إفريقية تنعم بالوحدة والاستقرار والازدهار.

أتمنى لكم كامل التوفيق والسداد في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس
الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ـ 25 شتنبر2014

« (...)

حضرات السيدات والسادة،

إن استحضار الآثار السلبية، للماضي الاستعماري، لا يهدف إلى محاكمة أي كان. وإنما هو دعوة صادقة لإنصاف دول الجنوب، من خلال إعادة النظر في طريقة التعامل معها، ودعم مساراتها التدريجية، نحو التقدم. وقد سبق لي أن أكدت في خطابي بأبيدجان، في فبراير الماضي، بأن إفريقيا ليست في حاجة للمساعدات الإنسانية، بقدر ما تحتاج لشراكات ذات النفع المتبادل. كما شددت على ضرورة تحرر إفريقيا من ماضيها، ومن مشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاعتماد بالأساس على قدراتها الذاتية، في تحقيق تنميتها.

وهو ما جسده المغرب، في الاتفاقيات الهامة، التي تم توقيعها مع عدد من الدول الإفريقية الشقيقة. وأخص بالذكر هنا، الاتفاق الاستراتيجي بين المغرب والغابون، في مجال إنتاج الأسمدة، وتوجيهها نحو البلدان الإفريقية، بما يساهم في التنمية، وضمان الأمن الغذائي بالقارة، خاصة أنها تتوفر على خزان كبير من الأراضي غير المستغلة، يمثل 60 في المائة على الصعيد العالمي. وهو نموذج متميز للتعاون بين دول الجنوب، يبرز قدرة دولنا على النهوض بإفريقيا، بالاعتماد على الذات، واستثمار الموارد الطبيعية لبلدانها.

وكما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، فإن تحقيق التنمية، ليس مجرد مشاريع واعتمادات مالية. كما أن التخلف ليس مرادفا لدول الجنوب. فالمشكل لا يرتبط بطبيعة ومؤهلات الإنسان الإفريقي، فقد أثبت قدرته على العطاء والإبداع، كلما توفرت له الظروف الملائمة، وتحرر من الإرث الثقيل، الذي خلفه الاستعمار. كما أن مشكلة التنمية بإفريقيا، لا تتعلق بطبيعة الأرض والمناخ، رغم قساوته في بعض المناطق، وإنما بما تم تكريسه من تبعية اقتصادية، ومن ضعف الدعم ومصادر التمويل، وانعدام نموذج تنموي مستدام. ومن ثم، فإن تقديم المساعدة لهذه الدول ليسا خيارا أو كرما، وإنما هو ضرورة وواجب، رغم أن ما تحتاجه الشعوب، في حقيقة الأمر، هو التعاون المثمر، على أساس الاحترام المتبادل.

إن الأمر يتطلب توفير الظروف الملائمة، على مستوى الفكر والممارسة، للانتقال من مرحلة إلى أخرى، في المسارين الديمقراطي والتنموي، دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التي عليها في المقابل، الالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة. (...).»

مقتطف من خطاب إلى الأمة
بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2014

« (...)

إننا نؤمن بأن إفريقيا قادرة على تحقيق نهضتها. غير أن ذلك لن يتحقق إلا بالاعتماد على أبنائها، وعلى قدراتها الذاتية. وهنا أؤكد ما قلته في أبيدجان : إن إفريقيا مطالبة بأن تضع ثقتها في إفريقيا .ومن هذا المنطلق، نجدد التزامنا بنهج سياسة متناسقة ومتكاملة، تجاه أشقائنا الأفارقة، ترتكز على الاستثمار المشترك للثروات، والنهوض بالتنمية البشرية، وتعزيز التعاون الاقتصادي.

وهو ما تجسده الزيارات التي نقوم بها لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، وحجم ونوعية الاتفاقيات التي تم توقيعها، والتي تؤسس لنموذج متميز من الشراكة جنوب - جنوب، التي نريدها تضامنية وفعالة. كما نؤكد التزامنا بالتعاون الثلاثي والمتعدد الأطراف من أجل شراكات متوازنة وذات النفع المتبادل مع دول الشمال.

وأمام تزايد التهديدات الأمنية، وخاصة بمنطقة الساحل والصحراء، فإننا نجدد دعوتنا لضرورة التصدي الجماعي للتنظيمات الإرهابية التي تجد في عصابات الانفصال والاتجار في البشر والسلاح والمخدرات، حليفا لها، لتداخل مصالحها، والتي تشكل أكبر تهديد للأمن الإقليمي والدولي.

غير أن توجهنا الطبيعي نحو إفريقيا، لن يكون على حساب علاقات الشراكة، التي تربط المغرب بشركائه الدوليين، بل إنه يفتح آفاقا أوسع للشراكة بين دول الشمال وبلدان الجنوب. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن الوضع المتقدم الذي يجمع بلادنا بالاتحاد الأوروبي، ليس غاية في حد ذاته، وإنما يشكل مرحلة هامة في طريق توطيد شراكة مغربية أوروبية، نريدها منصفة ومتوازنة.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية
إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى

أكادير ـ 25 دجنبر 2013

« (...)

تلبية لنداء واجب التضامن الدولي، وإيمانا من جلالتنا بالمساعي الحميدة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلم في العالم، قررنا بعون الله وتوفيقه، إيفاد هذه التجريدة من أفراد قواتنا المسلحة الملكية إلى جمهورية إفريقيا الوسطى للمشاركة في مهمة الأمم المتحدة بهذا البلد الإفريقي الشقيق، إسهاما من المملكة المغربية في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الدفاع عن القيم الإنسانية العليا ودعم وسائل الحوار والمصالحة الوطنية والتنمية.

ويطيب لنا عشية سفركم في مهمتكم النبيلة أن نتوجه إلى الله عز وجل أن يثمن خطواتكم وينير طريقكم ويكلل جهودكم بالتوفيق والنجاح، مستشعرين على الدوام ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقكم ومخلصين لروح التضحيات التي ما فتئتم تتسمون بها متشبثين، كما عهدناكم دائما بقيم الجيش المغربي وأصالته العريقة التي تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان العالمية والتعايش والتضامن الحضاري بين الشعوب.

إن مبادرتنا اليوم التي تعزز رصيد بلدنا الكبير والغني في عمليات حفظ السلام على الصعيد العالمي، لتستمد جذورها من تقاليدنا الإسلامية والحضارية الراسخة ومن انتمائنا الإفريقي المتجذر وكذا من التزام جلالتنا التاريخي بوجوب التعاون الدولي المتعدد الأطراف من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصيانة الوحدة الترابية والوطنية للشعوب.

معشر الضباط وضباط الصف والجنود،

إن ما ستضطلعون به من مهام نبيلة في ظل توجيهات جلالتنا السامية، ستشكل لا محالة صفحة جديدة تضاف إلى الصفحات المشرقة التي خلدتها البعثات السابقة في جبهات مختلفة كالكونغو والصومال والبوسنة والهرسك وهايتي والتي يتواصل وجودها بكل من الكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذا بجمهورية ساحل العاج مجسدة بامتياز مهنية ونجاعة الجندي المغربي الذي يشهد له بالقدرة العالية على الانسجام والتأقلم مع المحيط الخارجي في احترام تام للمبادئ الشرعية الدولية.

(...).»

خطاب جلالة الملك إلى القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن

باريس - 6 دجنبر 2013

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

فخامة السيد فرنسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء دول وحكومات البلدان الشقيقة والصديقة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أتوجه بخالص شكري للسيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، على دعوته لعقد هذه القمة الهامة، بالنظر لما تكتسيه مواضيعها من أهمية ولدقة السياق الذي تنعقد فيه، والتوجه الجديد الذي نريده جميعا لهذا المنتدى. فمع مرور السنوات، تنوعت المواضيع المسجلة على جدول أعمال منتدانا واتسعت رقعة أعضائه وازدادت مداولاته عمقا.

ولا يسعنا إلا أن نهنئ أنفسنا على انخراط هذا المنتدى، الذي يقوم على الروابط التاريخية القوية والعلاقات التقليدية الراسخة بين إفريقيا وفرنسا، في دينامية تروم مواكبة التحولات والمتطلبات الدولية واستيعاب التحديات والفرص القارية.

أصحاب الفخامة والمعالي، حضرات السيدات والسادة،

في ظرفية دولية متسمة بأزمة اقتصادية ومالية وديموغرافية حادة، تجسد القارة الإفريقية الأمل في تجاوز الواقع الراهن، بفضل ما تزخر به من فرص حقيقية وديناميات قوية جعلتها تنخرط في مسار تعزيز إصلاحاتها وتحديث اقتصاداتها وتجديد نخبها وتأكيد اندماجها في مسلسل العولمة ومساهمتها المتنامية في إطار الحكامة العالمية.

غير أن قارتنا ورغم المجهودات الهامة التي تبذلها والنتائج الملموسة التي سجلتها، لا زالت تواجه صعوبات شتى في تحقيق التنمية البشرية الشاملة والنمو الاقتصادي والاستقرار المستدام.

ولمواجهة التحديات المتعددة التي تهدد استقرار البلدان الإفريقية، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى، انتهاج مقاربة شاملة ومتجانسة، قادرة على التوفيق بين المطلب الأمني وبين مطالب التنمية البشرية والحفاظ على الهوية الثقافية والعقائدية. ففيما يخص البعد الأمني، تظل مسؤولية بلورة وتنفيذ وتقييم وسائل وعمليات الوقاية من النزاعات وتدبير الأزمات والحفاظ على الأمن وإعادة الإعمار، على عاتق الأفارقة بالدرجة الأولى، من خلال المنظمات الإقليمية.

وفي هذا السياق، أظهرت التحركات الإقصائية والمقاربات المبنية على الاعتبارات قصيرة الأمد والدوافع الخلفية الأنانية، عن محدوديتها وعدم جدواها، بل ولم تأت إلا بنتائج عكسية. فطبيعة

التحديات المعقدة والعابرة للحدود التي تواجه قارتنا اليوم تتطلب، على العكس من ذلك، تعاونا إقليميا قويا ومساهمة فاعلة ومتناسبة من قبل الشركاء الدوليين. وما العمل المشترك والفعال الذي شهدته مالي إلا خير دليل على ذلك.

وفي هذا السياق، أود أن أنوه بالتدخل الشجاع والحاسم في هذا البلد الذي قامت به فرنسا والرئيس فرانسوا هولاند، والذي تعزز بالتزام العديد من البلدان الإفريقية وبلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في سبيل التصدي للتهديد الإرهابي الذي طال هذا البلد، إذ بفضل ذلك استرجعت مالي سيادتها على مجموع ترابها. ولا بد لهذه المقاربة أن تظل النموذج المتبع في جميع مراحل إعادة الإعمار التي تلي فترة النزاع. وهذه الروح هي ذاتها التي سادت خلال انعقاد مؤتمر الرباط حول أمن الحدود في دول شمال إفريقيا والساحل والصحراء في نونبر 2013، والذي مكن من بلورة رؤية سياسية مشتركة وتبني خطة عمل تنفيذية. كما أصبح تنامي عمليات القرصنة في خليج غينيا يشكل أيضا تهديدا ما فتئ يكبر، وبات من الضروري لتحركنا في مواجهته أن يستلهم العبر مما يجري حاليا في منطقة القرن الإفريقي وأن يعتمد على التوصيات ذات الصلة التي خرجت بها قمة ياوندي حول هذه الآفة.

وعلى نطاق أوسع، فإن «مؤتمر الدول الإفريقية الواقعة على المحيط الأطلسي»، والذي يحتضن المغرب أمانته، يمكن أن يشكل إطارا للتعاون والتشاور من أجل تحديد استراتيجية مشتركة للحفاظ على سلامة الملاحة البحرية على طول الشريط الأطلسي الإفريقي، الذي تهدده القرصنة والذي يعاني قبلها من العمليات المتزايدة لتهريب المخدرات انطلاقا من بلدان أمريكا الجنوبية. وبموازاة مع هذه التحركات في المجال الأمني، لابد من تعزيز التعاون في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة عبر القارة، بنفس العزم والالتزام. فلا يمكن تحقيق السلم والاستقرار الدائمين دون العمل على تحقيق تنمية بشرية عادلة وشاملة. إن معالجة موضوع الاستقرار من خلال منظور الاعتبارات العسكرية والأمنية دون غيرها، لا يخلو من مخاطر جسيمة من حيث احتمال العود إلى حالة البدء. وفي هذا المجال ورغم كل الجهود الرامية لتحديث الترسانة القانونية والإطار المؤسساتي في العديد من بلدانها، لازالت القارة الإفريقية تقبع على هامش الدينامية التجارية والاستثمارية العالمية. لقد بات من الضروري تعزيز التحركات الطوعية التي يتم إطلاقها على المستوى القاري من خلال الالتزام الدؤوب والملموس من قبل المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، جعلت المملكة المغربية القارة الإفريقية في صلب سياستها الخارجية. وكان خيارها الإرادي والطبيعي والاستراتيجي لصالح تعاون تضامني، جنوب-جنوب وثلاثي الأضلع، وجد ترجمته على الأرض من خلال تنفيذ العديد من المشاريع الملموسة لفائدة عدد من بلدان القارة. وقد استفادت من هذه البرامج الملموسة الشرائح الأكثر فقرا، في مجالات أساسية كالتعليم والتكوين، والماء، والفلاحة والصيد البحري، والكهربة والصحة.

وبتزامن مع ما سبق ذكره، تم عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنفيذ استثمارات هامة، تكللت بالنجاح في العديد من البلدان الإفريقية، وهمت مجالات المالية والبنوك والتأمين والاتصالات والبنية التحتية والمناجم وتخطيط المدن والسكن الاجتماعي، حيث أضحى المغرب أول مستثمر إفريقي في منطقة غرب إفريقيا والثاني على مستوى القارة.

وكل هذه المجهودات لابد من أن تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد والإشكالات البيئية والمشاكل المرتبطة بالتغيرات المناخية. ومن تم فإنه لا مناص من الجمع بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

ومن هنا كان لابد للتنمية المستدامة أن تحتل مركز الصدارة في كل سياساتنا العمومية، ليس فقط من باب الحفاظ على توازنات بيئية أضحت هشة، والذي بات ضرورة حتمية، بل وكذلك بالنظر للإمكانات التنموية الإضافية التي يمنحها الاقتصاد الأخضر. كما يجب أن يلتزم أي تعاون بناء في هذا المجال بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة، المبني على المساواة، دون إغفال ضرورة مصاحبة القارة في مسلسل تحولها المكلف نحو إدماج متطلبات الاقتصاد الأخضر. وهنا نأمل أن تنجح الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية، التي ستحتضنها العاصمة الفرنسية سنة 2015، في قطع أشواط هامة وتأخذ بعين الاعتبار حاجيات وتطلعات القارة الإفريقية.

أما المحور الثالث لأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الدائم في إفريقيا، فيهم الحفاظ على الهوية الثقافية والعقائدية لشعوبها. فالتصدي بفعالية للتمظهرات العنيفة للتطرف والظلامية في منطقة الساحل والصحراء يكتسي نفس الأهمية التي يكتسيها الرجوع إلى منابعها واجتثاث أسبابها المعنوية ومرجعياتها العقدية المزعومة. إن الحفاظ على السلم والاستقرار والأمن في المنطقة رهين بصيانة الهوية الثقافية والحوزة الدينية التي مكنت شعوبها من العيش بتناغم على مدى قرون عديدة. لقد أخذ المغرب على عاتقه حماية الإسلام السني الذي يدعو إلى الاعتدال والتسامح والانفتاح، والذي اعتنقته شعوب المنطقة عبر تاريخها، معتمدا في ذلك على الوشائج الروحية العريقة التي تربطه ببلدان منطقة الساحل وعلى مؤسسة إمارة المؤمنين، علاوة على تجربته الناجحة في مجال إصلاح الحقل الديني. وتجدر الإشارة هنا إلى انطلاق برنامج تكوين 500 إمام مالي في المغرب، في إطار الالتزام التام بتعاليم «الوسطية» وبالمذهب المالكي الذي نشترك في اتباعه. ويجدر بنا في الوقت ذاته العمل على تطوير مقاربات للحكامة الترابية، منفتحة وشاملة، تحافظ على الخصوصيات الثقافية للساكنة المحلية وتنهض بها، في إطار احترام الوحدة الترابية والوطنية للدول.

أيها السيدات والسادة،

إن إطلاق أي استراتيجية لتحقيق الاستقرار المستدام في إفريقيا يجب أن يعتمد على الدور الجوهري للمنظمات الإقليمية. إن هذه المنظمات يجب أن تشكل المرتكز لأي مخطط عمل تفرزه مداولاتنا وأن تكون حجر الزاوية بالنسبة لأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في قارتنا، والإطار الذي يحتضن أي مبادرة للاندماج الاقتصادي ومنبرا للتنسيق من أجل رفع التحديات المرتبطة بالتغير المناخي والتنمية المستدامة.

من هنا يجدر بنا أن ننهض بدور المنظمات الجهوية الإفريقية ودعمها بشكل أكبر، فهي عماد الاندماج الإفريقي الذي نصبو إليه، فضلا عن كونها الإطار المناسب للتفاعل الناجع مع الأزمات الخاصة التي تعرفها كل منطقة من مناطقنا. ولا يفوتنا هنا أن ننوه بالتدخل الحاسم للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في مالي، كما نشجع اليوم تدخل المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا في جمهورية إفريقيا الوسطى، بارتباط مع فرنسا ومنظمة الأمم المتحدة.

ويسعى المغرب في نفس السياق إلى إحياء اتحاد المغرب العربي وإعطاء توجه جديد لمجموعة دول الساحل والصحراء، علاوة على تطوير التعاون بين المجموعات الإقليمية، خاصة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

إن أي استراتيجية هادفة لتحقيق الاستقرار والتنمية تفقد جدواها ومداها ومشروعيتها إذا لم تجعل الإنسان في صلب أهدافها. فالشراكة التي نرجو بناءها مجتمعين تتطلب نهج مقاربة طوعية ترمي إلى تيسير الحركية والتنقل الحر للأشخاص. ولمواجهة ظاهرة الهجرة، التي غالبا ما تصاحبها مآس إنسانية وتكون مصدرا لانعدام الأمان، لا بد من تطوير مقاربة جديدة ترتكز على خطوات طوعية وسخية وإنسانية، دون إغفال المتطلبات الأمنية. فتدبير ملف الهجرة يتطلب تنفيذ استراتيجية شاملة ومندمجة تجمع بين ضمان انسياب حركة الهجرة القانونية ومحاربة شبكات الاتجار بالبشر، ونهج سياسة للتنمية المشتركة، كما سبق أن أكدت على ذلك الندوة الأورو-إفريقية حول الهجرة والتنمية التي انعقدت بالرباط سنة 2006.

لقد تحولت المملكة المغربية التي كانت بلدا مصدرا ثم بلد عبور، تحولت منذ بضع سنوات إلى وجهة يفضلها العديد من المهاجرين غير القانونيين من جنوب الصحراء. وانطلاقا من واجب التضامن، ومن تقاليد الضيافة والاستقبال التي يتميز بها، قام المغرب مؤخرا بوضع سياسة جديدة للهجرة. ففي إطار الاحترام التام لالتزاماته الدولية، خاض المغرب رهان تبني سياسة وطنية رائدة في المنطقة، إنسانية في مقاربتها ومسؤولة في خطواتها، وتراعي حقوق المهاجرين واللاجئين الأساسية تمام المراعاة من حيث مقاصدها. ونعبر هنا عن اعتزازنا بالدعم الكبير الذي لقيته هذه المبادرة، خاصة على المستويين الإفريقي والأوروبي، ونعيد طرح المقترح المغربي لإقامة «ائتلاف إفريقي للهجرة والتنمية»، ينطلق من هذه المبادرة، ويشكل إطارا موحدا يبحث مخاطر الهجرة غير الشرعية، وفرص الهجرة القانونية والتنمية المشتركة التي لابد من تحقيقها والتي تعكس المسؤولية المشتركة بين أوروبا وإفريقيا في هذا المجال.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

إن إفريقيا، أرض الفرص والتحديات، هذه الأرض التي تعرف اليوم نموا مطردا، تنخرط في علاقة جديدة مع فرنسا، علاقة تتطلع للمستقبل، حول مصالح مشتركة واضحة المعالم. ولا يساورني أدنى شك في أن تضافر الجهود وتكثيف الحوار بيننا سيساهمان في تعزيز السلم والحرية وفي النهوض بالتنمية البشرية المستدامة.

وعلاوة على ما ستنطوي عليه من مزايا ذاتية، فإن الأرضية الإفريقية الفرنسية التي ستنبثق عن هذه القمة سوف تخدم مواقفنا داخل مختلف الهيئات الدولية الأخرى.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك إلى القمة العربية الإفريقية الثالثة

الكويت ـ 20 نوفمبر 2013

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لنا، في البداية، أن نعرب لأخينا صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، عن صادق تشكراتنا على حسن استضافة هذه القمة الهامة في دورتها الثالثة، واثقين بأنها ستساهم في خلق روح جديدة للشراكة العربية الإفريقية، على أسس قوية وواضحة تفسح المجال للتنسيق السياسي والتعاون والاندماج الاقتصادي بين مجموعتينا الإقليميتين.

لقد انخرطت المملكة المغربية، منذ انعقاد القمة العربية الإفريقية الثانية سنة 2010، بشكل كلي وجاد، في مقاربة شمولية لإعادة إحياء شراكتنا، في احترام كامل للمقومات السيادية والثوابت الوطنية لبلداننا. كما عملت على تعزيز دورها الفاعل في توفير شروط نجاح هذه القمة واستمرارها، وكذا دعم آلياتها ووسائلها لتصبح رافدا مهما من روافد التعاون الإفريقي العربي.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إذا كانت القواسم المشتركة، التي تجمع بلدان المجموعتين تفرض عليها، بشكل تلقائي، أن تكون موحدة الصف والكلمة، وفاء لانتماءاتنا الثقافية وموروثنا الروحي والحضاري، فإن لقاءنا اليوم، يتم في إطار ظرفية دقيقة تعيشها منطقتنا بالخصوص وتخاطب فينا، أكثر من أي وقت مضى، روح التلاحم والتضامن لتدعيم هذه الشراكة الطبيعية وتمكينها من رفع التحديات الكبرى وغير المسبوقة التي تواجهنا جميعا على شتى المستويات، الاقتصادية والأمنية والتنموية، وكذا لمواكبة المتغيرات التي تفرضها الظرفية العالمية.

ومن هذا المنطلق، لا يسعنا، ونحن نستعد للاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، إلا التنويه بموقف الدول الإفريقية الثابت إزاء قضيته العادلة. فقد ظلت هذه الدول داعمة لحق الشعب الفلسطيني المشروع في استرجاع كافة أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وهو ما تأكد خلال التصويت على منح فلسطين الشقيقة صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة.

وإذ نجدد تشبثنا بمبادرة السلام العربية، التي نعتبرها خيارا استراتيجيا لإيجاد تسوية ممكنة ومقبولة لهذا الصراع، فإننا نؤكد على ضرورة تحمل المجموعة الدولية لمسؤوليتها، وذلك لحمل إسرائيل على وضع حد لأنشطتها الاستيطانية اللامشروعة، والكف عن تماديها في أعمالها الاستفزازية وحثها على التجاوب الإيجابي مع الدينامية الجديدة للمفاوضات الجارية.

أما بالنسبة للمأساة التي يعيشها الشعب السوري الشقيق، والتي نتابع بقلق عميق نزيفها الدموي الرهيب وسقوط ضحاياها الأبرياء، لاسيما من النساء والأطفال، فإن المملكة المغربية لم تدخر أي جهد للمساهمة مع شركائها العرب والدوليين، للدفع بكل الأطراف نحو انتقال سياسي يحترم الوحدة الترابية والوطنية للبلاد.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إن بلداننا، من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، ومن البحر المتوسط إلى خليج غينيا ومنطقة إفريقيا الوسطى، باتت مهددة، لاسيما من فقدان حدودها للمناعة ضد الاضطرابات السياسية والتحديات الأمنية، فضلا عن تداعيات التقلبات المناخية. فقد انتشرت بؤر التوتر في أكثر من بقعة، حيث وجدت في الفقر والهشاشة مجالا خصبا لانتشار القرصنة وتهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص. وهو ما ساعد على استفحال نزوعات التطرف والإرهاب وانتشار الإيديولوجيات الظلامية، التي لا يمكن محاربتها ولا الحد من اتساع تأثيرها إلا بتضافر الجهود وتعبئة وسائل الدفاع والتصدي لها بكل حزم. وفي هذا الصدد، يجب التذكير، مع الأسف الشديد، بأن منطقة الساحل والصحراء أضحت مرتعا خصبا للجماعات الإرهابية والمتطرفة، مما يستوجب تضافر الجهود من أجل تحصينها، والعمل على جعلها فضاء للسلم والازدهار. ولهذه الغاية، لا بد من توفير الظروف الملائمة لإقامة سلام شامل بالمنطقة وضمان الأمن والاستقرار لساكنتها والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة. ولن يتأتى ذلك إلا بالتعبئة الشاملة لكل وسائل الدفاع والرد الاستراتيجية، وكذا توفير كل أسباب التنمية الشاملة، بما يحقق التكامل الضروري بين الأمن والتنمية.

ومن هنا، فإننا نعتقد أن التجمعات الجهوية تشكل الإطار الأمثل للرد على كل هاته التهديدات، ونخص منها بالذكر المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، الذي يحظى المغرب فيها بصفة عضو مراقب، وكذا تجمع دول الساحل والصحراء الذي ستنعقد قمته المقبلة في المملكة المغربية.

لذا، فإننا ندعو إلى تضافر جهود الجميع من أجل تطوير آليات ووسائل هاتين المجموعتين الإقليميتين، بما يضمن تحقيق اندماج جهوي ناجع. غير أن ما يبعث على الأسف، حالة الجمود المؤسساتي التي يمر بها اتحاد المغرب العربي، الذي لم يتمكن، حتى اليوم، من لعب الدور المنوط به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، رغم كونه يحاذي منطقة الساحل والصحراء ويواجه نفس المخاطر والتحديات. وفي نفس السياق، فإن المملكة المغربية، التي ظلت تدافع باستمرار عن سيادة دولة مالي، تسجل بكل ارتياح، نجاح الاستحقاقات الرئاسية الشفافة، وذات المصداقية في هذا البلد الشقيق، الذي يلتزم المغرب ببذل كل الجهود لدعم مساعيه الرامية لتعزيز السلم وتحقيق المصالحة وترسيخ ثوابته الروحية والدينية وإعادة الإعمار.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إن الموقع الجغرافي للمغرب، يجعله يضع القارة الإفريقية، التي تشكل أحد جذوره العميقة، في صلب سياسته الخارجية. كما يسعى إلى تسخير علاقاته وشراكاته في سبيل مد جسور التقارب والتعاون بين أشقائه الأفارقة، يحدوه في ذلك طموح واقعي وواعد، لإنجاز مشاريع مشتركة ومتنوعة تهم شتى المجالات الحيوية وتدعمها الصداقة الراسخة والثقة المتبادلة، التي تربط دولنا العربية بالبلدان الإفريقية الشقيقة.

ومن هذا المنطلق، قطعت المملكة المغربية أشواطا هامة، في تعاونها مع أشقائها جنوب الصحراء. وما الزيارات المتعددة التي قمنا بها لعدد من البلدان الإفريقية، إلا دليل على رغبتنا الأكيدة في إعطاء دينامية جديدة لعلاقاتنا مع هذه الدول الشقيقة، وتجسيد لروح التعاون جنوب-جنوب، خاصة في مجالات التنمية البشرية، وتطوير المبادلات التجارية والنهوض بالاستثمارات.

وفي هذا الصدد، أنجز المغرب مشاريع ملموسة وطموحة، همت مجالات متعددة، كتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتنمية البشرية، وتقاسم المعرفة والخبرات والتكوين الجامعي، والزراعة والصحة والماء والطاقة، فضلا عن إنجاز مشاريع إنتاجية تروم توفير ظروف العيش الكريم للمواطن الإفريقي، إلى جانب الرفع من حجم مبادلاته الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع دول القارة.

وإننا، لعازمون كل العزم، بعون الله، على مواصلة هذه المجهودات، من أجل تقوية التعاون الثنائي مع دول إفريقيا جنوب الصحراء وتوسيع مجال الشراكات الجهوية، خدمة لتنمية بشرية شاملة وبناءة.

أصحاب الجلالة والسمو والمعالي،

إيمانا منا بوحدة المصير، وبضرورة تشجيع تعاون عربي إفريقي مثالي وفعال، فإننا نتطلع إلى أن تتمكن قمتنا من توسيع آفاق التعاون بين المنطقتين، من أجل تنفيذ وتطوير مخططات تنموية محلية، مع تغليب منطق الحكامة الجيدة والرؤية الشمولية، وإشراك القطاع الخاص والمجالس والهيئات المنتخبة والنخب الفكرية وفعاليات المجتمع المدني، في مسلسل التنمية بالقارة الإفريقية.

ولا يخامرنا شك، في أن هذه القمة تشكل منعطفا حاسما في مسار التعاون الإفريقي-العربي، على درب إرساء أسس شراكة متينة ومثمرة، من خلال تطوير وتنفيذ خطة عمل 2011-2016 للشراكة الإفريقية العربية، والتي تهدف إلى تعزيز التبادل التجاري بين مجموعتينا، إضافة إلى تسهيل انتقال البضائع والخدمات ورؤوس الأموال بين المنطقتين. كما أن النجاح الذي نرجوه لشراكتنا، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الالتزام التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأعراف الدولية، التي تحكم العلاقات بين الدول، والمبنية أساسا على احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية.

وفي الختام، أود التأكيد، مرة أخرى، على حرص المغرب على إنجاح دينامية التعاون والتبادل التي أطلقتها قمتنا، للرقي بنتائجها إلى مستوى طموحات وآمال شعوبنا. وهو ما يقتضي منا تجاوز كافة الخلافات والمعوقات الظرفية، وإشاعة جو من التلاحم والتكامل، يعكس رغبتنا الأكيدة في تحسين ظروف العيش لشعوبنا وتحسيسها بجدوى انتمائها لمحيطها العربي الإفريقي، في تحقيق التنمية والعيش الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك
بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط ـ 6 نونبر 2013

« (...)

ويظل هدفنا الأسمى، جعل أقاليمنا الجنوبية فضاء للتنمية المندمجة، والعيش الكريم لأبنائها، وتعزيز بعدها الجيو-استراتيجي، كقطب جهوي للربط والمبادلات بين أوروبا وإفريقيا جنوب الصحراء.

شعبي العزيز،

لقد ظلت أقاليمنا الجنوبية، عبر التاريخ، تشكل العمق الإفريقي للمغرب، لما تجسده من روابط جغرافية وإنسانية وثقافية وتجارية عريقة، بين بلادنا ودول إفريقيا جنوب الصحراء. ووفاء لانتمائه الإفريقي، فقد حرص المغرب، منذ استقلاله، على التعاون المثمر، والتضامن الفعال مع هذه الدول، والمساهمة في تحقيق تطلعات شعوبها، إلى التنمية والاستقرار. ورغم أن المغرب، العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، ليس عضوا بالاتحاد الإفريقي، فإنه يعمل على تعزيز وتنويع علاقاته الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع دول القارة، سواء على المستوى الثنائي، أو في إطار الهيآت والتجمعات الجهوية.

وعلى الصعيد الجهوي والدولي، فإن بلدنا يعمل جاهدا على نصرة قضايا القارة الإفريقية، وخاصة التنموية منها. وحرصا على إضفاء دينامية متجددة على هذه العلاقات، ما فتئنا نعمل سويا، مع أشقائنا قادة هذه الدول، لما يجمعنا بهم من أواصر عميقة من الأخوة والمحبة والتفاهم، على إعطائها طابعا إنسانيا، والارتقاء بها إلى شراكات تضامنية مثمرة. وهو ما تجسده الزيارات التي نقوم بها لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة، بما تحمله من مشاريع تنموية ملموسة، تعطي الأولوية للتنمية البشرية، وتوفير البنيات التحتية، وكذا توطيد الروابط الدينية والروحية، التي تجمع، على الدوام، شعوبها الشقيقة بالمغرب، وبشخصنا أمير المؤمنين. كما أننا نضع التجربة المغربية رهن إشارة أشقائنا الأفارقة، في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، مع الحرص على تبادل الخبرات، وإشراك القطاع الخاص، وهيآت المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة لتعزيز سبل التنسيق والتعاون مع هذه الدول الشقيقة، في مختلف المجالات، وخاصة من أجل عقد اتفاقيات للتبادل الحر معها، في أفق تحقيق اندماج اقتصادي جهوي. وبموازاة ذلك، فإن بلادنا لم تدخر جهدا في سبيل إرساء السلم والاستقرار، بمختلف مناطق القارة، والمساهمة في حل النزاعات بالطرق السلمية، والمشاركة في عمليات حفظ السلام، برعاية الأمم المتحدة.

كما أن المغرب ما فتئ يؤكد على ضرورة التصدي للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء، التي أضحت فضاء لجماعات التطرف والإرهاب وتهريب المخدرات والاتجار في البشر والسلاح، بما لها من تداعيات وخيمة على تنمية واستقرار المنطقة. وما دعمنا لجمهورية مالي

الشقيقة، في مواجهتها لعصابات التطرف والإرهاب، وحضورنا شخصيا في مراسم تنصيب رئيسها الجديد، إلا تعبير عن التزامنا الصادق بنصرة قضايا السلم والشرعية بدول القارة.

شعبي العزيز،

إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي في العمق روابط إنسانية وروحية عريقة. واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوربا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين. وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوربي، ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية والجهوية والدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة «التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية». وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخرا، سواحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعا.

شعبي العزيز،

إن تعزيز انفتاح المغرب على محيطه الإفريقي، ومواصلة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، والنهوض بتنمية أقاليمنا الجنوبية، تعد خير وفاء للقسم الخالد للمسيرة الخضراء، وللروح الطاهرة لقائدها، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوطن الأبرار.»

(...).»

مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في ندوة سفراء جلالته

الرباط ـ 30غشت 2013

« (...)

ومن منطلق الوفاء لانتمائنا الإفريقي وبالنظر لروابط بلادنا الروحية ومصالحها الاستراتيجية حرصنا على تقوية علاقاتنا مع دول جنوب الصحراء ووضعها في صلب أجندة الدبلوماسية المغربية وذلك ما جسدناه من خلال الزيارات التي قمنا بها منذ سنة 2000 لعدد من الدول الإفريقية الشقيقة هدفنا تكريس قيم التضامن والإخاء والاعتماد على القدرات الذاتية الهائلة لقارتنا.

واعتبارا لإشعاع المغرب وللمكانة المرموقة التي يحظى بها فإننا ندعو دبلوماسيتنا إلى المواكبة الدؤوبة لهذا التوجه عبر تطوير علاقاتنا الثنائية مع دول جنوب الصحراء أو عبر المساهمة الفعالة ضمن تجمع دول الساحل والصحراء «سين صاد» ولا سيما في تحديد مهامه الجديدة أو عبر تقوية علاقاتنا مع المنظمات الإقليمية الإفريقية وخاصة منظمات إفريقيا الغربية والوسطى.

كما ندعو حكومتنا إلى تفعيل أنشطة مؤتمر الدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي كمنظمة جهوية حرصنا على احتضان عاصمتنا لمقرها وتمكينها من القيام بدورها كاملا باعتبارها أداة لخدمة علاقاتنا مع أشقائنا الأفارقة.

وفي هذا السياق يتعين على دبلوماسيتنا الاستثمار الأفضل لكل الآليات المتاحة في هذا الشأن ونخص بالذكر الوكالة المغربية للتعاون الدولي التي يتعين عليها متابعة العمل بكل فعالية ودون كلل من أجل مواكبة جهودنا من أجل تعزيز علاقاتنا مع إخواننا في القارة.

(...).»

مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد

الدار البيضاء ـ 30 يوليوز 2013

« (...)

وقد واصل المغرب سياسته التضامنية، تجاه الدول الإفريقية الشقيقة، مكرسا بذلك قناعته العميقة، بخصال التعاون جنوب - جنوب.

وفي هذا الصدد، قمنا بزيارات رسمية، خلال هذه السنة، لثلاث دول إفريقية شقيقة، ساعين إلى توطيد الأواصر، التي تجمع المغرب بقارته. وقد كانت هذه الزيارات، مناسبة لوقوفنا على طلب هذه الدول، للاستثمارات والخبرة المغربية. ومن ثم، ندعو الفاعلين المغاربة، للتجاوب مع هذا الطلب، لتحقيق المزيد من الاندماج، والتقارب والتكامل، بين اقتصادياتنا.

وقد امتد هذا الإشعاع الدبلوماسي إلى كل القارات الأخرى، والفاعلين الدوليين فيها، ساهرين على تقوية علاقاتنا معهم. وفي السياق ذاته، عمل المغرب على رفع صوت إفريقيا، والعالم العربي عاليا، في مجلس الأمن، بصفته عضوا غير دائم فيه.

(...).»

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الجمع العام السنوي للبنك الإفريقي للتنمية

مراكش ـ 30 ماي 2013

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب الفخامة الرؤساء،

أصحاب المعالي المحافظين،

السيد رئيس البنك الإفريقي للتنمية،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نتوجه إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية، للترحيب بهذه النخبة المتميزة على أرض المغرب، قبلة الملتقيات الدولية، وبمدينة مراكش بالذات، باعتبارها قطبا حضاريا يعبق بأريج التاريخ، كما تعد رمزا للانفتاح وللأخوة الإفريقية.

وتجسيدا للتقدير الكبير الذي تحظى به مؤسسة البنك الإفريقي للتنمية لدينا، أضفينا رعايتنا السامية على هذه الاجتماعات، وحرصنا على دعوة عدد من قادة الدول الإفريقية الشقيقة المرموقين، لتشريفنا بحضورهم في الحفل الافتتاحي لأشغالها.

وفي هذا الصدد، يحق لإفريقيا أن تعتز بكونها تملك مؤهلات هامة. فقارتنا هي قبل كل شيء، غنية برصيدها البشري المتمثل في الأغلبية الشابة لساكنتها، التي تتميز بنموها المطرد وتزايد نسبة المؤهلين. كما يتجلى غنى قارتنا في توفرها على موارد طبيعية هائلة، لاسيما الهيدروكربورات والمعادن، ومساحات شاسعة وخصبة، وموارد مائية هامة. كما أن قارتنا تزخر بالمقومات الضرورية التي تؤهلها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كالبنى التحتية والتصنيع والمشاريع الاجتماعية. وكلها أوراش مهيكلة، منها ما تم الشروع في إنجازه، فيما ينتظر إعطاء الانطلاقة للبعض الآخر.

ولهذه الأسباب كلها، نشهد إقبالا غير مسبوق على الاستثمار في إفريقيا، التي لها من المقومات ما يجعل منها قطبا بديلا، ذا جاذبية متميزة من حيث فرص الشراكة والنمو الاقتصادي.

واعتبارا لهذا الوضع، فقد أصبح الطريق ممهدا لتنخرط إفريقيا بشكل دائم في صيرورة تنموية مندمجة، شريطة التحلي بالجرأة في مواجهة التحديات الكبرى التي تعرفها.

ومن هذا المنظور، تشكل اجتماعات البنك الإفريقي للتنمية، الإطار الأمثل لبلورة وتبادل تصور مشترك بين البلدان الإفريقية لتحقيق تنمية مستدامة. وإننا لنشيد بالاختيار السديد للموضوع المحوري لمداولاتكم، وهو تحديدا «التحول الهيكلي للاقتصاديات الإفريقية».

كما نعرب عن أملنا في أن تساهم التوصيات التي ستتمخض عنها نقاشاتكم في تجسيد رؤية مستقبلية ذاتية في كلا شقيها الاقتصادي والاجتماعي، من شأنها أن تمكن من تعزيز مكانة الدول الإفريقية أمام شركائها، وتحقيق صيرورة تنموية تعود بالنفع على مواطنيها.

وتجسيدا لهذه الرؤية، ينبغي لنا العمل على إزالة الأسباب الكامنة وراء قيام النزاعات الوطنية والإقليمية، من أجل استتباب السلم على امتداد القارة الإفريقية برمتها، والانخراط في أوراش مهيكلة كبرى، تساعد على التدبير الأمثل لمواردنا، وضمان ديمومتها، تحقيقا لازدهار ورفاهية الساكنة بها، وذلك في إطار تكتلات شبه إقليمية كبرى.

ولهذا الغرض، يجب اعتماد سياسة تصنيعية محددة الأهداف، في المقام الأول، ترتكز على المؤهلات المتوفرة من حيث الرصيد البشري والمواد الأولية، غايتها خلق خبرات على صعيد المهن، وتمكين إفريقيا من التموقع على امتداد سلسلة القيمة المنتجة، بعيدا عن مجرد الاقتصار على دور الممون في توفير المواد الأولية. ويقتضي نجاح هذه السياسة إنجاز البنى التحتية الملائمة، الشيء الذي سيسهم في تحقيق الاندماج داخل خريطة المبادلات الإقليمية والعالمية.

وفي المقام الثاني، ينبغي العمل على ضمان الأمن الغذائي لكافة السكان في قارتنا، والحد من تبعيتنا في هذا المجال، وذلك من خلال إقامة سوق فلاحية إفريقية مشتركة.

وفي المقام الأخير، يتعين النهوض ببرامج للمساعدة والمواكبة تهدف إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحقيق نمو إدماجي ومشترك. ولا شك أن هذا المشروع طموح ومتشعب، بيد أن إنجازه يظل في إطار المتناول، إذا ما تم التحلي بإرادة سياسية قوية، وروح تعبوية دائمة، وتشبع مختلف الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بحس المواطنة.

إن الاستراتيجية بعيدة المدى التي أقرها البنك الإفريقي للتنمية مؤخرا، تستجيب تماما لضرورة تعزيز الدعم المقدم للدول الإفريقية. وإننا إذ نشيد بهذا التوجه، لنعتبر أن هذه الاستراتيجية كفيلة بالنهوض بنمو إدماجي، وتسهيل الانتقال التدريجي إلى الاقتصاد الأخضر. ذلك أن البعد الإدماجي وشرط الاستدامة، اللذين يحظيان لدى البنك الإفريقي للتنمية بالأولوية القصوى، هما الرافعتان الأساسيتان لتحقيق تحول هيكلي حقيقي للاقتصاديات الإفريقية.

وفي هذا الإطار، نحث البنك الإفريقي للتنمية على مواصلة دعمه القيم لقطاعات البنى التحتية والإصلاحات الهيكلية الضرورية، لتحديث اقتصادياتنا ومساعدتها على التحول.

كما ندعوه أيضا إلى تعزيز دعمه لنشاطات القطاع الخاص، لتمكينه من امتلاك الوسائل التي ستساعده على الاضطلاع بالدور المنوط به، باعتباره قاطرة للنمو في إفريقيا، بما في ذلك تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

أصحاب الفخامة، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد نهج المغرب بقيادتنا سياسة إرادية في قطاعات صناعية موجهة نحو التصدير. حيث تجسد ذلك من خلال إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة مع شركاء دوليين، في قطاعات واعدة، كصناعة الطيران والسيارات.

ونود في هذا السياق، التوجه بعبارات الشكر إلى البنك الإفريقي للتنمية، على الثقة التي ظلت بلادنا تحظى بها لديه، جاعلا منها شريكه الأول. إذ تتلاءم مجالات تدخل البنك في المغرب تماما مع الأولويات المسطرة، في إطار السياسات التنموية لبلادنا. وإننا لنرى في استمرار التعاون المتميز القائم بيننا، دليلا على الثقة المطلقة للبنك في وجاهة اختياراتنا، وجودة العمل الذي نقوم به، لإنجاز مشاريعنا وإصلاحاتنا. كما نعتبر ذلك عربونا للثقة التي يحظى بها البنك لدى المغرب، باعتباره حليفا استراتيجيا عتيدا، يمكن الاعتماد عليه للإسهام في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا.

ومن هذا المنطلق، كان إسهام البنك الإفريقي للتنمية جوهريا في إنجاز المشاريع الاقتصادية لبلادنا، المتمثلة في تشييد البنى التحتية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتفعيل الإصلاحات الأساسية، في ميادين النقل والقطاع المالي، وإصلاح الإدارة. كما قدم البنك للمغرب الدعم اللازم لإنجاز مشاريع كبرى، ترمي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق، وذلك من خلال الإسهام في وضع برامج للتغطية الصحية، وتحسين برامج التزويد بالماء الشروب والتطهير والكهربة القروية.

وتتلاءم هذه المشاريع مع أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها منذ سنة 2005، والتي مكنت من إدماج العديد من السكان الذين كانوا يعرفون أوضاعا معيشية هشة.

كما يواكب هذا البنك المملكة المغربية في مسار المشاريع الرائدة للاقتصاد الأخضر التي أطلقتها، وذلك من خلال تمويل عدد من الاستثمارات في مجالات الطاقة الريحية والشمسية، وفي إطار مخطط المغرب الأخضر أيضا، وهي الاستثمارات التي تهدف إلى الحد من التبعية الطاقية والغذائية التي تخضع لها بلادنا.

وإنه لتحدونا طموحات عريضة بالنسبة لشعبنا، تقترن اقترانا وثيقا بالغايات النبيلة التي نصبو إلى تحقيقها، لما فيه صالح قارتنا برمتها. فالزيارة التي قادتنا خلال شهر مارس المنصرم، إلى ثلاث دول في غرب ووسط إفريقيا، هي تجسيد للاهتمام البالغ الذي نوليه لتعزيز علاقات التعاون والشراكات مع الدول الإفريقية الشقيقة على مستوى القطاعين العمومي والخاص. كما أنها تعبير عن الإرادة القوية في بلوغ اندماج إقليمي أكثر تطورا، يكفل الازدهار للقارة الإفريقية، ويسهم في توسيع فضاء إشعاعها.

وفي هذا الصدد، يعد تدويل القطاع البنكي المغربي على صعيد إفريقيا نموذجا ناجحا، لما تتيحه إمكانيات الشراكة الإقليمية. وستتواصل هذه العملية بنشاط من خلال تطوير القطب المالي للدار البيضاء، الذي سيغدو سوقا مالية من الدرجة الأولى، باعتباره همزة وصل بين العرض العالمي للتمويل، والطلب الوطني والإقليمي. وسيصبح تعزيز القطاع المالي أحد المقومات الأساسية لتوسيع دائرة التعاون القائم بين المغرب والدول الشقيقة، في مجالات متعددة، كالمواصلات والبنى التحتية والسكن، والمناجم، والتكوين، وتمكينه من الانفتاح على قطاعات مستقبلية جديدة.

أصحاب الفخامة، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

لم يكن بمقدور مجموعة البنك الإفريقي للتنمية تحقيق كل هذه المكاسب لولا الدعم اللامشروط، الذي تحظى به من لدن المساهمين فيها، والمانحين للصندوق الإفريقي للتنمية. ونحن إذ نشيد بتواصل هذا الدعم، نوجه نداء إلى الدول المساهمة، للعمل من أجل إنجاح عملية تزويد

الصندوق الإفريقي للتنمية بموارد إضافية، الشيء الذي سيمكن البنك من امتلاك الوسائل الضرورية لتعزيز الأنشطة المتعددة التي يقوم بها بكامل التوفيق، لاسيما لفائدة الدول ذات الدخل الضعيف.

ومن جهة أخرى، يطيب لنا أن نعرب عن تهانئنا الحارة لمجلس إدارة مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، ولرئيسه ولكافة الموظفين، للنتائج المشجعة جدا التي حققتها هذه المؤسسة، على الرغم من الظرفية الدولية والإقليمية الصعبة. ونحن نحثهم على المضي قدما في هذا النهج، ذلك أن إفريقيا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة ماسة إلى مؤسسة عتيدة، وذات مصداقية من الناحية المالية، مؤسسة قادرة على تقديم الدعم، في أي وقت، للدول المستفيدة، والتكيف مع الاحتياجات التي تتطور باستمرار، وتتباين حسب الدول.

وفي هذا الإطار، تكتسي مواصلة وترسيخ السياسة الرامية إلى تحقيق لامركزية أنشطة البنك أهمية قصوى، من أجل تقريبكم أكثر فأكثر من واقع وانتظارات الفئات المستهدفة من السكان.

وختاما، فإننا نجدد الترحيب بكم، ونتمنى لكم كامل التوفيق في أشغالكم، واثقين من إسهامها القيم في بناء صرح إفريقيا الغد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك
في مأدبة العشاء التي أقامها جلالته على شرف الرئيس الفرنسي

الدار البيضاء - 3 أبريل 2013

« (...)

ومن ناحية أخرى، فإن لبلدينا نفس التطلع تجاه القارة الإفريقية، بخصوص مصالحها، هذه القارة الغنية بمواردها الإنسانية والثقافية والطبيعية. ومن ثم فإننا نشاطركم، فخامة الرئيس، نفس الرؤية الواضحة، فيما يخص الحاجة الملحة لإيجاد شروط السلام والأمن والاستقرار لكل البلدان الإفريقية، لأن توفير هذه الشروط يظل ضروريا لتمتين الأسس الضامنة لإرساء الديمقراطية والتقدم والتنمية البشرية.

وعلاوة على الآفاق الواعدة بين بلدينا، فإن طموحنا لكبير في أن يسهم كل من المغرب وفرنسا، حول المتوسط، في بلورة حلول مجددة وخلاقة من أجل إرساء أخلاقيات جديدة في العلاقات بين إفريقيا والعالم العربي-الإسلامي وأوروبا، أخلاقيات تعطي الأولوية لقيم التآزر والتضامن وتدفع بالتنمية البشرية المستدامة قدما إلى الأمام، وتحول الفوارق الاجتماعية والاقتصادية إلى عناصر إيجابية لخلق الثروات المشتركة.

(...).»

خطاب جلالة الملك في مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الغابوني على شرف جلالته

ليبرفيل - 26 مارس 2013

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس الجمهورية،

حضرات السيدات والسادة رؤساء مؤسسات الجمهورية،

السيد الوزير الأول، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي، فخامة الرئيس، أن أتوجه إليكم في البداية بصادق عبارات الشكر والامتنان للعبارات الرقيقة والمتمنيات الودية التي تفضلتم بتوجيهها إلي شخصيا وإلى بلدي. كما أود أن أعرب لكم عن تأثري العميق بحفاوة الاستقبال الأخوي، الذي خصص لي وللوفد المرافق لي، من لدن فخامتكم والشعب الغابوني.

فخامة الرئيس،

تستمد العلاقات القائمة بين المملكة المغربية والجمهورية الغابونية قوتها ومتانتها من الإرث القيم الذي ساهم في تشييد صرحه كل من المغفور له، والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، والراحل فخامة الرئيس عمر بونكو أنديمبا، رحمهما الله. لقد تمكن هذان القائدان الكبيران من بناء علاقات استثنائية، تقوم على أسس الصداقة الخالصة والتضامن العميق، وتطابق وجهات النظر بشأن القضايا الاستراتيجية والمصالح المشتركة. إن الزيارات الثلاث التي قادتني إلى بلدكم الجميل، لهي خير دليل على حرصي الدائم، منذ اعتلائي عرش أسلافي الميامين، على العمل في سبيل تمتين وتوطيد الروابط المتميزة، التي تجمع المغرب والغابون. كما أنكم قد دأبتم، منذ توليكم رئاسة الجمهورية الغابونية، على العمل الحثيث من أجل تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين بلدينا.

وإننا معتزون بالغ الاعتزاز، لاختياركم المملكة المغربية كوجهة للقيام بأول زيارة رسمية لكم إلى الخارج، في شهر مارس 2010. وقد كان لتبادل هذه الزيارات، على أعلى مستوى، الفضل في إضفاء دينامية متجددة على وشائجنا الأخوية، ومواصلة الدفع بالتعاون الثنائي بين بلدينا إلى الأمام.

وفي هذا السياق، تم تحيين وإثراء الإطار القانوني لشراكتنا، بينما شهدت مختلف أشكال تبادل التجارب والخبرات فيما بيننا تطورا مطردا، واتسعت دائرة التعاون التقني اتساعا ملحوظا، كما تعمق التشاور السياسي بيننا، لاسيما على المستوى الشخصي، بكيفية مثمرة.

لقد شكلت أجواء الثقة والتفاهم الودي، التي تطبع علاقتنا، أرضية خصبة لتعزيز المبادلات الاقتصادية والتجارية بين بلدينا. وخير شاهد على ذلك، تنامي عدد المجموعات المغربية الكبرى

المتواجدة هنا بالغابون، حيث تستقطبها المؤهلات التي يزخر بها الاقتصاد الغابوني، وتستهويها جاذبية مناخ الأعمال في بلدكم. وتشمل هاته الاستثمارات الخاصة، القطاعات الاستراتيجية للمواصلات، والمالية والأبناك، والمناجم والصناعة. كما يبدي فاعلون مغاربة آخرون اهتماما ملحوظا ومتزايدا بالاستثمار في الغابون، لاسيما في قطاعات السكن والصناعة الفلاحية والاتصال. وتسهم كافة هذه المجموعات إسهاما فعالا في بلوغ الأهداف المتوخاة من «المخطط الاستراتيجي، من أجل غابون صاعد»، وهو عبارة عن خطة تتسم بالواقعية والطموح، والتناسق المحكم بين أعمدتها الثلاثة، ألا وهي الاقتصاد الأخضر والصناعة والخدمات. كما أود الإشادة بالعطاء المتميز للجالية المغربية المقيمة بالغابون، التي تسهم في تنمية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد الكبير. كما أنوه بالتوافد المتواصل للعديد من الطالبات والطلبة الغابونيين على المغرب، الذين يتابعون بنجاح دراستهم العليا والمهنية بالمملكة المغربية.

فخامة الرئيس،

أود أن أغتنم هذه اللحظة المتميزة، لأعرب لكم عن عميق تقديري لالتزامكم باستتباب السلم والأمن في قارتنا. فمنذ توليكم رئاسة بلدكم، وأنتم تحرصون على مواصلة الاضطلاع بالدور القيم الذي ما فتئ الغابون يلعبه، كأرض للحوار والوساطة، في سبيل إخماد بؤر التوتر، وتسوية النزاعات بين البلدان الإفريقية، وخير شاهد على ذلك، ما قمتم به في الآونة الأخيرة من تدخل شخصي، لحل الأزمة القائمة بجمهورية إفريقيا الوسطى. وإني لعلى يقين من أن المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، التي تترأسونها حاليا، ستتمكن خلال سنة 2013، من قطع أشواط هامة في إطار مسلسل التقريب بين شعوب وسط إفريقيا. كما يطيب لي أن أشيد بالدور المحوري الذي يضطلع به الغابون، ضمن المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، التي يوجد مقرها بمدينة ليبرفيل.

ومن منطلق إيمان المغرب بقيم السلم والأمن والاندماج والتنمية، التي تتبناها هاتان المنظمتان شبه الإقليميتين، فإنه يعرب عن استعداده التام لإقامة علاقات مؤسساتية معهما، لاسيما من خلال تخويل المملكة صفة ملاحظ. كما يقف المغرب والغابون جنبا إلى جنب، على الساحة الدولية، لخدمة أهداف التنمية المستدامة والسلم الشامل، وبلوغ الهدف المنشود لإعادة صياغة منظومة للحكامة العالمية، تضطلع فيه قارتنا الإفريقية بدور فعال.

فخامة الرئيس،

لي كامل اليقين أن زيارتي الحالية للغابون سوف تشكل، بفضل القرارات التي سنتخذها، والأعمال التي سنحددها، لبنة جديدة لها أهمية بالغة في تطوير العلاقات القائمة بين بلدينا، والمتميزة على الدوام بآفاقها الواعدة. ومن هنا سنتمكن من مواصلة تعميق وتوسيع شراكتنا التضامنية والمثمرة، والاعتماد على قدراتنا الذاتية للاستجابة للتطلعات المشروعة لشعبينا الشقيقين، المشهود لهما بمدى تشبثهما بالتعاون بين الدول الإفريقية.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف تكريما وتقديرا لفخامة السيد علي بونكو أنديمبا، وإكبارا للصداقة المغربية الغابونية و لازدهار شعبينا الشقيقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

خطاب جلالة الملك
في مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه الرئيس الإفواري

أبيدجان - 19 مارس 2013

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس الجمهورية،

حضرات السيدات والسادة رؤساء مؤسسات الجمهورية،

السيد الوزير الأول، حضرات السيدات والسادة،

يسعدنا أن نوجد اليوم بين ظهرانيكم في جمهورية الكوت ديفوار، هذا البلد الكبير الذي يكن له المغاربة خالص مشاعر المودة والأخوة وكامل التقدير. إن حرارة الاستقبال الذي خصصتموه لنا، فخامة الرئيس، وكذا حكومتكم وشعبكم، لخير دليل على متانة الأواصر التي تجمع بلدينا وعلى الطابع الخاص الذي يميز علاقاتهما.

فخامة الرئيس،

إن زيارتنا هاته لجمهورية الكوت ديفوار، الأولى من نوعها، لتكتسي أهمية خاصة ومتميزة، لكونها تشكل تواصلا متجددا يؤسس، في نفس الوقت، لمشروع مستقبل مشترك. إنه تواصل بين بلدين شقيقين، يعتزان بالعلاقة التاريخية المتميزة والنموذجية، التي نشأت بينهما، منذ استرجاع استقلالهما. وإن الفضل في إرساء أسس هذه العلاقة القائمة على الصداقة والثقة المتبادلة، يرجع إلى قادة ماهدين، وهم جدنا المغفور له جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، والرئيس الراحل فيليكس هوفويت بوانيي، تغمدهم الله جميعا بواسع رحمته.

إن لقاءنا اليوم يتزامن مع إقدام جمهورية الكوت ديفوار، على الطي النهائي للصفحة القاتمة التي عاشتها في السنوات العشر الأخيرة، والتي جعلتها عرضة لأبشع مظاهر التفرقة، ولمآسي العنف المسلح. وطوال هذه المرحلة الأليمة، ما فتئ المغرب يؤكد على تضامنه الدائم مع الكوت ديفوار وهي تعيش هذه الظروف العصيبة، كما قدم دعمه القوي للمجهودات المبذولة في أفق تمكين مسار الانتقال الديمقراطي، الذي طالما تمت عرقلته، من تحقيق أهدافه، وذلك في نطاق احترام إرادة الشعب الإيفواري الشقيق والشرعية الدولية.

وخير دليل على التزام المغرب الراسخ، في هذا الشأن، مساهمته منذ سنة 2004، في «عملية الأمم المتحدة بالكوت ديفوار» ومشاركته فيها بتجريدة عسكرية.

فخامة الرئيس،

منذ انتخابكم المستحق والمشهود له، لتقلد المهام العليا لبلدكم، اضطلعتم بجرأة وحزم بالمهمة التاريخية التي أسندت إليكم للنهوض ببلدكم العظيم. وترتكز هذه المهمة على المقومات الأساسية الثلاثة التي قمتم أنتم بتحديدها:

- استتباب الأمن في الأراضي الإيفوارية بأكملها وإعادة تكوين الجيش الوطني،
- المصالحة الوطنية وتطبيع الحياة السياسية، الضروريين بالرغم من صعوبة تحقيقها،
- وأخيرا، الإقلاع الاقتصادي، لاستثمار الخبرة والمؤهلات التي تتوفر عليها الكوت ديفوار.

وسيجد بلدكم في المملكة المغربية، خير سند وأفضل شريك، فيما يتعلق بهذه الملفات الثلاثة، كما سيظل وفيا لالتزاماته تجاه الكوت ديفوار الشقيق، ولتضامنه معه. ومن ثم، فإننا نعتبر أن هذه الزيارة، ستعمل أيضا على تكريس مشروع مستقبلي يخدم شعبينا. كما أننا مدعوون إلى الحفاظ على الأواصر المتينة التي تجمعنا والعمل على توطيدها، وذلكم بهدف تجسيد الأخوة المغربية الإيفوارية في أسمى صورها. وإنه لمن واجبنا أن نعمل على تعميق وتوسيع التعاون بيننا، وإرسائه على قواعد متجددة، حتى يتسنى لنا مواجهة التحديات، وتحويل إطارنا التشاركي إلى فرص حقيقية للتبادل، ولتحقيق التنمية والازدهار لبلدينا. ففي هذا السياق، يشكل انخراط مجتمع الأعمال رافعة أساسية للتنمية، وخلق فرص الشغل وعاملا ضروريا لتقوية الشراكة.

وفي ذات السياق، نسجل وبكل ارتياح، أنه منذ سنة 2011، حلت مؤسسات ومجموعات مغربية استثمارية في بلدكم، الذي عرف تحت قيادتكم الرشيدة، طريقه نحو تنمية دائمة. وقد تم، في هذا الإطار، عقد العديد من الشراكات فيما يخص القطاع البنكي، كما تم إطلاق مشاريع في ميادين البناء، وصناعة الإسمنت، في الوقت الذي تواكب فيه التمويلات المغربية إنجاز مشاريع مختلفة في قطاع البنيات التحتية. وإننا لعلى يقين، أنه بإرادتنا المشتركة، ستعرف هذه الدينامية، لا محالة، استمرارية في السنوات المقبلة. كما أننا قررنا أن نولي عناية خاصة للبعد البشري، لكونه يمثل الحجر الأساس في التعاون بين المغرب والبلدان الإفريقية الشقيقة. وفي هذا الإطار أيضا، يمكن توطيد التعاون وتوسيع آفاقه في ميادين شتى، وذلك بهدف ترسيخ الثوابت التي تقوم عليها شراكة تسعى إلى النهوض بالتنمية المستدامة.

فخامة الرئيس،

إننا نشيد بحرارة بالمجهودات الحميدة التي ما فتئتم تبذلونها في سبيل استتباب الأمن في منطقة إفريقيا الغربية، وإن تجديد الثقة في شخصكم على رأس منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية لهو اعتراف مستحق بالنتائج الملموسة التي توصلتم إليها، والتي نتطلع من خلالها إلى إيجاد حل للأزمة في مالي الشقيقة.

وكما سبق أن ذكرنا، في رسالتنا الموجهة خلال الشهر المنصرم، إلى رؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، الملتئمين تحت رئاستكم بياموسكرو، فإن الدول المغاربية، وبلدان إفريقيا الغربية والساحل، وتلك المطلة على المحيط الأطلسي، تشكل كلها منطقة شاسعة ذات ارتباطات قوية ومتداخلة وتكامل حقيقي.

ولهذا الاعتبار، شرعت المملكة المغربية في تعميق ملموس لتعاونها المؤسساتي مع بلدان إفريقيا الغربية، وتوطيد الحوار معها.

ولنفس الاعتبار أيضا، نأمل أن نعمق التشاور السياسي البناء مع فخامتكم حول القضايا الأساسية، التي تهم الأمن والاستقرار الجماعي في شبه منطقتينا الإفريقيتين، والتي تتقاسم نفس المصالح الاستراتيجية.

وختاما، نود أن نجدد عزم المملكة المغربية الأكيد، على تشييد نموذج مثمر ومزدهر مع الكوت ديفوار الشقيقة، يكون رمزا للتعاون جنوب-جنوب في إفريقيا، خدمة لتقدم وسعادة شعبينا.

حضرات السيدات والسادة،

أدعوكم للوقوف تكريما لفخامة الرئيس الحسن واتارا، ولأواصر الأخوة والتضامن القائمة بين المغرب والكوت ديفوار، وكذا لمزيد من التقدم والازدهار لصالح شعبينا الشقيقين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في القمة العادية لرؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية

كوتديفوار ـ ياموسكرو ـ 27 فبراير 2013

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس الحسن وترا، الرئيس الدوري لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية،

أصحاب الفخامة السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

السيد كادري ديزيري أودراؤوغو، رئيس لجنة منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يسرنا أن نتوجه إلى الحضور الكرام في هذه الدورة العادية لرؤساء دول وحكومات منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، المنعقدة في ياموسكرو في دولة الكوت ديفوار الأثيرة لدى كل المغاربة، متمنين لكم كامل النجاح في أشغالكم الهامة. كما يسعدنا كثيرا أن تتاح لنا هذه الفرصة الجديدة لنتقاسم معكم، أصحاب الفخامة والمعالي، جملة من الأفكار والملاحظات والاقتراحات.

فخامة الرئيس، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

نود قبل كل شيء أن نؤكد بكل قوة مدى القيمة الاستراتيجية التي يوليها المغرب لعلاقاته التفضيلية مع منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية ومع كل البلدان الأعضاء فيها.

إنها علاقات نسجها التاريخ العريق الغني بشتى المبادلات، وبأواصر اللحمة والقرابة، والقيم الثقافية والدينية المشتركة، علاقات ترسخت عبر المؤسسات منذ استقلال بلداننا، ثم توطدت وتطورت وتم إغناؤها على مر العقود الأخيرة، بفضل تضامن نموذجي وتعاون خاص بين دول الجنوب، خدمة لمصالح كل شعوبنا.

فمنذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين، ونحن نولي عناية خاصة لهذا المحور الأساسي في العلاقات الخارجية للمملكة المغربية، وللفلسفة الخاصة التي تغذيه ولما يطبعه من إنجازات في حقل التنمية البشرية.

فبفضل هذا العمل المشترك والمتقاسم، استطاع اليوم آلاف الطلبة المنحدرين من غرب أفريقيا والمستفيدين من منح دراسية مغربية، متابعة دراستهم في الجامعات والمعاهد العليا المغربية، في حين تتعزز فيه برامج ثنائية للتعليم والتكوين المهني.

ومن ناحية أخرى، تم إطلاق وإنجاز العشرات من مشاريع التعاون في ميادين تتسم بالأولوية في الفلاحة والماء والكهربة والتربية والصحة.

إن دول منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية تستقبل حاليا، بشكل منتظم، رحلات الخطوط الملكية المغربية، فيما ستفتح آخر خط جوي لها نحو الرأس الأخضر في الأيام القليلة القادمة.

أما الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، فقد تطورت بدورها في السنين الأخيرة، بحيث أصبح المغرب يحتل الدرجة الأولى بين المستثمرين الأفارقة في هذه المنطقة. فاستثمارات الخواص من المغاربة بدأت تغطي مجالات متعددة مثل البنكية والمالية والتأمين والاتصالات والبنيات التحتية والسكن والمناجم. كما فتحت آفاقا واعدة في مجال «الاقتصاد الأخضر» المناسب لأراضي غرب أفريقيا.

فخامة الرئيس، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

وفي هذا المقام، نود أن نعرب لكم عن أملنا الوطيد في رؤية الدول المغاربية وهي تتوجه إليكم قريبا، متحدة ومتضامنة وملتزمة ببناء علاقات إقليمية مثمرة ومستقبلية مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

فإذا كانت بلدان الاتحاد المغاربي الخمس، رغم كل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، قد تمكنت من تطوير الحوار مع دول غرب البحر المتوسط الخمس، وذلك منذ مدة ليست بالوجيزة، وكذلك مع الاتحاد الأوربي، فلماذا تتردد لفتح نفس الحوار مع دول الجوار الأقرب إليها في الجنوب، وهي التي تشاركها نفس التحديات والتهديدات، وتجمعها بها أواصر الأخوة والقرب وامتلاك إمكانات مشتركة، فمن الشمال إلى الجنوب، ومرورا بالدول المغاربية وصحرائها، وبمناطق الساحل الكبير، وبأراضي غرب إفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي، تتشكل منطقة شاسعة تتداخل فيها ارتباطاتها وتأثرها المتبادل وتكاملها، بشكل متزايد. وبالرغم من أن العوامل الطبيعية والمناخية قد طبعت إطارنا الجغرافي بالتنوع الذي قامت عليه أوطاننا وتفاعلت معه بلداننا، فإن مجالاتنا في الشمال وغرب أفريقيا وكذا ساكنتها، تواجه تحديات مشتركة وتعيش رهانات متقاطعة سواء تعلق الأمر بالتنمية المستدامة أو بالأمن الجماعي. وتبقى الأجوبة الدائمة والإيجابية لهذه التحديات رهينة بتضافر الجهود التي علينا أن نبذلها في إطار من التناسق والتكامل.

إن الأزمة الحادة التي هزت دولة مالي الشقيقة لدليل واضح على عدم جدوى المقاربات الجزئية والانتقائية، أو الردود المجزأة لمواجهة واقع معقد ومتعدد الأبعاد، واقع يشكل خطرا على المنطقة برمتها. وقد أبانت هذه الأزمة عن وجوب اعتماد استراتيجية شاملة تعتمد على العمل الجماعي الذي ما فتئ المغرب ينادي به منذ سنوات عديدة. لقد استغلت الجماعات الظلامية المسلحة السنة المنصرمة كل أشكال الهشاشة المتفاقمة التي طالت دولة مالي والتي زادت من حدتها الانقسامات السياسية والخلافات العسكرية، ففرضت سيطرتها على شمال البلاد بأكمله، في فضاء متشابك من التحالفات المحلية والنزعات العرقية والمصالح اللامشروعة، فتمكنت من إخضاع أهاليها «لقوانين وقواعد» همجية غريبة كليا عن الممارسات الإسلامية العريقة التي اعتمدتها المنطقة منذ قرون في جو يطبعه الانسجام والتناسق.

ونظرا لموقعها على خط تنشط فيه حركات تتخطى الحدود الدولية لتهريب الأسلحة والمخدرات والأموال غير المشروعة والهجرة السرية، تحولت منطقة شمال مالي إلى منطقة «خارج القانون»، وقبلة لعديد من الجماعات الإرهابية المستقلة المشكلة من عناصر تنتمي لجنسيات مختلفة تسعى إلى تحقيق أهداف وغايات تتجاوز بكثير الأراضي المالية. وبالفعل، فإن الهجوم العسكري الكبير الذي شن على جنوب مالي في العاشر من يناير المنصرم، لم يشكل خطرا فعليا على دولة مالي فحسب، مهددا بانهيار كيانها، بل مثل أيضا خطرا حقيقيا على دول الجوار والمنطقة بأكملها.

كما شكل هذا الاختراق تحديا حقيقيا بالنسبة للمجموعة الدولية التي سبق لها، بضعة أيام قبل ذلك، أن اعتمدت، ضمن القرار 2085 لمجلس الأمن، استراتيجية واضحة المعالم ومتناسقة المضامين، استراتيجية كفيلة بتمكين دولة مالي الشقيقة من استرجاع سيادتها الوطنية ووحدتها الترابية وإعادة نظامها الدستوري إلى نصابه.

وقد تم التأكيد، في هذا القرار الملزم الصادر عن مجلس الأمن والمعتمد إبان الرئاسة المغربية للمجلس، على أن الأزمة في مالي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ينبغي لكافة الدول الأعضاء حشد الجهود للتصدي له.

وأود في هذا الصدد الإشادة بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لالتزامها الرائد بالوقوف إلى جانب دولة مالي الشقيقة ولتقييمها الوضع القائم تقييما شموليا عادلا ووجيها، فضلا عن تعبئتها الحازمة على الصعيد الدولي، ولقدراتها التي مكنتها من الرد بالسرعة المطلوبة على الرغم من المعيقات العديدة التي اعترضت سبيلها من حيث اللوجيستيك والتمويل.

وقد كان لعطائكم الفضل في إغناء المجهود الفكري المبذول على الصعيد الدولي وتحديد موقف مجلس الأمن في هذا الشأن. كما أسهمت تعبئتكم إلى جانب القوات الفرنسية والمالية والتشادية في تحرير أقاليم ومدن تقع شمالي مالي وتسريع وتيرة تفعيل القرار 2085 في أبعاده الثلاث السياسية والأمنية والإنسانية. وفي الوقت الراهن، الذي يدشن فيه مسلسل تسوية الأزمة في مالي مرحلة إجرائية جديدة ومختلفة، فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مدعوة إلى مواصلة جهود الوساطة والتيسير والحماية وتوطيد الاستقرار في فترة ما بعد النزاع.

وسوف تكون مبادرات المجموعة خلال الأطوار المصيرية والحساسة القادمة، حاسمة لمواكبة مالي، البلد ذي السيادة الكاملة، من أجل تفعيل «خارطة الطريق للفترة الانتقالية» وتحقيق مختلف الأهداف المسطرة من قبل مجلس الأمن. كما سيكون لكم دور أساسي في تحقيق الهدف المنشود المتمثل في تحويل المهمة الدولية لدعم مالي إلى عملية أممية لحفظ السلم تعمل بموجب انتداب محدد على توطيد الاستقرار في مالي.

ولن يتسنى للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من الناحية الموضوعية، الاضطلاع بهذه المهمة التاريخية في غياب دعم سياسي ومالي ولوجيستيكي وازن ومناسب.

وبهذا الخصوص، ستواصل المملكة المغربية تحمل المسؤوليات المنوطة بها على الوجه الأكمل، سواء على الصعيد الثنائي باعتبارها جارا يؤمن بقيم التضامن، أو على المستوى الدولي باعتبارها شريكا يتوخى استتباب السلم والأمن في المنطقة.

وإيمانا منه بضرورة التصدي لتهديد شامل عن طريق رد شامل، وباعتباره من بين أشد المدافعين عن المقاربة التي تتبناها شبه منطقتكم، فلن يدخر بلدي جهدا لمواصلة تقديم الدعم للشعب المالي الشقيق في هذه المرحلة بالغة الحساسية وشديدة الاضطراب من تاريخه، حرصا منه على مواصلة العمل متعدد الأشكال الذي يقوم به بتشاور وثيق مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة.

وفي سياق القرار الذي كان المغرب قد اتخذه في حينه، بإرسال مساعدات إنسانية عاجلة للتخفيف من معاناة الآلاف من الماليين المهجرين إلى جنوب مالي أو اللاجئين إلى موريتانيا والنيجر وبوركينافاصو، فإنه سيظل يولي اهتماما بالغا للوضع الإنساني المقلق الذي يعيشه هذا البلد.

وبخصوص دعم التنمية، فإن المملكة المغربية عاقدة العزم على تمتين الروابط التقليدية للتعاون التقني التي تجمعها بمالي بالنظر إلى الاحتياجات الملحة والمستجدة التي يعرفها هذا البلد الشقيق في الميادين الاجتماعية والاقتصادية وفي مجال التكوين.

وفي سياق مساندة الجهود الخيرة التي تبذلها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، فإن المغرب سيعمل على دعم المسلسل الضروري للمصالحة الوطنية في مالي والمنفتح على كافة الحساسيات التي تتعهد باحترام الوحدة الترابية، بعيدا عن اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف المسلح ودون أي اشتراطات. كما يأمل المغرب، على وجه الخصوص، العمل في إطار التقيد الصارم باحترام السيادة الكاملة لمالي ولحرية الاختيار لدى الماليين، على دعم أشغال «اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة» المنصوص عليها لهذا الغرض.

ويكتسي إقرار كافة الفاعلين الماليين للنموذج المراد بناؤه والمراحل الواجب قطعها والوسائل اللازم تفعيلها أهمية قصوى. ذلك أن هذا الأمر لن يمكن من تجاوز التشنجات ونزاعات الماضي التي تزداد حدة وتفاقما بفعل الأحقاد والضغائن الناجمة عن الوضع الحالي فحسب، بل سيكون حافزا على العمل في أجواء مطبوعة بتهدئة الخواطر وإرساء أسس وحدوية سليمة ودائمة، لبناء حكامة وطنية سياسية ومجالية، تتماشى مع المعطيات الجغرافية والاقتصادية والثقافية لمختلف المناطق في البلاد.

وختاما، سيظل المغرب حريصا على اعتبار الوضع الأمني في مالي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا، حسب تصوره، بالوضع القائم في المنطقة برمتها، يندرج ضمن أولويات دبلوماسيته، سواء داخل المنتظم الأممي أو في أي سياق آخر.

كما أن المغرب يحدوه نفس المسعى المطبوع بروح الإرادة والالتزام، فيما يقوم به إزاء دولة غينيا بيساو الشقيقة التي تعيش وضعا سياسيا وأمنيا مقلقا للغاية. وبهذا الصدد، يتابع المغرب بدافع من التعاطف الجهود المبذولة من لدن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ويواكب بقوة المبادرات الإقليمية والدولية الداعمة لانتقال ديمقراطي تطبعه المصداقية ويهدف إلى تعزيز المؤسسات وتوطيد الاستقرار الأمني.

فخامة الرئيس، أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب ليعرب عن ارتياحه للأشواط التي قطعتها مجموعتكم منذ إنشائها عام 1975، وكذا لما عرفته المهمة الموكلة إليه من توسيع تدريجي ووجيه لنطاق الاختصاصات المنوطة بها.

وتشكل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، اليوم إطارا يؤلف بين التطلعات المشروعة لشعوب منطقة غرب إفريقيا وفاعلا متميزا بالنسبة لشركائه الأفارقة والدوليين.

وفي ضوء التطورات المسجلة والطموحات المشتركة، أؤكد اليوم الإرادة التي تحدو المملكة المغربية لتعميق التعاون القائم مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، من خلال فتح آفاق جديدة أمام وضعها كعضو مراقب، الشيء الذي سيضفي عليه مضامين عميقة ومتميزة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإستراتيجية.

وانطلاقا من المكاسب التي تحققت إلى حد الآن، سنتمكن من بناء شراكة متميزة ومواتية ومشبعة بروح الإرادة القوية والتضامن، لما فيه صالح شعوبنا الستة عشر وازدهارها، وتحقيقا لأهداف التقدم والاستقرار بها. أشكركم على حسن انتباهكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في القمة 14 لرؤساء دول وحكومات الفرنكفونية

كنشاسا ـ 13 أكتوبر 2012

« الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السيد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

حضرات السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات

السيد الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية،

حضرات أعضاء الوفود المحترمين، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن تنعقد القمة الرابعة عشرة للفرنكفونية لأول مرة على الأراضي العزيزة لإفريقيا الوسطى، وبالتحديد بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة. وأود أن أعبر عن عميق امتناني لأخي فخامة الرئيس جوزيف كابيلا، ولشعبه الكبير على كرم الضيافة وحسن تنظيم هذه القمة. ومما لاشك فيه أن الرئيس كابيلا سيقدم خلال ولايته مساهمة متميزة ويعطي دفعة قوية للعمل الفرنكفوني، ليضفي عليه مزيدا من النجاعة ووضوح الرؤية. كما أود أن أنوه بما أبداه أخي العزيز فخامة السيد عبدو ضيوف، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكفونية، من حزم وعزم وما بذله من جهد دؤوب لتفعيل القرارات الصادرة عن القمة السابقة وتوفير الظروف المواتية لإنجاح اجتماعنا هذا.

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تنعقد قمة كنشاسا في الوقت الذي تهتز فيه بعض المناطق في قارتنا الإفريقية بفعل ما تعرفه من تطورات خطيرة وأزمات عميقة.

إن ما يشغل بالي بصفة خاصة هو الوضع الحرج لدولة مالي الشقيقة، العضو الفاعل في منظمتنا، الذي يجمعه بالمغرب تراث تاريخي قوي وعلاقات ثقافية ودينية عميقة ومتينة.

إن المملكة المغربية، العضو غير الدائم بمجلس الأمن تتحرك من أجل بلورة عمل جماعي، تشاوري وملائم كفيل بتمكين هذا البلد الشقيق من الاهتداء مجددا إلى سبيل الوحدة والاستقرار داخل حدوده المشروعة، وإرساء القواعد اللازمة لرجوع النظام المؤسساتي بشكل دائم لما فيه خير الشعب المالي الشقيق.

إن بلادي، إذ تسجل النداءات المعبر عنها مؤخرا في هذا الاتجاه من طرف السلطات الانتقالية المالية وكذا المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، فإنها تشجع كل الفرص لإقامة حوار جدي

يندرج في هذا الإطار، وتؤيد في الوقت ذاته القرارات الدولية والإقليمية ذات الصلة، التي من شأنها أن تفضي بشكل فعال وعملي إلى تمكين الدولة المالية من ممارسة سلطتها كاملة على مجموع ترابها الوطني. إن ما تطرحه الأزمة من رهانات يتجاوز بطبيعة الحال حدود هذا البلد الشقيق ويهم مباشرة دول منطقة الساحل والصحراء، ودول الجهة المغاربية والإفريقية الغربية.

وفي هذا الصدد فإن المغرب يعبر عن ارتياحه لإقدام الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا على تعيين السيد رومانو برودي، مبعوثا خاصا له في الساحل. ويتعين علينا جميعا أن نساعده على النجاح في مهمته الدقيقة، حتى يتسنى له تعبئة وتنسيق الجهود الدولية بهدف التنفيذ الفعلي «لاستراتيجية الأمم المتحدة من أجل الساحل» في قلب هذه المنطقة الإفريقية.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الحالة المؤلمة لمالي تعد تجسيد حيا لمدى خطورة الوضع الذي تتداخل فيه مختلف الأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية.

إن الحروب والأخطار النووية والأنشطة الإرهابية لم تعد مصدر التهديد الوحيد الذي يحدق بالسلم والأمن الدوليين. ذلك أن استمرار الأزمة الاقتصادية والمالية وحالة الترقب التي يعرفها الاقتصاد العالمي وما يكتنفه من آفاق مظلمة وتفاقم المخاطر والمستويات غير المقبولة للبطالة وتعاظم معدلات الهجرة والآثار المدمرة للتغيرات المناخية، كلها عوامل قد أضحت تشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار عبر العالم.

لذا، فإنني أنوه بالاختيار السديد للمواضيع التي سيتطرق لها هذا الاجتماع والتي تبرز العلاقة السببية القائمة بين الرهانات الاقتصادية والبيئية المطروحة والحكامة الدولية.

فعلى صعيد قارتنا التي تشهد انخراط المنظمة في العديد من الأوراش المفتوحة بها، والرامية إلى توطيد دعائم السلم والنهوض بقيم التضامن، يحدو السكان انتظارات كبرى من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ومن حيث التطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة.

إن الانخراط التام في المجهودات المبذولة على الصعيد العالمي بهدف رفع التحديات الكونية، الاقتصادية منها والبيئية، يعد مناسبة سانحة بالنسبة لمنظمتنا للتقرب أكثر من الشعوب التي تتولى تمثيلها. إن هذا التحول وهذه الدينامية اللذين نتطلع إليهما كفيلان بإحداث دوائر أخرى للمصالح المشتركة - بغض النظر عن تقاسم اللغة والثقافة - سنتمكن في إطارها من تطوير أشكال جديدة للتضامن ومشاريع للتعاون والعمل المشترك والاندماج.

لذا، فنحن مدعوون بحكم ذلك كله إلى تعزيز بعد « التنمية المستدامة» الذي ينطوي عليه عمل منظمتنا، وذلك من خلال تزويدها بالآليات الضرورية في هذا الشأن. ومن هذا المنطلق، سيتأتى لمنظمتنا أن تسهم أكثر وبشكل أفضل في بلورة المسلسل الرامي إلى إعادة بناء العلاقات الدولية على أسس جديدة وإرساء دعائم منظومة للحكامة من شأنها أن تمكن الدول النامية، لاسيما تلك الموجودة بالقارة الإفريقية، من الإسهام الفاعل في حل المعضلات العالمية.

السيد الرئيس، أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب الذي انخرط بشكل ملفت للنظر في مختلف مراحل التطور التدريجي الذي عرفته المنظمة الدولية للفرنكفونية، واثق تمام الثقة بقدرة هذه المؤسسة على التكيف مع التحولات القوية والتقلبات العميقة التي يشهدها العالم.

لذا، يتعين علينا أن نتحلى بروح الإبداع والابتكار للانكباب داخل منظمتنا على تطوير هياكل للتفكير والعمل لتتمكن من الاضطلاع بالدور الذي أناطه بها مؤسسوها والمتمثل في الإسهام في إقرار السلم وتعزيز التنوع وتحقيق التنمية عبر العالم.

ولن يدخر المغرب جهدا للعمل الفردي والجماعي جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الغاية النبيلة.

شكرا لكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك إلى المشاركين في الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ـ 28 شتنبر 2012

« (...)

السيد الرئيس،

لقد عرفت قارتنا الإفريقية، خلال السنة المنصرمة، تفاقما خطيرا للأوضاع في بعض المناطق، وعلى الخصوص، في منطقة الساحل والصحراء، جراء الأعمال الإجرامية والإرهابية والانفصالية، التي أصبحت تهدد استقرارها.

وتوجد جمهورية مالي الشقيقة في خضم أحداث تهدد كيانها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. فبالرغم من المجهودات الصادقة التي تقوم بها دول المنطقة، بما فيها المغرب، وكذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، يبقى إسهام الأمم المتحدة ضروريا من أجل خلق توافق وطني، لتجاوز الأزمة السياسية، ومواجهة المد الانفصالي في الشمال. ولن يتأتى ذلك، إلا عبر مجهود مركز ومستقل لمنظمتنا.

وأود في هذا السياق، أن أجدد لأشقائنا في مالي، التزام المغرب بالاستمرار في مد المعونة والتأييد الفعال لهم لإنجاح المسار السياسي، والحفاظ على وحدتهم الوطنية والترابية.

وفي نفس الوقت، تثمن المملكة المغربية التقدم الملحوظ الذي تحقق في عدة مناطق بالقارة الإفريقية، وخاصة في الكوت ديفوار والكونغو الديمقراطية الشقيقتين، على درب المصالحة الوطنية، والممارسة السياسية الطبيعية.

كما يجدد المغرب التزامه الراسخ، بمواصلة برامج التعاون والتضامن مع مختلف البلدان الإفريقية الشقيقة، وفق صيغ متجددة وناجعة للتعاون جنوب - جنوب، وفي خدمة المواطن الإفريقي.

(...).»

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية

أروشا ـ 31 مايو 2012

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

فخامة السيد رئيس جمهورية تانزانيا المتحدة،

أصحاب الفخامة والمعالي، رئيسة ورؤساء الدول والحكومات،

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أتوجه بهذا الخطاب إلى الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية، التي تلتئم هذه السنة على أرض جمهورية تانزانيا الشقيقة.

وأود بداية أن أعبر لفخامة الرئيس جاكايا أمريشو كيكويتي، ولشعب وحكومة تانزانيا، عن امتنان المملكة المغربية، على احتضانهم لهذا الملتقى الإفريقي، الذي سيخصص للتحديات المطروحة أمام قارتنا، وللفرص المتاحة أمامها، وكذا للمكانة التي ينبغي أن تتبوأها في عالم مطبوع بشتى التحولات.

كما نعبر لمحافظي البنك الإفريقي للتنمية، ولمجلسه الإداري ولرئيسه، عن تنويهنا بالجهود القيمة التي يبذلونها، ولما وفروه لهذه الاجتماعات من أسباب النجاح.

وأغتنم هذه المناسبة، للإشادة أيضا بتسييرهم الجيد لهذه المؤسسة، وهو ما مكنها من تعزيز مكانتها كأول بنك للتنمية في قارتنا، بالرغم من الظرفية الصعبة التي يجتازها الاقتصاد العالمي.

وإننا لواثقون من أن هذه المؤسسة، بفضل تعبئة كل كفاءاتها وطاقاتها، ستتمكن من الحفاظ على مكتسباتها، واستشراف مستقبلها بمزيد من التفاؤل، وتوسيع إشعاعها على الصعيدين القاري والدولي.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن اجتماعاتكم لهذه السنة، تأتي في سياق اقتصادي دولي يتميز باستمرار تداعيات الأزمة العالمية، وما يواكبها من تخوفات ومخاطر، ومن عدم وضوح الآفاق المستقبلية المتعلقة بالنمو والانتعاش الاقتصادي.

وإذا كانت اقتصادياتنا ما تزال تظهر قدرتها المتميزة على مواجهة هذه الإكراهات، مما مكن إفريقيا من تبوئ المرتبة الثانية بعد آسيا من حيث معدلات النمو، فإن قارتنا ليست بمنآى عن تداعيات الأزمة العالمية الراهنة.

وبينما تسجل بعض الاقتصاديات الإفريقية معدلات نمو جد مرتفعة، فإن العديد من الدول قد تخلف، مع الأسف، موعدها مع أهداف الألفية للتنمية، لاسيما في ظل استمرار ارتفاع معدلات الفقر بها، بالرغم مما تزخر به قارتنا من موارد طبيعية وبشرية هائلة، وما تعرفه من دينامية عميقة للتغيير. لقد فرضت إفريقيا وجودها اليوم، كقارة منفتحة على المستقبل، قادرة على الانخراط في مجالات قطاعية متميزة بالحيوية، كالبنيات التحتية والتكنولوجيات الحديثة، والطاقات المتجددة والسياحة.

بيد أنها توجد اليوم مجددا في مفترق الطرق. فهي تشكل فضاء شاسعا يزخر بالعديد من الفرص الاقتصادية، وقطبا حقيقيا للنمو في أعلى مستوياته. وهي في نفس الوقت، في حاجة إلى انطلاقة تنموية جديدة، وإلى تعبئة قوية لمواردها البشرية والطبيعية، متطلعة بكل أمل، إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي. لذا، فإن الدول الإفريقية مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى تأهيل مواردها البشرية،ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، ووضع سياسات اقتصادية واجتماعية ملائمة، ومحفزة للاستثمار والتشغيل والنمو الشامل. وإذا كان المغرب قد استطاع، بصفة عامة، مواجهة انعكاسات الأزمة العالمية، فلأنه اختار،بكل وعي، النهج القويم للتنمية المندمجة والحكامة الاقتصادية الجيدة، حريصا على تحقيق الانسجام والتكامل بين الأبعاد المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب، سواء بفضل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها سنة 2005 ، أو من خلال فتح وإنجاز العديد من الأوراش الكبرى، في مجالات البنيات التحتية، واعتماد استراتيجيات قطاعية طموحة، وإصلاح منظومة التربية والتكوين، وتوسيع التغطية الصحية، قد تمكن من توطيد دعائم نموذج تنموي متوازن ومندمج، محققا بذلك تقدما ملموسا في مجالات الرفع من الدينامية الاقتصادية، ومحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء.

كما أن الإصلاحات المؤسساتية التي أقدمت عليها المملكة مؤخرا من خلال إقرار دستور جديد، كرست هذا الخيار الذي لا رجعة فيه، ومكنت البلاد من مرجعية متكاملة ومتقدمة في مجال الحكامة الاقتصادية.

وفي هذا الإطار، فقد تم ترسيخ مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي، والحق في الملكية، وحرية المبادرة، والمنافسة الحرة، فضلا عن تكريس مبادئ توازن المالية العمومية، واستقلالية البنك المركزي وسلطات التقنين والضبط والهيئات المكلفة بالحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية. كما تمكنت المملكة من تعزيز منظومتها الوطنية في مجال الشفافية ومحاربة الرشوة، وتكريس ميثاق رائد للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تضع القارة، التي تنتمي إليها، في صلب اهتماماتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. فالمغرب حريص أشد ما يكون الحرص على تفعيل تعاون ناجع ومتضامن مع أشقائه الأفارقة، وبصفة أكثر شمولية، على صعيد الشراكات القائمة بين دول الجنوب.

ومن هذا المنطلق، فقد أكد المغرب، على الدوام، التزامه بتحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، من خلال إطلاق العديد من المبادرات والأنشطة الملموسة، واعتماد التنمية البشرية والمستدامة لفائدة القارة الإفريقية والإنسان الإفريقي.

وإن المغرب، الذي يعتز بدعمه لكافة الحركات التحررية الأصيلة، منذ حصوله على الاستقلال، لن يدخر اليوم أي جهد لتقاسم تجربته وخبرته مع الدول الإفريقية الشقيقة، في كافة الميادين التنموية.

ذلكم هو النهج الذي اعتمده المغرب مع عدد من البلدان الإفريقية الشقيقة، في القطاعات الاجتماعية الأساسية، وفي مختلف الميادين المرتبطة بالتكوين والتعاون التقني، الذي يسعى المغرب إلى توسيع فضاءاته ليشمل قطاعات الاستثمار المنتج والنقل الجوي والبحري والخدمات المالية والبنكية.

إننا نضع العنصر البشري في صلب الإصلاحات والاستراتيجية التنموية التي نقدم عليها. كما نبوئه أيضا مكانة محورية في الشراكات التي يقيمها المغرب مع نظرائه من الدول الإفريقية، سواء على الصعيد الثنائي، أو في إطار التعاون الثلاثي.

كما أننا نعتبر هذه العلاقة التي تجمع المغرب بشركائه في إفريقيا، نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب-جنوب، ورصيدا ثمينا لشعوبنا. لذا ينبغي العمل على تعميقها، وإفساح المجال أمامها للاستفادة من إمكانات جديدة، وأشكال مبتكرة للعمل المشترك، بما يخدم مصالح الشعوب الإفريقية، ويساهم في تحقيق الرخاء والازدهار لها.

إن الأمر يتعلق بمطلب جوهري، يسائل الحكومات والفاعلين المؤسساتيين، شأنهم في ذلك شأن المجتمع المدني والقطاع الخاص في إفريقيا، ويطالبهم بتكثيف هذا التعاون، وضمان شروط استمراريته، وجعله أكثر دقة ونجاعة.

ذلك أن تعميق التعاون الإفريقي والشراكة بين دول الجنوب، لا يعد ضرورة أخلاقية فحسب، بالنظر إلى القيم التي نتقاسمها، وإنما هو أيضا شرط من الشروط الأساسية لبلوغ النجاعة والفعالية المنشودتين. إنه توجه لا محيد عنه، في إطار السعي إلى تعبئة كافة الطاقات الإفريقية لخدمة التنمية المنسجمة والمستدامة في إفريقيا. كما ينبغي الإقرار بأن الأمر يتعلق بمجال يتعين علينا أن نتحلى فيه بالمزيد من الإقدام والابتكار.

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نثمن قرار البنك الإفريقي للتنمية، الذي يغتنم مناسبة انعقاد هذه الاجتماعات السنوية، لإغناء المسلسل الرامي إلى بلورة استراتيجيته العشرية الجديدة للمدى البعيد 2013 ـ 2022.

وإن المملكة المغربية لمقتنعة بأن هذه الاستراتيجية ستشكل إطارا مرجعيا بالغ الأهمية، سواء لعمل مجموعة البنك الإفريقي للتنمية أو لكافة المؤسسات المالية والجهات المانحة، العاملة بالقارة، وفي هذا الإطار، فإن البنك الإفريقي للتنمية يواجه تحديا مزدوجا، يتمثل من جهة، في ترسيخ دوره المتميز كأول مؤسسة لتمويل التنمية الإفريقية، ومن جهة ثانية، في العمل على استكشاف المجالات المنتجة وذات الأولوية التي ينبغي أن تستهدفها مجهودات التنمية، فضلا عن تعبئة الموارد التمويلية.

وإننا لمرتاحون لآفاق العمل المستقبلي للبنك الإفريقي للتنمية، معتبرين أن جودة تدخلاته، والثقة والمصداقية التي يحظى بها لدى المساهمين فيه، تشكل الدعامات الأساسية لنجاح عمله، وتتطلب مواصلة تعزيزها لمواكبة مشاريع الدول الإفريقية الأعضاء، بكل نجاعة وتنافسية.

لذا، فإن البنك الإفريقي للتنمية مدعو لدعم أوراش التحول الاقتصادي لبلدان القارة، وتأهيلها وإعادة تموقعها ضمن سلاسل الإنتاج العالمي. إن الأمر يتعلق بأوراش متعددة ومصيرية، تهم مواصلة إنجاز البنيات التحتية، ومجالات النقل والطاقة والاتصال، وكذا برامج التجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية، كمحاربة الفقر والولوج إلى التعليم والصحة والماء الصالح للشرب.

وفي هذا الصدد، فإن البنك الإفريقي للتنمية مدعو أيضا لتعزيز مواكبته لتطوير الفلاحة الإفريقية، والإصلاحات الهيكلية، والاستراتيجيات التي تهدف إلى الرفع من التنافسية وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية.

كما أن عمل هذا البنك ينبغي أن يتوجه لدعم القطاعات الواعدة، والأقطاب الجديدة للتنمية بإفريقيا، التي تقوم على الابتكار، وتستفيد من فرص العولمة، هذه الأقطاب التي تعزز الصورة الإيجابية لإفريقيا منخرطة في مسار التحول. وإن الاقتصاد الأخضر، والطاقات المتجددة، والفلاحة المستدامة، والتكنولوجيات الحديثة، والقطاعات المالية،، تشكل كلها مجالات للنهوض بالتنمية، ولتوفير فرص الشغل للأجيال الإفريقية الصاعدة، التي تتطلع بكل مشروعية، إلى مستوى أفضل من التقدم والرخاء.

وتظل الحكامة الجيدة هي التحدي الأكبر الذي يتعين على البنك الإفريقي للتنمية رفعه، بمعية المجموعة الإفريقية، ذلك أنه لا يمكن أن يكون هناك أي تنمية أو استثمار أو نمو، بدون حكامة جيدة. وهو ما يتطلب من إفريقيا أن تكون أقل تبعية للمساعدة الدولية، وأن تعتمد على رأسمالها الطبيعي والبشري، وتقوم بتعبئة مواردها الذاتية، بكل شفافية ومسؤولية،، وفي إطار مبدإ المحاسبة.

وبموازاة ذلك، فإن على البنك الإفريقي للتنمية الحفاظ على قدراته التنافسية الشاملة، والتي تمر حتما عبر تعبئة التمويلات ذات الكلفة المعقولة والجذابة لصالح زبنائه، خصوصا من بين الدول ذات الدخل المتوسط.

وأخيرا، وإدراكا منه للآثار السلبية لتجزئة المشهد السياسي والاقتصادي للقارة، ما فتئ المغرب يعمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا. وهو خيار لا محيد عنه اليوم، في عصر لا يؤمن إلا بالتكتلات الإقليمية، وبمناطق الإنتاج والتبادل الأكثر اتساعا واندماجا.

وفي هذا الصدد، يظل المغرب، على المعهود فيه، دائم الاستعداد لدعم أي مبادرة للبنك الإفريقي للتنمية، تتوخى تجسيد دينامية الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

كما أننا على يقين بأن المؤهلات الاقتصادية التي تتوفر عليها قارتنا ستشهد تطورا أكبر وستشمل فضاءات أوسع، إذا ما تم تعزيز العلاقات الإفريقية - الإفريقية بشكل أعمق على مستوى المبادلات والتواصل والاستثمارات المشتركة، وبخاصة في إطار تكتلات حقيقية وفعالة على المستوى شبه الإقليمي.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

تلكم بعض الأبعاد التي نعتبرها أساسية في العمل المستقبلي للبنك الإفريقي للتنمية، وبصورة أشمل، بالنسبة لتحقيق التنمية بإفريقيا.

وإننا لنتطلع إلى أن تساهم هذه الاجتماعات السنوية في تعزيز عمل هذه المؤسسة وأن تمكن من تحديد الأولويات الحقيقية للقارة والسبل والوسائل الملائمة للتصدي لها.

وإذ نجدد عبارات شكرنا الجزيل لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة ولرئيس البنك الإفريقي للتنمية ومجلس إدارته، فإننا نعبر لكل المشاركين في هذه الاجتماعات، عن متمنياتنا الصادقة بكامل التوفيق والنجاح في أعمالهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية للمنتدى الدولي «دكار-فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية»

دكار ـ 18 أبريل 2011

« (...)

...فإفريقيا مطالبة اليوم، بالقيام بدور فعال، على الصعيد الدولي في مجال الأمن الغذائي، وهو ما يقتضي بالضرورة استثمارات هائلة ومكثفة في المشاريع الفلاحية، وفي البنيات التحتية، وخاصة ما يتعلق منها بالبنيات الرئيسية للري الزراعي، وتقوية الآليات اللوجستيكية للتوزيع والولوج إلى الأسواق.

كما يتعين تعزيز هذه التعبئة، من قبل الأطراف المانحة، مستقبلا وبشكل أقوى، للمساهمة في تأمين الاستراتيجيات الفلاحية الإفريقية، وتمكينها من تحقيق أهدافها.

وبموازاة ذلك ينبغي للدول الإفريقية أن تضع وتطبق سياسات تأخذ بعين الاعتبار التناسق بين الفلاحة والبيئة وذلك بغية النهوض بالتنمية المستدامة في إفريقيا. فهذا التوازن هو الذي سيمكن بلداننا من ضمان أمنها الغذائي في المستقبل.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى القمة العربية-الإفريقية

سرت (ليبيا) 10 أكتوبر 2010

« (...)

إن المملكة المغربية، التي جعلت من انتمائها العربي والإفريقي التزاما دستوريا، ونهجا استراتيجيا، لن تدخر جهدا لتظل في طليعة الدول المدافعة عن القضايا الملحة لشعوبنا، ومواصلة العمل، بإرادة قوية، لدعم المصالح الإفريقية الحيوية، سواء على المستوى المتعدد الأطراف، كالأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة 77 زائد الصين، أو ضمن حركة عدم الانحياز، أو منتديات الحوار القائمة بين إفريقيا وعدد من الدول الوازنة؛ وخاصة ما يتعلق بالنهوض بالمخططات التنموية الوطنية، والمساهمة الفعالة في حفظ السلم والاستقرار الإقليمي، داخل فضائنا الإفريقي.

... إننا لواثقون أن تأهيل هذه الشراكة، وتكريس مصداقيتها، يظل رهينا بوضع وتنفيذ منظور جماعي متضامن ومقدام، لتسريع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا، بانتهاج الحكامة الجيدة، والتضامن الفعال، والتعاون المثمر، بمشاريع ومنجزات تنموية ملموسة، تعود بالنفع المباشر على الفئات والجهات الأكثر خصاصة.

وذلكم هو النهج القويم لتفعيل تعاوننا، خاصة في ظل ما تواجهه قارتنا من انعكاسات التغيرات المناخية، وتداعيات الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية، وما يتعلق منها بتفاقم عبء المديونية الخارجية، وتقلص تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة.

وأمام هذا الوضع المقلق، بادرنا الشهر الماضي، إلى اقتراح تنظيم الجمعية العامة للأمم المتحدة، لحوار على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.

وبنفس الإصرار، نؤكد على ضرورة إضفاء طابع إنساني حقيقي على شراكتنا، والعمل على تبادل التجارب، وتقوية جسور التقارب العربي-الإفريقي، بكل أبعاده.

... فإننا نتطلع، بكل مثابرة وأناة، لإخراج اتحاد المغرب العربي من حالة جموده المؤسف، وتجاوز معيقاته الظرفية والموضوعية، ليسهم بدوره في إعطاء دينامية لشراكتنا، وفقا لروح ومنطوق الإعلان التاريخي لقيام هذا التجمع بمراكش، والذي جعل من اندماج بلدانه الخمسة إحدى الدعائم القوية والمقاصد الأساسية لوحدة وتقدم وازدهار إفريقيا.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك ـ 27 شتنبر 2010

« (...)

قبل يومين، قدمنا حصيلة حول ما تم إنجازه من أهداف الألفية. وقد تم الإقرار بأن تعاقب الأزمات، وتأثير التغيرات المناخية، قد أخر بشكل ملحوظ، إنجاز معظم هذه الأهداف، في العديد من الدول النامية، خاصة في قارتنا الإفريقية.

فبساكنتها التي تفوق 900 مليون نسمة، وبمواردها الطبيعية، التي تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي، فإن إفريقيا قادرة على أن تصبح قارة للتنمية. بيد أنه رغم هذه الإمكانات، فإنها تظل مهمشة، في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهو الوضع الذي تفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

لذا، يقترح المغرب أن تنظم الجمعية العامة للأمم المتحدة، حوارا على أعلى مستوى، حول الاستثمار في إفريقيا.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال الندوة الخامسة والعشرين لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية

أصيلة ـ 10 يوليوز 2010

« (...)

... إن الثورة الجديدة التي يشهدها مجال الطاقة والاقتصاد الأخضر، يفتحان آفاقا آمنة أمام مستقبل التنمية المستدامة للبشرية. بيد أن هذا القطاع الواعد يواجه عدة عوائق، خاصة بدول الجنوب. وفي طليعتها إشكالية إيجاد الموارد المالية لتطوير وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، وعدم توحيد المعايير التكنولوجية العالمية في هذا المجال ; فضلا عن كون التطور التكنولوجي، لا يواكب التحديات، التي يفرزها التقدم الصناعي، والعولمة المتوحشة.

وهو ما يلقي على الدول المصنعة مسؤولية تقديم كل أشكال الدعم والمساعدة، وتسهيل نقل التكنولوجيا إلى دول الجنوب، في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا الجنوبية، التي تتوفر جميعها، على قدرات هائلة لإنتاج الطاقات المتجددة.

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الدورة 25 لقمة فرنسا-إفريقيا

نيس - 31 ماي 2010

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس الجمهورية الفرنسية،

أصحاب الفخامة والمعالي رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لي أن أعرب عن بالغ سروري، بمناسبة التئام هذه القمة الهامة، التي تجمع مجددا الأسرة الإفريقية وفرنسا، مؤكدا لكم تعلق المملكة المغربية بهذا المنتدى المفعم بروح الأخوة والتضامن.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن ينعقد هذا الملتقى في مرحلة متميزة من مراحل تاريخنا المشترك، لكونه يتزامن مع احتفال عدد من دول قارتنا بالذكرى الخمسينية لاستقلالها. ذلك أنه بحلول سنة 1960، بزغ فجر جديد بالنسبة لسبعة عشرة دولة إفريقية.

ومن هنا، فإن سنة 2010 تحمل في طياتها دلالة خاصة، لأنها تخلد لمرور نصف قرن على نيل حريتها واستقلالها، واسترجاع سيادتها الوطنية، وكذا على مسار بناء قارة إفريقية، تنعم بالكرامة والازدهار، وتعمل على تجديد روحها وكيانها، ومواكبة ما يفرضه عالم اليوم من متطلبات.

إن العلاقة القائمة بين إفريقيا وفرنسا قد انبثقت من صيرورة تاريخ متقاسم، فضلا عن كونها تنهل من معين نفس القيم الثقافية والإنسانية، وتستند على ذات الرؤية المشتركة للمستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه العلاقة تستمد جوهرها من الإيمان العميق بمقومات قارتنا الإفريقية المعتزة بهويتها، والقوية بموروثها الثقافي. تلكم القارة المفعمة بالحيوية، القادرة على التفاعل الإيجابي مع الأحداث، والتوجه بعزم وحزم وإرادة راسخة نحو المستقبل.

كما أنها تعد نموذجا فريدا، لارتكازها على أسس ثابتة من الصداقة والتضامن، والرغبة الصادقة في تحقيق التنمية المشتركة.

وفي هذا الإطار، يندرج حرصنا على ضمان الاستمرارية لهذه الروابط التاريخية، لرفع التحديات المطروحة، واستثمار الإمكانات المتوفرة لشراكتنا، وجعلها فرصا حقيقية للتبادل، وتحقيق المزيد من النمو والتقدم لدولنا.

لقد شهدت إفريقيا، خلال العقود الأخيرة، تحولات عميقة. كما قطعت الشراكة الفرنسية الإفريقية أشواطا هامة من التقدم الملموس، يعكس ما تتمتع به هذه الشراكة من حيوية بالغة، وقدرة خلاقة على مواكبة المستجدات والتأقلم معها.

مع تعاقب السنين، اتسع نطاق هذه الشراكة، ليشمل المزيد من البلدان الإفريقية، في انفتاح موصول أمام انضمام فاعلين جدد. وفي هذا الإطار، فإننا نعتبر انخراط الفعاليات الاقتصادية، للأعمال والمقاولات، في هذه الشراكة، رافعة حقيقية، لدورها الحاسم في تحقيق التنمية والتقدم، وخلق فرص الشغل داخل دولنا الإفريقية.

كما أنها عرفت تحولا نوعيا في مضمونها، وتطورا لطبيعة القضايا المطروحة للنقاش في هذا الإطار، وذلك من أجل التكيف مع الرهانات والمستجدات الدولية، وتعزيز دور القارة الإفريقية في تدبيرها، وترسيخ البلدان الإفريقية ضمن نادي الدول المستفيدة من مسار التقدم.

ومن هنا، يتعين الحرص على تحديث هذا الإطار التشاركي وتجديده، بتعزيز العمل المشترك، على النحو الأمثل، في عالم مطبوع بالتحولات المتسارعة.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

في الوقت الذي تجري فيه إعادة صياغة الأجندة الدولية، لعالم يتطلع إلى قيام حكامة دولية أفضل، يتعين على إفريقيا وفرنسا، بحكم ما يربطهما من مصالح مشتركة، التفكير المعمق، لتحديد ما ينبغي القيام به من عمل موحد في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، فإن مسألة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية، وقضايا السلم والأمن، والدور المنوط بقارتنا، ارتباطا بالحكامة الدولية، تظل مطروحة باستمرار، باعتبارها تنطوي على رهانات جوهرية، وتعكس أولويات وجيهة.

كما أن المؤهلات الطبيعية لإفريقيا تعد من بين أهم الثروات، التي مع كامل الأسف، تتعرض للاستغلال المفرط، والنهب والتبذير لمواردها، جراء الآثار الوخيمة للتغيرات المناخية.

ومن هذا المنطلق، باتت الرهانات البيئية تطرح نفسها بإلحاح شديد، لما لندرة الموارد، وتفاقم ظاهرة الجفاف، وتدهور للأنظمة البيئية، من وقع كبير على تسارع وتيرة الأزمات السياسية والاجتماعية، وانعدام الاستقرار في عدد من الدول، بل وبمناطق شبه إقليمية برمتها.

ويقتضي التدبير المستدام للبيئة الإقدام على اتخاذ الإجراءات اللازمة، على الصعيدين المحلي والوطني، وإيجاد الآليات الملائمة، في إطار استراتيجيات إقليمية متناسقة، تندمج بدورها داخل منظومة دولية للحكامة البيئية.

وفي هذا الصدد، تعتبر المملكة المغربية أن إعلان كوبنهاكن، قد شكل محطة بارزة في تطور العمل على درب قيام نظام بيئي عالمي توافقي وفعال. وهو ما يتطلب توطيد دعائمه خلال اللقاء المقبل، المزمع عقده في المكسيك، خلال شهر نونبر المقبل.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

تشهد إفريقيا تحولات عميقة، تجعل منها قارة تواكب التطور، بحيث أصبحت تفرض وجودها كشريك فاعل، وتتحمل مسؤولية خياراتها، وتدرك جوهر كيانها. وبذلك انخرطت في مسار تنموي ملموس، إذ حققت خلال السنوات الأخيرة، معدل نمو يفوق 5 في المائة لاسيما في العديد من القطاعات، كالبنيات التحتية وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، والطاقات المتجددة والسياحة.

وبذلك، فإن إفريقيا تمثل اليوم، فضاء متميزا، يتيح إمكانيات وفرصا حقيقية في الميدان الاقتصادي، وإطارا مفتوحا أمام شراكة دولية منصفة.

كما أن هذه المؤهلات ستشهد تطورا ملحوظا في مختلف المجالات، إذا ما توطدت العلاقات البينية داخل القارة الإفريقية، أو في مجال المبادلات، وفي مختلف أشكال الاتصال والاستثمارات، لاسيما في ما يتعلق منها بمسارات الاندماج شبه الإقليمي، المتسمة بالفعالية والإرادوية.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تحقيق التنمية في إفريقيا، يستوجب حتما، ضرورة تعزيز السلم والاستقرار والأمن، على الصعيد الإقليمي. ولبلوغ هذه الغاية يجب العمل على توطيد دعائم الديمقراطية، والنهوض بالمقاربة التشاركية، وتطبيق مبادئ الحكامة الجيدة.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمر يتطلب، قبل كل شيء، احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، ومراعاة تماسك بنيانها الاجتماعي، بموازاة مع وجوب فض الخلافات بالطرق السلمية والتوافقية، القائمة على احترام قيم حسن الجوار، ووشائج الأخوة الإفريقية الأصيلة.

وفي هذا الصدد، فإن البلدان الإفريقية مدعوة اليوم للانخراط أكثر، بكل عزم وحزم، في دينامية ترمي إلى الوقاية من اندلاع النزاعات، وحسن تدبير الأزمات، وتعزيز السلم في هذه القارة، التي تواجه تهديدات أمنية متنوعة.

فبالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن النزاعات المسلحة، داخل البلد الواحد، أو بين عدد من الدول، استجدت ظواهر خطيرة وغير مألوفة، تتميز باختراقها للحدود الوطنية، وبالتداخل والتعقيد، كالاتجار غير المشروع، على اختلاف أنواعه وأشكاله، والجريمة المنظمة، والقرصنة والإرهاب. وأمام استفحال هذه التهديدات، ذات الامتداد العالمي، فإنه يتعين البحث عن حلول جماعية منسقة، ومتفق بشأنها.

كما أن تولي إفريقيا مسؤولية تدبير هذه المخاطر والأزمات، يمثل خيارا واعدا، يحظى بالأولوية الملحة ؛ ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد هذه الخيارات ، لعدم قابلية مبدإ السلم للتجزئة، وفقا لمقتضيات وبنود ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد الشرعية الدولية.

وفي هذا الإطار، فإن العمل الذي تقوم به فرنسا، وانخراطها الدائم إلى جانب القارة الإفريقية، يعد نموذجا للشراكة المتميزة، الرامية إلى الدفاع عن قيم السلم، والنهوض بالمصالح المشتركة لدولنا.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن إفريقيا، بحكم مؤهلاتها الاقتصادية، ونظرا لعدد دولها، وانخراطها المستمر في قضايا السلم والأمن، لجديرة بأن تتبوأ مكانة أكثر اعتبارا على الساحة الدولية، وبأن يكون صوتها مسموعا بشكل أفضل، وأن تحظى تطلعاتها بما يلزم من الاهتمام والعناية. فالأمر يتعلق بإقرار مبدإ الإنصاف، ومراعاة مطلبي التمثيلية والشرعية.

ومن هذا المنطلق، فإنه لا ينبغي اعتبار تمثيلية إفريقيا داخل المؤسسات الدولية مجرد ذريعة للفت الانتباه، أو مطية لتحقيق طموح وطني. وحتى يتوفر لهذه التمثيلية شرط المصداقية والاستمرارية، فإنه حري بها أن تعكس ما تزخر به هذه القارة من مظاهر التنوع والتعددية، وأن تحرص على تغليب المبدإ القائم على تناوب التجمعات الإقليمية الإفريقية، التي تمثل ضمير إفريقيا، وتحمل همومها وتطلعاتها.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية تضع القارة التي تنتمي إليها، في صميم تحركاتها على الصعيد الخارجي.

لذا، فإن المغرب، الذي يعتز بوقوفه، منذ حصوله على الاستقلال، إلى جانب كافة حركات التحرر والانعتاق الأصيلة، يسعى اليوم جاهدا، لتوطيد دعائم شراكة إفريقية متضامنة وفاعلة، هادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

كما يعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية، وذلك بفضل المبادرات الوطنية الواعدة التي أطلقها، وحشد جهود كافة الفاعلين لبلوغها.

فالعنصر البشري يشكل حجر الزاوية، الذي تقوم عليه استراتيجيتنا الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

كما يجعل الإنسان في صلب الشراكة القائمة بين المملكة المغربية ونظرائها من الدول الإفريقية، بهدف تجسيد تلكم الغاية المثلى، للتنمية البشرية.

ومن هذا المنظور، فإن هذه العلاقة تعد نموذجا حقيقيا للتعاون جنوب-جنوب، ومحط اعتزاز للشعب المغربي، حيث عرفت تطورا مشهودا، خلال السنوات الأخيرة، في مجالات العمل التقليدية، خاصة في التكوين والتعاون التقني.

كما حرصنا على تطويرها مع عدد كبير من البلدان الإفريقية الشقيقة، في الميادين الاجتماعية الأساسية، بموازاة مع عملنا على توسيع نطاق قطاعات الاستثمار المنتج، ليشمل النقل الجوي والبحري، والخدمات المالية والبنكية، وهي القطاعات التي تعرف انخراطا أوسع للمقاولات العمومية والخاصة.

وفي هذا المقام، أود الإعراب عن مدى تمسك المغرب بالفرص التي قد يتيحها العمل المشترك لتعميق تعاوننا الثلاثي، حيث ينضاف عطاء كل طرف إلى الخبرة المتوفرة لدى شركائه، بما يسهم في إنجاز مشاريع ملموسة، تعود بالنفع على شعوب قارتنا الإفريقية.

أصحاب الفخامة والمعالي، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إننا نسجل، بكل ارتياح، أن التحولات العميقة والمتسارعة، التي طبعت العلاقات الدولية، لم تغير من وقوف فرنسا إلى جانب الدول الإفريقية .

كما أن التئام هذه القمة في هذه الظرفية المواتية، يعكس الاهتمام الذي توليه الدول الإفريقية للعلاقات التي تربطها بفرنسا الصديقة.

إن هذا الإطار التعاوني الخاص، يخدم على حد سواء، المصالح المشتركة لشعوب إفريقيا وفرنسا، في إطار شراكة مثمرة وواعدة، يدرك الجميع جوهرها ورهاناتها، شراكة تخلصت من رواسب الماضي، قائمة على أساس المسؤولية المشتركة والتضامن الفاعل.

وإني لعلى يقين من أن هذه الشراكة المتميزة، ستعرف بفضل الانخراط الجماعي، المزيد من التألق والتجديد والقوة، في إطار الاحترام المتبادل، والالتزام الراسخ، بخدمة المستقبل المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى لقاء القمة الأولى بين المغرب والاتحاد الأوروبي

غرناطة - 07 مارس 2010

« (...)

إن طموح المملكة المغربية في الإسهام في الارتقاء بالمنطقة المتوسطية، إلى فضاء جيو-سياسي متجانس وقابل للحياة، لا يوازيه إلا الضرورة الملحة لإطلاق شراكة استراتيجية حقيقية بين إفريقيا وأوروبا، عمادها المصالح المتبادلة، والتحديات المتقاسمة، وبناء مستقبل مشترك.

فالتداخل المتزايد للمصالح الجيو-سياسية والأمنية بين القارتين، وكذا كثافة المبادلات الاقتصادية والثقافية والإنسانية; كلها عوامل تستلزم بلورة منظومة تشاركية خلاقة، تأخذ بالاعتبار الخصوصيات الجيو-سياسية لكل جهة من مناطق القارة الإفريقية.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الملتقى الإفريقي الخامس للجماعات والحكومات المحلية

مراكش - 16 دجنبر 2009

« (...)

... ننوه باختياركم لموضوع «التدابير المعتمدة من لدن الجماعات والحكومات المحلية الإفريقية، لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية، عن طريق تطوير التنمية المحلية المستدامة وإنعاش الشغل.

وهو ما يجعل من هذا الملتقى الدولي الهام، فرصة سانحة لتقديم إجابات موضوعية وعملية، على التحديات والإكراهات، التي تواجهها الجماعات المحلية، ولاسيما الإفريقية منها، بفعل التداعيات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على البلدان النامية.

... إن المغرب، الوفي لمبادئ الأخوة والتضامن والوحدة الإفريقية، لحريص على أن يتبادل تجاربه وخبراته مع البلدان الشقيقة في قارتنا.

هدفنا السير قدما وبخط متواز بين رفع تحديات التوسع العمراني بالحواضر الكبرى، في إطار سياسة جديدة للمدينة، وحكامة جيدة لها، وبين كسب رهانات التنمية القروية المندمجة؛ بما يتطلبانه من تجهيزات أساسية ومرافق حيوية، ومن توفير شروط العيش الحر الآمن والكريم، في أحضان حواضر وبواد مفعمة بالتآلف الإنساني، والتضامن الاجتماعي، والثقافة الجماعاتية الراسخة في تقاليدنا الإفريقية، وبما يقتضيه

الأمر من انتهاج لتنمية ترابية متوازنة، تضمن المقومات الأساسية للمواطنة، ولا مجال فيها للتمدين الهجين للبادية، ولا لتحويل المدينة إلى قرية كبيرة، أو منشآت إسمنتية عديمة الروح.

(...)».

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الرابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى في إفريقيا والعالم العربي

الرباط - 12 نونبر 2009

« (...)

... إننا نتطلع من خلال مؤتمركم إلى انبثاق دينامية جديدة، تنهض فيها رابطتكم الموقرة بدورها الفاعل، وذلك في أربعة مسارات :

فعلى المستوى السياسي، ينتظر من مجالسكم، المزيد من تدعيم الديمقراطيات الفتية، انطلاقا من خصوصية كل بلد.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن لمجالسكم، بتكوينها وتركيبتها، دورا وازنا في تعزيز شراكة تنموية ناجعة بين العالمين العربي والإفريقي، من خلال مشاريع ملموسة، لا تقتصر على البنيات الأساسية، وإنما تشمل أيضا التنمية البشرية، فضلا عن تدعيم تموقع اقتصاديات الدول الأعضاء، في مسار إعادة انتشار وهيكلة الاقتصاد العالمي، في اتجاه حكامة أكثر إنصافا وتوازنا، وتضامنا وإنسانية.

(...)

أما على المستوى الثقافي، فإن تفاعل وتمازج الحضارتين العربية والإفريقية، والسعي الحثيث لكسبهما لرهانات مجتمع المعرفة والاتصال، يشكل حافزا لإسهامكم في تفعيل تحالف الحضارات، وترسيخ تعايش الديانات والثقافات، والتصدي للتطرف والإرهاب، الذي لا دين له ولا وطن، واحترام التعدد الثقافي، باعتباره إغناء للهوية الوطنية؛ وليس مطية لنزوعات الانغلاق والتعصب والتفرقة أو الاستلاب.

ويظل المستوى الاستراتيجي محورا أساسيا لعملكم المشترك، إذ أن تواجد العديد من بؤر التوتر العالمية في المنطقة الإفريقية والعربية، وأكثرها مأساوية ما يعانيه الشعب الفلسطيني الشقيق من عدوان، يدعوكم إلى تركيز جهودكم على المساهمة في خلق مناخ من الحوار البناء. وإنكم كبرلمانيين أدرى بالأثر الإيجابي لفضيلة الحوار في انبثاق جو من التقارب والثقة والمصالحة، كفيل بإيجاد حلول سلمية وعادلة لها ؛ بما يحفظ سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية، ويجنب استنزاف وهدر طاقات شعوبها في نزاعات مفتعلة، أو قابلة للحل.

(...).»

مقتطف من الرسالة السامية في ندوة تحالف الحضارات في الفضاء العربي الإفريقي الإيبيرو لاتينو أميركي

أصيلة - 03 غشت 2008

« (...)

... إن المغرب،كأرض للتمازج العربي-الإيبيري والإفريقي، ليتوق دائما إلى مد جسور التفاهم والتعاون بين الحضارات، مركزا على القواسم المشتركة بينها، معتمدا في ذلك حسن الجوار، ونهج الحوار والتفاوض الجدي، وسيلة لحل النزاعات، في نطاق احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية والترابية، فضلا عن جعل التعاون والتنمية المشتركة، آلية بامتياز لترسيخ الأمن والاستقرار، وصيانة الكرامة الإنسانية، وبخاصة في إفريقيا.

... تجسيدا لتطلعنا إلى توفير المناخ العلمي، الكفيل بإقامة الحوار على أسس موضوعية، فإننا ندعو فعاليات مؤسسة منتدى أصيلة، للانكباب على إنجاز دراسات معمقة، وإجراء مسح شامل للفضاء الحضاري العربي الإفريقي، والإيبيرو-لاتينو-أمريكي، بمختلف عناصره ومكوناته.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش

فاس - 30 يوليوز 2008

« (...)

وسنواصل المجهود التنموي الجبار، لفائدة مواطنينا المرابطين بالصحراء المغربية والعمل على توفير ظروف العودة الحرة لإخواننا الصحراويين المغتربين حيثما كانوا ورفع المعاناة عنهم وضمان الحياة الآمنة الكريمة لهم، في أحضان الوطن الموحد، وفي نطاق اتحاد مغاربي مندمج بين دوله الخمس، وفي ذلك استجابة لمنطق العصر، بتكتل بلداننا في تجمع يشكل قطبا قويا للأمن والاستقرار والتقدم والازدهار، وشريكا فاعلا لتجمعات أوسع.

وهو ما سنواصل العمل من أجله، في فضاءاتنا الجهوية والدولية، تضامنا عربيا-إسلاميا ناجعا، ووضعا متقدما مع أوروبا، واتحادا واعدا من أجل المتوسط، واندماجا إفريقيا إيجابيا ومع جوارنا من بلدان الساحل، وشراكة بناءة مع دول الشمال، وتعاونا مثمرا بين أقطار الجنوب.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى مؤتمر روما حول الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقات الحيوية

روما - 04 يونيو 2008

« (...)

... فإن المغرب يدعم الجهود المبذولة لتشجيع الزراعات المعيشية والرفع من مردوديتها، خاصة بإفريقيا والدول النامية، والتي تعتمد على استيراد المواد الغذائية. كما ينبغي اتخاذ تدابير جماعية، تتوخى التحرير الفعلي للتجارة في المواد الفلاحية، وتحقيق الاستقرار في سوق المواد الغذائية وكذا الرفع من مستوى الدعم العمومي للتنمية، ووضع آليات خلاقة لتمويل المشاريع التنموية، والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة من البلدان الأكثر فقرا فضلا عن بناء إطار توافقي واتخاذ توجيهات منسقة لإنتاج الوقود الحيوي.

(...).»

مقتطف من خطاب جلالة الملك
إلى المشاركين في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية إفريقيا

طوكيو ـ 28 ماي 2008

« (...)

... نشيد بالتعاون الثلاثي الياباني المغربي الإفريقي، وبما حققه من نتائج ملموسة، باعتباره إحدى الآليات الناجعة، لدعم جهود التنمية في إفريقيا.

... إذا كانت التنمية البشرية للشعوب الإفريقية، تحتل مكان الصدارة في أجندة هذا المؤتمر الدولي، فإنها تندرج أيضا في صلب اهتمامات المغرب، باعتبارها تشكل أكبر التحديات التي يعمل على رفعها.

... أود التأكيد على أن المغرب مستعد، كما عهدتموه، لوضع تجربته وخبرته في هذا المجال، رهن إشارة الدول الإفريقية الشقيقة. على غرار ما يقدمه من دعم لمشاريع التنمية البشرية، خاصة بجهة الساحل والصحراء.

... إن النظرة الاستراتيجية إلى التنمية في إفريقيا، لا يمكنها أن تتجاهل التغيرات المناخية، التي تنعكس سلبا على الأوضاع البيئية، وبالتالي على الأوضاع الاجتماعية لشعوبها، لاسيما والمغرب يواجه، على غرار باقي الدول الإفريقية، ظروفا مناخية قاسية، مرتبطة بالجفاف والتصحر.

(...).»

مقتطف من الرسالة السامية
إلى المشاركين في منتدى الأسواق الصاعدة في إفريقيا

الرباط - 08 أبريل 2008

« (...)

... لقد بلغ النمو مستويات عليا في إفريقيا، على الرغم من أنها تظل غير كافية لتحقيق أهداف الألفية، التي تتوخى تقليص معدلات الفقر إلى نصف ما هي عليه الآن. وقد تواصل هذا النمو بشكل مطّرد، لأزيد من خمس سنوات متتالية، واستفادت منه غالبية الدول، سواء المنتجة منها للبترول، أو المستوردة له. ويُعزى هذا الانتعاش إلى الإصلاحات الماكرو-اقتصادية الكبرى التي اعتمدتها غالبية الدول الإفريقية، لفترة تزيد عن عشر سنوات. كما يُفسر هذا الوضع بتراجع حدة وعدد النزاعات التي قاست منها القارة، خلال الحرب الباردة.

إن تزايد وتيرة النمو العالمي وحجم المبادلات التجارية الدولية، لعشر سنوات، قد ساهم أيضا في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. وإنها لمناسبة سانحة للتنويه بأهمية ما أسهمت به بعض الدول الأسيوية الكبرى، في صيرورة هذا المسلسل التنموي، وذلك من خلال الرفع من مستوى مبادلاتها التجارية مع إفريقيا، خاصة في مجال طلباتها من المواد الأولية.

وقد أولت المجموعة الدولية برمتها اهتماماً متزايداً للقارة الإفريقية من خلال العديد من المبادرات الرامية إلى تقديم تسهيلات تجارية، والحد من حجم الديون المستحقة لها، والرفع من حجم المساعدات العمومية للتنمية، لاسيما فيما يرتبط بمكافحة وباءي السيدا والملاريا.

وينبغي التنويه بأنه خلافاً لما كان يجري في السابق، فقد توفقت القارة الإفريقية في جني ثمار ما بذلته من جهود ذاتية وفي الاستفادة كذلك من المنافع المتاحة في إطار التعاون الدولي.

... على الرغم مما تم إحرازه من تقدم ملموس، فينبغي الانتباه إلى ضرورة مواصلة الجهود وتكثيفها لسنوات طويلة، ذلك أن الغاية المثلى المرجوة من التنمية تكمن في تمكين الإنسان من أسباب العيش الأفضل. بيد أن معدلات الدخل الفردي تبقى للأسف من بين النسب الأكثر تدنياً في العالم. كما أن الفقر المدقع لا يزال يطال مناطق شاسعة من قارتنا، في الوقت الذي لم تعد فيه الظرفية الدولية مواتية على عهدها في المدة الأخيرة.

وفي هذا السياق، يتعين على البلدان الإفريقية تكثيف الإصلاحات، لاسيما في قطاعات التربية والصحة والحكامة وتحسين المناخ الكفيل بتطوير القطاع الخاص، سواء الوطني أو الدولي، فضلا عن الاندماج الإقليمي.

وإننا نهيب بالمجموعة الدولية لتفي بكامل تعهداتها المتعلقة بتقديم المساعدة العمومية للتنمية في إفريقيا، ولتبذل المزيد من الجهود في مجال تقليص المديونية، وتعمل بشكل خاص من أجل أن تتكلل دورة الدوحة حول التجارة الدولية بنتائج مرضية. كما ندعو القطاع الخاص الأجنبي للرفع من استثماراته في إفريقيا الزاخرة بمواردها البشرية والطبيعية.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز بالنسبة للمملكة المغربية أن تمتد جذورها راسخة في عمق القارة الإفريقية، ومن حسن حظها أنها تتميز بوضع جغرافي استراتيجي يجعل منها نقطة للالتقاء تجمع بين ثلاث قارات.

وإننا لنولي اهتماماً بالغاً للعلاقات التي تربطنا بالبلدان الإفريقية الشقيقة، تلكم العلاقات الضاربة في القدم، والمتميزة بأبعادها وتجلياتها المتعددة، التاريخي منها والإنساني والثقافي والديني والاقتصادي. فمنذ اعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، قمنا بالعديد من الزيارات لهذه الدول الشقيقة، من أجل العمل على تطوير علاقاتنا في كافة الميادين، وتبادل تجاربنا في مجال التنمية.

ومما يبعث على الارتياح التعاون القائم في المجالات المرتبطة بالنشاط البنكي، والفلاحة والملاحة الجوية والطاقة والمعادن، فضلاً عن قطاعات الماء والصحة والمواصلات السلكية واللاسلكية.

وفي هذا الخصوص، فقد ساهم المغرب ولا يزال يساهم في تكوين الآلاف من الأطر الإفريقية التي تتابع دراستها في جامعاته ومعاهده العليا.

كما قررنا إلغاء الديون المغربية المستحقة على الدول الإفريقية الأقل نمواً، وساهمنا في إنجاز جملة من البرامج الهادفة إلى الحد من الفقر في بعض الدول الشقيقة والصديقة. ولعل آخر مبادرة اتخذت في هذا المجال، هي الإعلان في دكار، في غضون الشهر المنصرم، عن إنشاء المؤسسة العلوية للتنمية البشرية المستدامة، وهي المؤسسة التي نرأسها شخصياً، ويمتد نطاق عملها ليشمل العديد من القطاعات المرتبطة بالتنمية البشرية المستدامة داخل البلدان الإفريقية الشقيقة والصديقة.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي

لشبونة - 08 دجنبر 2007

« (...)

إن معظم البلدان الإفريقية، وهي تواجه رهانات إقليمية ودولية جديدة، لاسيما منها المرتبطة بمخاطر الإرهاب، والتقلبات الناجمة عن إكراهات العولمة وحركات الهجرة، لتعمل جادة، بفضل ما تزخر به من دينامية ذاتية، لتفعيل الإصلاحات، ورفع ما يواجهها من تحديات. وتعد هذه الحركة الإصلاحية الحثيثة، وتلكم النتائج المحصلة في المجال الاقتصادي، إشارة قوية من إفريقيا، لإشعار شركائها، بأنها حريصة كل الحرص، على المضي قدما في عملية التغيير، مصممة على الاضطلاع بدورها كاملا، في انبثاق التوازنات العالمية الجديدة. بيد أنه بالرغم مما تبذله القارة الإفريقية من جهود، فإنها ما تزال تواجه، وبحدة، تحديات الفقر والأمية والبطالة والأوبئة ومشاكل البيئة وتعاني من بؤر التوتر والنزاعات المسلحة، التي تهدر طاقاتها ومؤهلاتها، مما ينعكس سلبا ويحيد بها، بكل أسف، عن أهدافها التنموية الحقيقية.

لذا، فقد أضحى لزاماً علينا، الأخذ بيد البلدان الإفريقية، ومساندة جهودها، من أجل الوقاية من النزاعات وتدبيرها، وفضها بالطرق السلمية، والتوجه نحو إعادة البناء والإعمار.

... فإنه يتعين على كل الشركاء، التصدي أولا، وبشكل استراتيجي، للتهديد الذي ما فتئ يحدق بسيادة أي بلد إفريقي، وبوحدته الوطنية والترابية، بموازاة مع معالجة التحديات المطروحة على إفريقيا، بما يفرضه طابعها الملح والاستعجالي. ذلكم أن الحفاظ على وحدة الدول، والعمل على الاندماج الإقليمي، في ظل الأمن والاستقرار، يشكلان ضرورة ملحة لتوطيد أواصر التفاهم والتضامن، والحد من التوترات والخلافات، التي أصبحت متجاوزة، لكونها من مخلفات الماضي. والتي لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار والتشاور، في ظل الانفتاح والواقعية.

وإننا إذ نعبر عن ارتياحنا لما تحقق من نتائج إيجابية، وما أنجز من مشاريع، مع عدد من البلدان الإفريقية، لنجدد التعبير عن التزامنا الراسخ، بالعمل على تعزيز هذا النهج التشاركي، وتبادل التجارب والخبرات مع إخواننا في إفريقيا، ومواصلة إنجاز المشاريع، الرامية إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

كما أننا عازمون على العمل على تمتين هذه المبادلات، في إطار تعاون ثلاثي الأطراف، تعاون فعال وتضامني، يعود بالنفع على كافة البلدان الإفريقية الشقيقة، ويضطلع فيه الاتحاد الأوروبي بدور هام.

وإن المغرب، بفعل موقعه الجغرافي، وتاريخه العريق، وتقاليده الحضارية، ظل على الدوام أرضاً للحوار والتلاقي، وما يزال يشكل فضاء رحبا، لتفعيل التضامن الإفريقي والتعاون الأورو - إفريقي.

...

تواجه إفريقيا تحديات عديدة، ولاسيما في مجال البيئة، كالتراجع المقلق في الغطاء الغابوي، وزحف التصحر، وتدهور التربة، وآفة الجفاف، علاوة على مصاعب التزود بالماء، ومشاكل التغير المناخي، التي تساهم كلها في استفحال الفقر، وتهدد استقرار السكان. لذلك فإن على هذه القمة، أن تكرس جهودها، لإعطاء شراكتنا دينامية جديدة، تكون في مستوى التحديات المطروحة، بشأن التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، وأن تعمل على مساعدة إفريقيا في التحكم في هذه الظواهر، وتطويق مخاطرها.

... إن ما نواجهه من رهانات، وما تزخر به العلاقات بين إفريقيا وأوروبا من إمكانات، ليتيح لنا فرصة فريدة وغير مسبوقة، لإقامة شراكة متجددة بين أوروبا موحدة وإفريقيا ناهضة، شراكة متينة ومنصفة، قائمة على احترام المصالح المتبادلة، والنهوض بها.

كما أصبح من الضروري، أن تعمل إفريقيا وأوروبا، بكل ما في وسعهما، لتحويل مسلسل العولمة، إلى قوة إيجابية في خدمة التنمية، بدل أن تكون عاملا من عوامل التهميش. لذا يجب أن تشكل التنمية المستدامة، والتجارة والاندماج الإقليمي، مواضيع محورية للتعاون بين القارتين.

وفي هذا السياق، ينبغي أخذ البعد الإقليمي الإفريقي بعين الاعتبار، والاعتماد بشكل خاص، على توافر تشكيلة متنوعة من أطر التعاون المعمول بها، بين كل جهة من الجهات الإفريقية، وبين الاتحاد الأوروبي كاتفاقية كوتونو، والشراكة الأورو-متوسطية، وسياسة حسن الجوار.

وفضلا عن المنظور الاستراتيجي، الذي ينبغي أن يساعد على التعامل مع القارة الإفريقية، يتعين تبويء التجمعات الاقتصادية الجهوية، والتي تشكل النواة الصلبة، والشرط المسبق، لكل اندماج جهوي ناجح، المكانة اللائقة بها، ضمن الأدوات العملية المتوفرة لشراكتنا.

ونأمل بهذا الخصوص، أن تشكل اتفاقات الشراكة الاقتصادية، التي يتفاوض بشأنها الاتحاد الأوربي حاليا، مع كل جهة من الجهات الإفريقية، منطلقا للاستجابة لتطلعات البلدان الإفريقية الشقيقة.

(...).»

مقتطف من كلمة جلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالته على شرف فخامة الرئيس الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي

مراكش ـ 23 أكتوبر 2007

« (...)

... إن التحديات العديدة التي تفرضها العولمة، لتقتضي من المنطقة المتوسطية إضفاء المزيد من الملاءمة بين السياسات المتعلقة بالأمن الجماعي والتنمية المستدامة وتدبير الفضاء الثقافي والعقائدي في تناسق تام مع ما نتوخاه من تعزيز لمسلسل برشلونة.

وإن مبادرة إقامة الاتحاد المتوسطي سوف تضع، بدون شك، اللبنات الضرورية لميثاق جديد بين أوروبا وإفريقيا، ميثاق يغدو فيه حوض المتوسط بمثابة المحور وقطب الرحى.

وفي هذا السياق، يحدونا الأمل الوطيد في أن تنبثق عن القمة الثانية لإفريقيا والاتحاد الأوروبي، المزمع عقدها بلشبونة في دجنبر المقبل، آليات مجددة تقوم بشكل فعال بدور المحرك في تحفيز التعاون بين القارتين.

(...).»

مقتطف من الرسالة السامية
إلى المشاركين في الاجتماع العام للطريقة التجانية

فاس ـ 27 يونيو 2007

« (...)

قد كانت الطريقة التيجانية من هذه الطرق الصوفية، التي قامت على أساس الالتزام باتباع الشريعة والسنة المحمدية، والتربية الروحية والتزكية النفسية. مما جعلها تحظى بالإقبال الواسع على موردها الشرعي الصافي، من العلماء وغيرهم، لتنتشر في القارة الإفريقية وفي العالم أجمع عبر ألوف الزوايا المعروفة بإشعاعها. فنشرت الإسلام في ربوع إفريقيا، وأنقذت الملايين من أبنائها من ظلمات الوثنية والجهالة، وفتحت قلوبهم لتلقي أنوار الهداية الربانية.

فتاريخ الإسلام بإفريقيا، ولاسيما في بلدانها جنوبي الصحراء، يؤكد أن هذا الدين لم ينتشر إلا بفضل مشايخ الطرق الصوفية والتجار المسلمين المغاربة الأتقياء، والدعاة بالتي هي أحسن إلى مكارم الأخلاق، وفي مقدمتهم شيوخ الطريقة التيجانية وأتباعها، الذين أشاعوا بين المسلمين في هذه الربوع فضائل الإسلام، في الطهارة السلوكية والانضباط، والالتزام بالفرائض، والمواظبة على ملء الوقت بالذكر، والالتزام بالجماعة، والترفع عن الضغينة، والعفو عند المقدرة والتسامح والتعايش مع الغير، والتصافي والصفح الجميل، والتنافس في أعمال البر وترسيخ وشائج الأخوة الدينية، حتى إنهم كانوا يتنادون بينهم بلفظ «الأحباب».

كما أنه بفضل هذه الطريقة صمد المسلمون في هذه البلاد في وجه الغزو الاستعماري والإلحادي، وظلوا بعيدين عن التطرف والانغلاق والغلو في الدين. فامتلأت ألوف الزوايا والمساجد بالمؤمنين منهم، عامرة بتلاوة القرآن الكريم وأوراد الذكر ووظائفه. وبذلك غدت هذه الطريقة منهجا تربويا فعالا، مشعّا بالهداية والتوجيه على هدي السلف الصالح.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية

06 - أبريل 2007

« (...)

... تبرز الأهمية التاريخية لمؤتمركم، كإطار جماعي تشاركي، لبلورة الأهداف الإنمائية الكبرى للألفية، في أفق استحقاق 2015، ضمن استراتيجية متكاملة لتنمية بشرية، تضع الإنسان الإفريقي في صلب مساراتها، لدعم ركائز النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، بما يتناسب مع قدراتها البشرية ومواردها الطبيعية، التي تزخر بها إفريقيا. فنحن كأفارقة مطالبون بالاعتماد على أنفسنا، وتسخير كل الوسائل المتاحة لدينا من أجل التوظيف الأمثل لهذه الطاقات، واعتماد سياسات وطنية ناجعة، ترتكز على تحقيق تنمية مندمجة وشاملة، تمر حتما عبر إرساء دعائم الاستقرار والأمن والسلم وترسيخ الديمقراطية والنهوض بحقوق الإنسان، ونهج الحكامة الجيدة، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، وتماسك نسيجها الوطني، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية والتوافقية، القائمة على مراعاة حسن الجوار والأخوة الصادقة.

إن التنمية البشرية، التي أصبحت تتصدر أولويات المجتمع الدولي، منذ قمة الألفية سنة 2000، تعتبر الأداة الناجعة لإشراك مجموع ساكنة القارة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي لبلدانها. وهو ما يقتضي وضع خطط وبرامج تنموية خاصة، تعتمد على واقعية إمكاناتها ومواردها الذاتية، تستهدف ميادين التربية والصحة والمحافظة على البيئة، ومحاربة الفقر والإقصاء. وكل ذلك فـي إطار رؤية وطنية معززة بروح التضامن، المتأصل في تقاليدنا الإفريقية، والالتزام القوي بأهدافنا المشتركة، ضمن آليات التعاون جنوب - جنوب، التي تفتح آفاقا واعدة أمام بلداننا الإفريقية في زمن التكتلات الاقتصادية، التي تفرضها إكراهات العولمة.

ومن هنا، جعلنا تطوير التعاون جنوب - جنوب على رأس أولويات سياستنا الخارجية، وخاصة في إفريقيا، بإعطائه مضمونا فعليا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك حرصنا، من خلال الزيارات المتوالية التي قمنا بها إلى عدد من الدول الإفريقية الشقيقة، على إضفاء دينامية جديدة على علاقات التعاون، القائمـة بينها وبين المغرب، مركزين على ترسيخ سياسة القرب والتضامن التي ننهجهـا على المستوى الوطني. وإننا لمرتاحون للنتائج الإيجابية، والمشاريع المحققة في مجال برامج التنمية البشرية، وفق هذه المقاربة التشاركية، التي تفسح المجال لتقاسم التجارب والخبرات مع أشقائنا في إفريقيا.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى قمة إفريقيا-أمريكا الجنوبية

أبوجا - 30 نونبر 2006

« (...)

لقد قام والدي المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، وعياً منه بما للعولمة من انعكاسات عديدة على اقتصاديات دول الجنوب، بالدعوة إلى وضع مخطط للتنمية الشاملة لفائدة إفريقيا، يرمي إلى تمكين الدول الإفريقية من الاندماج في المنظومة التجارية متعددة الأطراف، تمهيدا للانخراط في دينامية متواصلة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، على صعيد قارتنا.

... يتعين على منطقتينا تعميق انخراطهما في المسلسل الرامي إلى تعزيز أسس السلم والأمن، لاسيما داخل القارة الإفريقية، التي تعتبر الأكثر تضررا ومعاناة من مآسي النزاعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الوثيق بين المجموعتين كفيل ليس فقط بالرفع من تدفق المبادلات التجارية والاستثمارات بينها، بل سيكون له الفضل أيضا في انبثاق أقطاب اقتصادية، ذات قدرات تنافسية، تشكل قوى قادرة على الاقتراح والتفاوض على الصعيد الدولي.

(...)».

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي

بكين - 05 نونبر 2006

« (...)

ما فتئت إفريقيا تحظى بدعم قوي وثابت من لدن الصين، سواء إبان فترات الكفاح الوطني من أجل التحرير، أو غداة حصول بلدانها على الاستقلال. ومنذ ذلك الحين والعلاقات القائمة بين الصين وهذه الدول، تزداد اتساعا وتنوعا، سواءا على الصعيد السياسي أوالاقتصادي أوالتجاري أوالثقافي أوالإنساني.

وإنه لمن دواعي ارتياحنا أن نلحظ ما يفتحه التعاون بين الصين وإفريقيا اليوم من آفاق واعدة، وذلك بالنظر إلى المقومات والإمكانيات الهائلة التي تزخر بها بلداننا، فضلا عن الفرص المتعددة، التي تتيحها الأسواق الإفريقية بالنسبة للشركات الصينية.

(...)

وتأسيسا على نفس المبدأ القائم على التضامن الفاعل مع شركائنا الأفارقة، يعمل المغرب، بكل الوسائل المتاحة على الإسهام في الجهود المبذولة لصالح إفريقيا.

وقد قررنا في هذا الإطار، منذ سنة 2002، إلغاء جميع الديون المستحقة للمملكة على الدول الإفريقية الأقل نموا، وكذا إفساح المجال لصادرتها لولوج السوق المغربية بدون قيود.

كما نؤكد استعدادنا الكامل لمساعدة الدول الإفريقية، لاسيما الدول الواقعة جنوب الصحراء، في إنجاز مشاريعها التنموية، وكذا العمل سويا مع الصين والدول الإفريقية لإقامة تعاون ثلاثي في إطار الشراكة الصينية الإفريقية الجديدة، وخطة عمل المنتدى لسنوات 2009-2007 ؛ ومن شأن هذا التعاون أن يمكن من نقل التجارب والخبرات التي نتوفر عليها إلى شركائنا الأفارقة في ميادين متعددة كالفلاحة وتدبير الموارد المائية والبنى التحية والصيد البحري والصحة وتكوين الأطر، متوخين العمل، جنبا إلى جنب مع الصين، لتسخير إمكانياتنا التقنية والعلمية ومواردنا البشرية لخدمة أهداف التنمية المستدامة والمندمجة في القارة الإفريقية.

... وتوخيا للرفع من وتيرة المبادلات بين الصين وإفريقيا، وكذا خفض الكلفة العالية لاستئجار السفن والطائرات بسبب بعد المسافات بين دولهما، ينبغي العمل على تطوير البنى التحتية الأساسية اللازمة ووسائل وخطوط النقل البري والبحري، وذلك بهدف إعطاء دفعة للتجارة الإقليمية بين دول إفريقيا، ومن ثمة، لتعزيز حركة المبادلات بين إفريقيا والصين.

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في منتدى أصيلة الثقافي الدولي حول مشروع «الولايات المتحدة الإفريقية»

أصيلة 04 غشت 2006

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في هذه الدورة، لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية، المنعقدة في إطار فعاليات منتدى أصيلة، الذي أصبح، مع توالي السنين، فضاء للحوار الرصين، والتبادل الفكري المثمر، وملتقى للنقاش البناء، حول العديد من القضايا الثقافية والسياسية والاجتماعية الهامة.

وإن اختياركم لموضوع «مشروع الولايات المتحدة الإفريقية : إلى أين ؟» وقراركم بجعله مناسبة لتخليد الذكرى المئوية لميلاد المرحوم ليوبولد سيدار سانغور، باعتباره من أبرز المدافعين عن إفريقيا وهويتها الثقافية، والداعين للاندماج الجهوي، لدليل على ما لمنتدى أصيلة من توجه إفريقي بناء، وما للمملكة المغربية من حرص على رعاية هذا التوجه وتنميته.

ونغتنم هذه المناسبة، لنعرب من جديد، عما نكنه من إكبار وتقدير لهذا الزعيم التاريخي، والمثقف الملتزم، الذي كان، بلا منازع، من بين الأدباء الأفارقة الرواد، الذين دافعوا عن التنوع الثقافي لإفريقيا، معتزين بالانتماء الزنجي والتغني به، وساهموا في ترسيخ الهوية الإفريقية المتميزة. وبذلك ارتقى، بفضل هذه الرؤية الثاقبة، بهذه الحركة الثقافية إلى مستوى إديولوجيا سياسية إفريقية حقيقية. بل إنه كان من أكبر المدافعين عن التمازج بين الشعوب والأعراق، معتبرا الأفريقانية بمثابة التحام تكاملي بين القيم العربية والقيم الزنجية، وأن اقتصار قيام الوحدة الإفريقية على أساس مناهضة الاستعمار فقط، يقلص من أسباب نجاح المشروع الأفريقاني.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

تشكل الخصوصيات الإفريقية أحد مكونات الهوية المغربية، الغنية بتعدد روافدها، والتي ما فتئت تترسخ، عبر الروابط المتعددة والعريقة، التي تجمع المملكة المغربية بمحيطها الإفريقي. هذه الروابط التي تعززت خلال الكفاح المشترك للتحرر من نير الاستعمار، والتطلع إلى غد أفضل. ولقد شكل المغرب، منذ حصوله على الاستقلال، فضاء خصبا لنهضة الوعي الجماعي الأفريقاني. وفي هذا السياق، احتضنت المملكة أول مؤتمر وحدوي إفريقي. كما شكلت قاعدة أساسية للعديد من حركات التحرير الإفريقية، ووفرت لها الظروف الملائمة لمواصلة نضالها، من أجل الحرية والانعتاق.

وإن مؤتمر الدار البيضاء، الذي انعقد، بمبادرة كريمة من جدنا المقدس، جلالة الملك محمد الخامس، طيب الله ثراه، كان أول دعوة إلى الوحدة الإفريقية، حيث أرسى دعائم العمل الإفريقي

المشترك، ومكن من توحيد الرؤى وتنسيق الجهود، من أجل أن تنعم شعوب قارتنا بحياة كريمة، بعيدا عن الحاجة والخوف. وكان المشاركون في هذا اللقاء التاريخي يطمحون لبزوغ عهد جديد، تصبح فيه القارة الإفريقية محررة ومتوجهة بعزم نحو المستقبل.

ومباشرة بعد اعتلائه العرش، عمل والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، في أبريل 1961، على تنظيم مؤتمر حركات التحرير المنتمية للبلدان الإفريقية الخاضعة للاستعمار البرتغالي وها هي روح مؤتمر الدار البيضاء تتجسد اليوم، بكل طموحاتها وراهنيتها، لنستلهم منها توجهات تفكيرنا وعملنا، من أجل مستقبل أفضل لقارتنا.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن الابتهاج الذي عم الدول الإفريقية غداة استقلالها، سرعان ما تحول إلى سراب. كما تحطم حلم الوحدة والتضامن، الذي طالما راود زعماءها. وذلك بفعل الآثار المتداخلة الناجمة عن ظرفية دولية تطبعها المواجهة بين قطبين، ونظام اقتصادي ومالي مجحف، وتصاعد النزعات العرقية الضيقة، ومحاولات الهيمنة، وكذا السياسات السوسيو- اقتصادية الفاشلة.

ومن ثم، خسرت إفريقيا ليس فقط رهان الاندماج الجهوي، وابتعدت عن حلم الوحدة الحقة، بل غدت مرتعا خصبا لمآسي العالم، التي غالبا ما تأخذ أبعاد أزمات خانقة.

فالنزاعات الجهوية والحروب الأهلية، والمجاعة والجفاف والتهجير القسري، والأوبئة الفتاكة، والخروقات التي تطال حقوق الإنسان، تشكل كلها الواقع المعيش لفئة عريضة من شعوب الدول الإفريقية.

إن الوضعية الاقتصادية للقارة، وضعف التزام المجتمع الدولي تجاهها، لمن العوامل التي تحول دون تحقيق أهداف التنمية للألفية في إفريقيا، كتعميم التعليم أو تخفيض عتبة الفقر، اللذين لن يتحققا في ظل الأوضاع الراهنة.

وبموازاة ذلك، تواجه إفريقيا تحديات كبرى من الناحية الأمنية. ذلك أن نصف الدول الإفريقية تقريبا، ظلت تعاني، ولسنوات طويلة، من معضلة الحروب. كما أن العديد منها وجدت نفسها مسرحا لاندلاع نزاعات مسلحة، تشكل تهديدا لمناطق بأكملها. بالإضافة إلى الأوبئة والأمراض الفتاكة التي أصبحت بمثابة حرب دائمة.

كما أن المعضلة الديموغرافية، التي تعد من أكبر التحديات التي تواجه قارتنا، لا تواكبها أي تنمية بشرية أو اقتصادية، علاوة على ارتفاع الديون المتراكمة على دولها، كل ذلك يغرقها في دوامة من العنف والتطرف، ويدفع بشبابها إلى الهجرة غير المنظمة والمكثفة، المحفوفة بالمخاطر بالنسبة لحياة الأفراد ولاستقرار الدول.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

أمام هذا الوضع الخطير، فإنه لا مناص من أحد خيارين اثنين لمواجهة هذه التحديات. أما الخيار الأول، فيقوم على مبدإ التسليم بالأمر الواقع، والتخلي عن القيام بأي مبادرة تذكر، باعتبار أن الوضع في إفريقيا قد بلغ درجة عالية من التعقيد، وأن جميع الحلول للخروج بالقارة من الوضع المأساوي،

الذي تتخبط فيه، قد استنفدت. وأما الخيار الثاني، وهو الذي تتبناه المملكة المغربية وتدافع عنه، ويقوم على رفض الرؤية التشاؤمية إلى الأوضاع، والدعوة، بدل ذلك، إلى عمل تضامني مسؤول، حازم وخلاق، يهدف إلى قيام «إفريقيا جديدة».

ذلكم أن القارة الإفريقية لا يمكن اختزالها في هذا الجانب المظلم فقط، لأنها تتوفر على مؤهلات وموارد طبيعية وبشرية هائلة، من شأنها أن تمكن قارتنا المعطاء والمفعمة بروح التضامن، من النجاح في فرض وجودها، من خلال اعتماد إصلاحات شجاعة. فهناك العديد من التجارب الناجحة، التي تحققت في بعض المناطق داخل القارة الإفريقية، مما يؤكد أن عوامل التطور الديمقراطي، والتقدم الاجتماعي، والاقتصادي، تبدو أقوى تأثيرا من عوامل التخلف والركود.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إننا مطالبون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بإرساء أسس استراتيجية تنموية مندمجة لقارتنا، كفيلة بتمكين شعوبنا من العيش في منأى عن الخوف والفاقة، وتحصينهم من ويلات البؤس والأمراض المعدية.

إن خلاص القارة الإفريقية رهين بتحقيق اندماج يوفق بين الواقعية والطموح، ويحسن الاستفادة من الطاقات الهائلة، التي تزخر بها. ويشكل تنسيق الجهود المبذولة لتحقيق الاندماج الجهوي، وإدراجها في إطار مشروع وحدوي، الشرط الأساسي لتوطيد التكتلات التضامنية، والتخفيف من حدة التوترات. وإننا من منطلق تشبثنا العميق بقارتنا وثقتنا في مستقبلها، لنتعهد بمواصلة العمل والمثابرة من أجل التحسيس واستنهاض الهمم وتحفيز ذوي الإرادة والعزيمة.

إن أي تصور حول «الولايات المتحدة الإفريقية» لن يكتمل دون تعزيز الهياكل شبه الإقليمية، التي ينبغي أن تكون ملازمة لكل عمل مشترك على الصعيد الإفريقي. كما أنه يستوجب تحقيق اندماج سياسي توافقي ذي مصداقية، يراعي متطلبات احترام الثوابت الوطنية، والوحدة الترابية للدول، وحسن الجوار والأمن الجماعي.

إن الهدف الأسمى المتوخى من اندماج قارتنا هو تمكين البلدان الإفريقية من تحقيق التكامل بين اقتصاداتها، وتوحيد مؤهلاتها ومواردها وطاقاتها، لتحقيق تنمية قائمة على مبدأ الوحدة والتآزر، الذي أصبح ضرورة لا محيد عنها، لمواجهة تحديات العولمة الشمولية. كما ينبغي بلورة تعاون جنوب-جنوب مثمر ومفيد لكل الأطراف، يرتكز على تبادل التجارب والبحث عن الآليات التجديدية، مثل التعاون اللامركزي، والشراكة بين الفاعلين في القطاع الخاص، والتحالفات الاقتصادية الاستراتيجية، والتعاون الثلاثي الأطراف.

ويجب على أي استراتيجية تعتمد في هذا المضمار، أن تكرس الصبغة المحورية للعامل البشري. فالشباب الإفريقي، الذي يشعر بأنه لا يزال مهملا، يشكل خزانا حقيقيا لمقومات النمو الاقتصادي. لذا، يتعين إدماجه باعتماد سياسات جريئة في مجالات التربية والتكوين والشغل.

وتندرج الجولات التي قمنا بها في العديد من البلدان الإفريقية الشقيقة، منذ اعتلائنا العرش، ضمن رؤية تهدف إلى حشد الموارد والطاقات، قصد تعزيز سياسات ثابتة ومستمرة، في مجالات تحقيق الاستقرار الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدمقرطة والحداثة بالقارة الإفريقية.

أصحاب المعالي، حضرات السيدات والسادة،

إن تكريم القادة الذين كانوا يتمتعون بجاذبية خارقة، ورؤية أفريقانية طموحة، مثل المرحوم ليوبولد سيدار سانغور، لمما يستحث الأجيال الحالية من الأفارقة، على استلهام الروح الإفريقية الوحدوية، وتحمل المسؤولية الملقاة عليهم، بمتابعة النضال الإفريقي ضد الفقر والتهميش الاجتماعي، والأمراض الفتاكة والأمية والرشوة وسوء الحكامة.

فالعمل في هذا الاتجاه يعد خير وفاء لأرواح هؤلاء القادة الكبار، والطريقة المثلى للثناء عليهم، والتعبير عن تقديرنا الخاص لهم، لكونهم شخصيات راودها الحلم بقارة إفريقية ديمقراطية، مستقرة سياسيا، مزدهرة ومندمجة اقتصاديا، متضامنة وسخية اجتماعيا، حريصة على احترام حقوق مواطنيها وكرامتهم.

وفي الختام، فإننا إذ نرحب بكل المشاركين في هذا الملتقى الهام، لنشيد بمؤسسة منتدى أصيلة، وبمبادراتها البناءة، داعين لأشغالكم بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
إلى القمة الثالثة والعشرين لقادة دول إفريقيا وفرنسا

باماكو ـ 03 دجنبر 2005

« (...)

من الواضح أن عوامل داخلية وخارجية كانت وراء العديد من الاختلالات والآفات، كالمجاعة والأوبئة والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة. وقد ساهم في ذلك تهميش الشباب، وعدم إدماجهم في مسلسل التنمية. واليوم، يتعين الاقتناع بما يمليه الواقع، ذلك أنه بدون وعي قوي بأن استثمار طاقات الشباب يعد إحدى الضمانات الكفيلة بتحقيق التقدم في قارتنا، فإن كل جهودنا لجعل إفريقيا تستفيد من فضائل التقدم ستظل عديمة الجدوى، إن لم نعمل على تأهيله بما يلزم من التعبئة والترشيد، لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، بشكل ملموس.

...

في غياب آليات كفيلة بإيلاء عناية خاصة لاحتياجات الشباب وبالاستجابة لتطلعاتهم، ستبقى إفريقيا عاجزة أمام ما تشهده من أضرار ناجمة عن هجرة الأدمغة. كما قد تتضاعف الضغوط المتزايدة للهجرة، وتتناسل هنا وهناك عوامل التوتر والمآسي، من قبيل ما حدث مؤخرا في شمال المغرب.

ويتدافع الآلاف من الشباب الأفارقة في شكل موجات متتالية صوب أوروبا، التي تستهويهم لاعتبارات شتى. ويتم ذلك في إطار شبكات تجعل من فقدان الأمل لدى هؤلاء المهاجرين بسبب انتشار البؤس والنزاعات والأوبئة تجارة رابحة.

...

وننوه في هذا الشأن، بكون الاتحاد الأوروبي قد أصبح يتقاسم معنا الاقتناع بأن معالجة إشكالية الهجرة، ينبغي أن تتم في إطار شمولي، ومتعدد الأبعاد، لا ينحصر في الجانب الأمني وحده، بل يأخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص، انشغالاتنا المشتركة بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وذلكم هو سبيلنا لتحقيق اندماج أفضل للشباب في مسلسل التنمية الذي تشهدها دولنا، وتحفيز إسهامهم على نطاق أوسع في خلق ثروات وطنية، وحثهم بالتالي على المشاركة الكاملة في العمل السياسي ومسلسل اتخاذ القرار.

ومن ثمة، سيصبح الشباب إحدى الدعائم القوية للنهوض بإفريقيا، عوض أن يكون عالة عليها.

(...).»

مقتطف من كلمة جلالة الملك خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالته إمبراطور اليابان

طوكيو ـ 28 نونبر 2005

« (...)

وإذ نشيد بما يبذله بلدكم، من مساعدات سخية، لصالح تنمية الشعوب الإفريقية، التي ما فتئ المغرب يسعى، بكل إمكاناته، لتحسين ظروف عيشها، فإننا نؤكد استعدادنا لإقامة شراكة حقيقية، ضمن مخطط مؤتمر طوكيو الدولي، لتنمية إفريقيا، ولبلورة تعاون ثلاثي، تتضافر فيه طاقات ومؤهلات بلدينا، لفائدة شعوبها الشقيقة، خاصة منها بلدان جنوب الصحراء.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي
بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء

الرباط - 06 نونبر 2005

« (...)

فإن الموقع الجغرافي لبلدنا، وإكراهات المحيط الإقليمي والدولي، قد أفرزت معطى جديداً أكثر حساسية، جعله معبراً للمهاجرين، من بلدان إفريقية شقيقة جنوب الصحراء، نحو الوجهة الأوروبية الممتنعة.

وبالرغم من كونه المتضرر الأول من هذه الوضعية، فإن المغرب يبذل قصارى جهوده، وبوسائله المحدودة لمواجهتها، بتنسيق محكم مع جارته إسبانيا الصديقة.

ومع ذلك، فإن المشكل في عمقه، يتجاوز الطابع الثنائي بين البلدين الجارين، ليشمل سائر البلدان المعنية بالهجرة، إفريقياً ومغاربياً وأوربياً.

وأمام تزايد تدفق الهجرة غير الشرعية، من دنيا الفقر إلى عالم الغنى، فإنها تقتضي معالجة شمولية، لا تنحصر في الجانب الأمني فحسب، لأنه غير كاف وحده، إذا لم يتم العمل على معالجة دوافعها الاقتصادية والاجتماعية بالدول المصدرة لها. ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الدعم الضروري للتنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة، بما يمكنها من الاستقرار والعيش الكريم في أوطانها، في ظل الرخاء المشترك، والأمن الشامل.

(...).»

مقتطف من خطاب جلالة الملك
إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك - 14 شتنبر 2005

« (...)

تجسيدا لالتزامنا بالتفعيل الأمثل لهذه التعهدات الدولية، ركزنا خلال ترؤسنا لمجموعة 77 والصين، على تجنيد الوسائل الكفيلة بضمان تطبيق هذه الالتزامات، وتحقيق مرامي وأهداف الألفية بالنسبة لبلدان الجنوب، وعلى رأسها إفريقيا. فكانت الدعوة إلى الاجتماع الرفيع المستوى، لمتابعة تطبيق أهداف الألفية، والذي تم توسيعه، ليشمل إصلاح قواعد المنظومة الدولية وهياكلها. وإن أي تقييم موضوعي لمدى تنفيذ الدول النامية لما التزمت به في إطار الألفية، يبرز مدى ما قامت به بلدانها من مجهودات محمودة، بانتهاج سياسات عمومية قويمة، تعتمد الحكامة الجيدة، وتعبئة الموارد المحلية، لخلق الظروف المواتية للتوظيف الأنجع للاستثمارات الأجنبية، وتسهيل الاندماج في التجارة الدولية. غير أن كل هذه المجهودات لا يمكن أن تعطي ثمارها كاملة، إلا إذا آزرتها مساعدات إنمائية عمومية أكبر حجما، ومحددة في جداول زمنية، تدعمها موارد مبتكرة وإضافية، وإعفاءات جمركية، وإلغاء أو تخفيف لمديونية الدول الفقيرة.

(...).»

الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في القمة الإفريقية الثانية للشباب الرائد

إفران - 18 غشت 2005

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

إن المملكة المغربية ليسعدها أن تحتضن أشغال القمة الإفريقية الثانية التي تندرج ضمن أهداف الألفية للتنمية المحددة من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ويأتي انعقاد هذه القمة كحلقة ضمن سلسلة من الأعمال التحضيرية التي ستفضي في نهاية المطاف إلى القمة العالمية الأولى للشباب الرائد المزمع عقدها خلال 2006 استجابة للنداء الذي وجهه في هذا الشأن الأمين العام السيد كوفي عنان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بصفة خاصة بخالص عبارات التهنئة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة السيد كوفي عنان تقديرا لما يبذله، على الصعيد العالمي، من جهود حثيثة لمد جسور الحوار بين الأجيال، علما بكونه يعد من القنوات الواعدة التي تحفز الشباب الوثاب والمتحمس على العمل من أجل إقرار التفاهم والتعاون بين الشعوب.

كما ستشكل هذه القمة، بالنسبة لنا، فرصة مواتية لتعزيز الأسس التي تقوم عليها استراتيجية التعاون بين دول الجنوب، من خلال نهج أنسب الطرق للقيام بأعمال ملموسة تساعد على تنشيط حركة المبادلات وإقامة اندماج اقتصادي على أسس سليمة، فضلا عن بث روح التضامن الفاعل، والإسهام في استتباب الأمن والاستقرار في قارتنا.

وعلاوة على ذلك، فالقمة تعتبر مناسبة للتأكيد على تشبث المغرب بجذوره الإفريقية والتزامه الثابت بالعمل، في إطار من التضامن على تحقيق النماء لفائدة القارة الإفريقية، كما أنها فرصة للإعراب مجددا عن اقتناعه الراسخ بجدوى التعاون الفاعل بين دول الجنوب- جنوب وبناء شراكة حقيقية وملموسة في مجال تكوين الشباب وتطوير البنى التحتية والنظم المالية والصحة والبيئة والتهيئة، مع التركيز على الأنشطة الرامية إلى مكافحة التصحر، واجتثاث آفة الجراد المزمنة. وإن المملكة المغربية، وفاء منها بالتزاماتها، لم تفتأ تدافع في المحافل الإقليمية والدولية عن القضايا التنموية الإفريقية.

وفي هذا الصدد، يظل المغرب منفتحا على شركائه الأفارقة لتبادل التجارب، في إطار من التضامن الفاعل والأخوة الصادقة، ولإفساح المجال أمامهم للاستفادة من النتائج التي أسفرت عنها الجهود التي يبذلها لتحقيق تنمية مستدامة ومنسجمة عن طريق إشراك كافة القوى الحية للأمة في تجسيد مختلف الإصلاحات الجارية.

وبهذا الخصوص، فإن المغرب يشهد اليوم تفعيل استراتيجية شاملة وواسعة النطاق، تتمحور حول التحكم في آفة الفقر ومحاربة ظاهرة الإقصاء وتقليص أشكال الخصاص الاجتماعي، واستئصال الأنواع الأكثر حدة، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لمشاكل بطالة الشباب.

وقد قامت المملكة المغربية، وحرصا منها على تعزيز أركان الدولة الديمقراطية الحداثية والمتضامنة، بإنجاز إصلاحات هيكلية لضمان التدبير الجيد للقطاعين العام والخاص ولنظامها التعليمي، هادفة من وراء ذلك إلى تحسين مردودية هذا النظام وإعداد الناشئة لمواكبة المستقبل بتمكينها من امتلاك ناصية التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، بما يكفل لها ولوج مجتمع المعرفة، بجدارة واستحقاق، في سياق دولي يشهد تصاعدا مطردا لوتيرة العولمة.

وفي إطار هذه التعبئة الشاملة التي يقتضيها مجهود التوعية، يعد إدماج النسيج الجمعوي بصفة عامة والجمعيات الشبابية على وجه الخصوص، أحد المحاور الحيوية التي ينبغي الارتكاز عليها لبلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية، علما أننا قد أعربنا في شتنبر 2000 في نيويورك عن تأييدنا الكامل لهذه الأهداف، مؤكدين استمرار المغرب في تقديم الدعم اللازم لها.

كما أننا أدرجنا ضمن أهدافنا الملحة إعمال الآليات المنمطة، التي تم وضعها لدعم الإجراءات الكفيلة بإقرار مبدأ المساواة بين الرجال والنساء. وقد اتخذنا في هذا الصدد تدابير ملموسة، ترمي اعتماد الوسائل القانونية المتوفرة لتوطيد دعائم مجتمع تشكل فيه الأسرة حجر الزاوية لبناء تماسكه الاجتماعي. كما تحظى الجهود المبذولة في مجال الصحة بالعناية اللازمة التي تجلت في اعتماد سياسة ذات بعد وقائي وعلاجي، تهدف إلى تعميم التغطية الصحية لفائدة كل المغاربة ومحاربة الأوبئة، لا سيما الأمراض المعدية كداء السل وفقدان المناعة. لذا، فإنني أود أن أعرب مجددا عن التزام المغرب وعن تضامنه مع باقي الدول الإفريقية التي يشاطرها كل انشغالاتها، فضلا عن تجديد دعوته إلى توسيع نطاق التعاون القائم مع الدول الشقيقة والصديقة في مختلف المجالات الممكنة.

كما أسجل بكل ابتهاج أن ما عبر عنه المغرب في شتنبر 2000 من رغبة في أن تضع الأمم المتحدة آلية دائمة ورفيعة المستوى، قد تحقق فعلا من خلال انعقاد هذه القمة التي تعنى بتفعيل دور الشباب في مسلسل التنمية المستدامة في إفريقيا. ويبقى من واجبنا جميعا أن نستحضر تعهد قادة دول العالم بالانخراط في الألفية الجديدة بتفعيل مجموعة من الأهداف الكفيلة بتجسيد المعالم التي ننشدها للإنسانية في أفق 2015.

وإنني إذ أحرص على إذكاء جذوة هذا الطموح الذي يحدونا جميعا لما فيه مصلحة وخير الأجيال الصاعدة، لا يفوتني أن أعبر عن أملي في أن تصبح هذه الرؤية الإنسانية الجديدة واقعا ملموسا لا رجعة فيه كما ورد في الخطاب الذي ألقيته خلال قمة الألفية في شتنبر 2000 بنيويورك واقعا يقوم قبل كل شيء على مفهوم الأمن الإنساني الشامل الذي يقتضي العمل على أن لا يكون هناك في أي مكان من العالم طفل يلقى حتفه ولا وباء يستفحل ولا توتر عرقي يندلع، ولا امرأة تعاني من أي شكل من أشكال التمييز، أو تتعرض للإهانة والحط من كرامتها، ولا حق في التعبير ينتهك ولا مهاجر يعاني من الإقصاء، ولا إنسان يحرم من التعليم، ولا نشوب نزاع بسبب مياه عابرة للحدود، ولا إجراء عقابي يتخذ حيفا في حق مواطنين أبرياء.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الإفريقية الآسيوية

جاكارطا - 22 أبريل 2005

« (...)

فقد عمل المغرب على تجسيد تضامنه على أرض الواقع، مع البلدان الشقيقة والصديقة في قارتنا، من خلال القيام بأعمال ملموسة مبادرا إلى إلغاء جميع الديون المستحقة له على الدول الإفريقية الأقل نموا ورفع الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من هذه البلدان لتشجيع ولوجها إلى السوق المغربية.

كما أن المملكة المغربية، لم تدخر جهدا في تسخير ما تتوفر عليه من إمكانات وخبرات لتنفيذ برامج التنمية البشرية المستدامة، في مجالات متعددة، كالفلاحة وتدبير الموارد المائية، والصحة وتكوين الأطر.

وإن التزام المغرب بهذا التوجه، ليكتسي أهمية كبرى لكونه يندرج في إطار انخراطه القوي في تفعيل مبادرة «النيباد»، وهي المبادرة التي حصلت على دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك شركاؤنا الآسيويون.

ولهذا الغرض ستعزز الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا بشكل قوي حظوظ نجاح الشراكة الإفريقية الآسيوية، ذلك أن تفعيلها سيعمل لا محالة على تعزيز قدرات البلدان الإفريقية، وتمكينها من تحسين مساهمتها في التعاون بين القارتين.

(...).»

مقتطف من خطاب جلالة الملك خلال مأدبة العشاء الرسمي المقامة على شرف رئيس جمهورية مدغشقر

05 أبريل 2005

« (...)

إن عمل بلادي المندرج في إطار الشرعية الدولية ليقوم على أساس تفضيل وتشجيع سبيل الحوار والتفاوض، في تسوية كل النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ولاسيما في إفريقيا حيث يمكن لبلدينا توحيد جهودهما في هذا الإطار.

... إنني لعلى يقين بأن زياتكم للمغرب ستكون لها نتائج مفيدة ومثمرة، تمكننا من تعميق علاقات الأخوة الإفريقية الجامعة بيننا، ومنح دينامية جديدة لتعاوننا الثنائي، بعد سنوات من الجمود وسوء التفاهم.

(...).»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المنتدى الدولي حول الفلاحة

الرباط - 04 فبراير 2005

« (...)

إنه لا يسعنا إلا أن نثني على الأصوات التي تسترعي الانتباه إلى ما تعانيه القارة الإفريقية من أوضاع جد مقلقة، فهي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت خلال السنوات الأخيرة تراجعا لمعدل العرض الغذائي المتوفر للفرد الواحد، كما أن ما يزيد عن مائتي مليون شخص في إفريقيا معرضون لمخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

(...)

لم تتوان المملكة المغربية في وضع تجربتها وخبرتها رهن إشارة الدول الإفريقية الشقيقة، حيث انخرطت دون أدنى تحفظ في البرنامج الخاص «بالأمن الغذائي» الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، غداة انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأول للأغذية. فعلاوة على إرسال أطرها وتقنييها إلى الدول التي عبرت عن رغبتها في ذلك، عملت المملكة المغربية على فتح حدودها أمام المنتوجات الفلاحية للدول الإفريقية الأقل نموا.

تلكم هي حقيقة التزامنا الدولي، وذلك ما نتوخاه من تحركاتنا داخل الهيئات الدولية وفي إطار الشراكات الإقليمية التي انخرطنا فيها بكل قوة.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي في حفل العشاء الذي أقامه جلالته على شرف عاهلي إسبانيا

مراكش - 17 يناير 2005

« (...)

كما أننا نهنئ أنفسنا على ما حققناه من تعاون بين بلدينا لمنع الهجرة السرية ومحاربتها بالفعالية المرجوة من الجانبين وعلى الإرادة المشتركة لبلدينا لتدبير تدفق المهاجرين وفق تصور يتوخى الحفاظ على التوازنات بين متطلبات الإطار القانوني الثنائي سواء تعلق الأمر بالهجرة الشرعية أو بإعادة ترحيل المهاجرين السريين إلى أوطانهم الأصلية.

علاوة على ذلك فإننا نسجل التقدم الملموس الذي عرفته أعمال اللجنة المختلطة «للربط القار بين أوروبا وإفريقيا عبر مضيق جبل طارق» وهو مشروع كفيل بتوثيق التقارب بين بلدينا في إطار السياسة الأوربية الجديدة للجوار.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الفرانكفونية

واغادوغو ـ 26 نونبر 2004

« (...)

إن تحديات التنمية المستدامة لا يمكن رفعها دون شركاء، مثل أولئك الذين تدافع عنهم مبادرة الشراكة الجديدة من أجل إفريقيا «نيباد»، ودون إستراتيجية شاملة ومندمجة ترسي أسس اقتصاديات منفتحة ومدرة للثروات وموفرة لمناصب الشغل خاصة بالنسبة للشباب، في إطار مجتمعات متضامنة. ويتعين أن يدعم هذا المجهود بأعمال مجددة وتطوعية وسخية مثل تحويل الديون إلى استثمارات أو إلغائها وهو التوجه الذي انخرطت فيه المملكة بعزم قوي لا يوازيه إلا تمسكها بتعميق نموذج التعاون الثلاثي الذي يجمع بين المشاريع والخبرة والتمويل في بلدان الشمال والجنوب.

(...).»

مقتطف من خطاب جلالة الملك أمام قمة التنمية المستدامة

جوهانسبورغ ـ 02 شتنبر 2002

« (...)

وماذا فعل المجتمع الدولي لمحاربة الفقر المدقع الذي يعانيه ما يزيد عن ربع البشرية ومن أجل توفير الشروط الحيوية لتأمين العيش الكريم للإنسان.

ألا تشكل مختلف الهزات والأزمات العنيفة التي عرفها العالم حافزا قويا للاقتناع بمسؤوليتنا المشتركة في تحقيق التنمية المستدامة.

أما بالنسبة لإفريقيا التي تستأثر باهتمامنا، فإن هذا التساؤل الملح يتحول إلى صرخة قلب وضمير باعتبار أنه يوجد بها أكثر مراكز التوتر والمعضلات الاقتصادية والاجتماعية والأمراض الفتاكة.

إن الدول الإفريقية كغيرها من الدول النامية في حاجة إلى عناية المجموعة الدولية باستقرارها وتنميتها وإلى شركاء ملتزمين يساعدونها على الإندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

(...).»

مقتطف من الكلمة الملكية السامية إلى قمة الألفية

مقر الأمم المتحدة بنيويورك ـ 07 شتنبر 2000

« (...)

وفي هذا الصدد، فإن القارة الإفريقية المهمشة في كل مناحي الحياة الدولية لهي في أمس الحاجة إلى استراتيجية لتأهيلها في مستويات متعددة تتضمن على وجه الخصوص التخفيض الملموس لمديونيتها الخارجية ورفع الحواجز الحمائية التي تحد من مردودية منتوجاتها المبخوسة القيمة ووضع برامج للهيكلة تتلاءم وتهدئة نزاعاتها وتنمية سريعة لمواردها البشرية وتحويلات التكنولوجيات الملائمة ومساعدة مالية تتطابق بنيويا مع متطلباتها.

وفى هذا الشأن، فإن المملكة المغربية تقترح قيام منظمة الأمم المتحدة بوضع آلية دائمة على أعلى مستوى مكلفة بتفعيل القرارات المتخذة من قبل المجموعة الدولية لصالح إفريقيا.

(...).»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش

الرباط - 30 يوليوز 2000

« (...)

وتعزيزا منا لأواصر التضامن مع القارة الإفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروحية عميقة، فقد حرصنا على دعم علاقات الصداقة التقليدية والتعاون المثمر والتضامن الفاعل والتقدير المتبادل مع قادتها وشعوبها سواء خلال الزيارات الرسمية التي قام بها لبلادها إخواننا رؤساء دول موريتانيا والسينغال ومالي وغينيا الاستوائية، أو خلال المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدة رؤساء دول إفريقية شقيقة وصديقة خلال زيارات العمل أو الزيارات الخاصة التي قاموا بها لبلادنا كالغابون وغامبيا والكونغو وغينيا، أو خلال قمة القاهرة الإفريقية الأوربية الأولى. وقد بادرنا خلال هذه القمة التي انعقدت في ظل الاحترام الكامل للشرعية وفي جو من التفاهم المتبادل إلى الإعلان عن إلغاء ديون كل الدول الإفريقية الأقل تقدما تجاه المغرب، وفتح أسواقنا دون شرط أمام المنتوجات الأساسية لهذه البلدان الشقيقة تفعيلا من جلالتنا لقيم التضامن مع إفريقيا خاصة ومع محور جنوب - جنوب عامة، وتجسيدا ملموسا لنوعية العلاقة الاستراتيجية التي ينبغي على أوربا أن تحرص فيها على التنمية المستديمة لقارتنا وعلى استتباب الأمن والاستقرار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والآفات الاجتماعية. ذلكم الحرص الذي جسدناه بإرسال مساعدات إنسانية للموزنبيق وبوتسوانا والاستجابة للنداء الأممي بمساهمة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة في توطيد السلم بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة.

(...).»

مقتطف من كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الحفل الذي أقامته جامعة جورج واشنطن على شرف جلالته

واشنطن - 22 يونيو 2000

« (...)

إني لمدين لشعبي بأفضل ما أستشعره من قدرة ليس فقط على احترام ورعاية هذه الشراكة المتميزة القائمة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بصفة خاصة، ولكن أيضا في بقائي متشبثا بروابط تضامننا مع إفريقيا في المقام الأول حتى تضمد جراحها وتحقق نماءها، وأيضا مع العالم العربي من أجل تسريع وتيرة مسلسل السلام في الشرق الأوسط الذي بذلت الولايات المتحدة والمغرب من أجله جهودا جبارة وخصته بوسائل كبرى ومبادرات متعددة لكي تعيش كل شعوب المنطقة في أمن وكرامة وكذلك مع اتحاد المغرب العربي الذي ينتظر من إخوانه وشركائه شحنة سخية لتشجيع نمائه بما يحقق الاستقرار بالمنطقة ويعود بالخير على شعوبها.

(...).»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة
خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس كلينتون على شرف جلالته

واشنطن - 20 يونيو 2000

« (...)

وإننا إذ نجدد تضامننا مع إفريقيا مهد البشرية ونؤكد أن المستقبل كفيل بمحو آلامها الراهنة، فإننا نتابع باهتمام المبادرات الأمريكية الرامية إلى المساهمة في تصحيح أوضاع هذه القارة المنكوبة وتنميتها كما يحدونا أمل قوي في تفعيل اتحاد المغرب العربي الذي يمثل بالنسبة لنا خيارا استراتيجيا لا رجعة فيه من شأنه ضمان الأمن والازدهار الإقليميين في إطار احترام الوحدة الترابية لكل بلد من بلدانه.

(...).»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة
خلال حفل الاستقبال الرسمي الذي أقامه الرئيس الأمريكي
السيد بيل كلينتون على شرف جلالته بالبيت الأبيض

واشنطن - 20 يونيو 2000

« (...)

لقد تبين مؤخرا أن هناك تلاقيا ملموسا في المصالح في ما يتعلق بالقارة الإفريقية وذلك خلال مؤتمر القمة الأورو- إفريقي بالقاهرة والمؤتمر القومي حول إفريقيا الذي انعقد بواشنطن في فبراير الماضي اللذان يمهدان معا لتعاون أقوى بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإفريقيا.

إن التضامن مع إفريقيا أصبح اليوم ضرورة ملحة لأن الويلات التي تعاني منها الكثير من البلدان الإفريقية تحتم علينا مساعدة هذه القارة المنكوبة والدفع بها في اتجاه السلم والتقدم.

(...).»

الكلمة الملكية السامية خلال مأدبة العشاء على شرف الرئيس المالي

الرباط - 15 يونيو 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه،

فخامة الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الخطب التي تقتضيها الأعراف في مثل هذه المناسبات ـ فخامة الرئيس ـ تشكل لحظات متميزة للترحيب بالضيوف الكبار الذين يشرفون بلدا ما عندما يزورونه وشعبه. وهي أيضا كما هو الشأن بالنسبة للقائنا اليوم لحظات أكثر تميزا لأنها فضلا عن كونها تستجيب لمتطلبات الترحيب البرتوكولي تعكس في الوقت ذاته العواطف الجياشة والفرحة الغامرة التي نشعر بها أنا وشعبي ونحن نستقبل في شخصكم فخامة الرئيس ذلك الزعيم الكبير لبلد ذي تاريخ عريق وشعب عظيم غني بحضارته. ذلكم الغنى الذي يجعل الأمم تفتخر بمصيرها وأصالتها.

إن المملكة المغربية وهي تستقبلكم والوفد المرافق لكم لتستقبل فيكم أحد ذويها. ذلك أن البعد الأخوي لروابطنا الحميمة التي تضرب جذورها في أعماق تاريخنا المشترك عبر القرون جعل هذه الروابط تصمد في وجه التقلبات التي عرفتها بعض الحقب. ولهذا فإن المملكة المغربية تعتبر نفسها ـ فخامة الرئيس ـ وطنكم الثاني. وقد عملت هذه القرون بالخصوص على بلورة الجانب الإفريقي في هويتنا، ذلكم الجانب الذي يتجلى في ثقافتنا وفي حياتنا اليومية وفي تقاليدنا وعاداتنا وأغانينا وفنوننا بل يتعدى ذلك إلى فن الطبخ لدينا.

إن هذه الحميمية العريقة بين بلدينا قد كرستموها ـ فخامة الرئيس ـ بحضوركم إلى جانبنا وإلى جانب الشعب المغربي خلال تشييع جنازة والدنا المنعم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله ثراه، لأنه في ذلك اليوم رحل عنا واحد من ذويكم كان يشعر بأنه إفريقي بقدر ما هو مغربي، ولم يكن يعادل تشبثه بإفريقيا إلا حبه لبلده ولأنه، رحمه الله، كان شغوفا على الخصوص، بفكرة كون الجانب الإفريقي للمغرب يشكل ذلك العنصر الذي يصهر إلى الأبد - في إطار الاحترام والصداقة والأخوة والتفاهم - عملنا المشترك في مواجهة تحديات عصرنا الكبرى. وكما تعلمون، فخامة الرئيس، حضرات السيدات والسادة، فإن العلاقات بين المملكة المغربية ومالي- كما يشهد التاريخ على ذلك – ليست وليدة اليوم إذ أن الحوليات ترجعها إلى القرن الثاني عشر أي إلى عهد الموحدين.

ومنذ ذلك الوقت وهذه العلاقات تتغذى وتتعزز وتغتني عبر تيار مبادلات لا ينقطع، يشمل الأشخاص والممتلكات والقيم والأفكار. وهذه الاستمرارية التي ترسخت على الدوام تمثل بحق بالنسبة إلينا رمز الوفاء لمثل السلام والحكمة التي نشترك فيها مع جميع الأمم. فهذه الحكمة نشترك فيها معا لأن شعبينا يستلهمانها من الدين الإسلامي الحنيف الذي يجمع بيننا والذي ورثناه عن آبائنا وأجدادنا بتعاليمه السمحة وقوة روحانيته التي بلغت، فخامة الرئيس، درجة جعلت القوافل التي

كانت تربط بين سجلماسة بالمغرب وتومبوكتو ودجيني بمالي لا تقتصر على نقل منتوجات تجارية فحسب، بل كانت تنقل أيضا كل الحكمة الإفريقية وكل تلك الأخلاق الفاضلة وقيم العدل التي من الإسلام الإفريقي - على حدود عالم كان قد بدأ يتجرد من إنسانيته- إسلاما كثير التقوى والورع متميزا بدرجة فريدة من النبل والتسامح.

وهذه الحكمة نستمدها فخامة الرئيس، في مجال السياسة أيضا من الجهود التي بذلها أسلافنا من أجل تحرير وانعتاق البلدان الإفريقية التي كانت حينئذ ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار.

فقد عرف جدي جلالة المغفور له محمد الخامس والرئيس الراحل موديبو كيتا كيف يجعلان من هذه الفضيلة ممارسة متبصرة للتضامن بين الدول والشعوب، كما مكن دور كل منهما وتطابق تفكيرهما داخل مجموعة الدار البيضاء وضمن عملية إعداد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية من إسماع صوت إفريقيا في المنتظم الأممي وتحقيق تقدم لا يقل أهمية عن ذلك في تبويئها المكانة التي تستحقها في المجتمع الدولي.

و اجتماعنا اليوم، فخامة الرئيس، يندرج في سياق هذا الإرث وفي إطار الوفاء لوحدة المصير هذه التي حررت بالأمس شعبينا وتعمل اليوم كما ستعمل غدا بدون كلل من أجل تحقيق تقدمهما وازدهارهما ورفاهيتهما واستقرارهما في عالم يقل استقراره ويزداد تقلبه يوما عن يوم.

وبهذا سنشرف ذاكرة الأجيال التي سبقتنا وبه أيضا سنبرز للأجيال المقبلة المثل العليا التي هي مثلنا والتي ينبغي أن تكون مثلهم كذلك والمتمثلة في مزيد من السلم ومزيد من العدل ومزيد من الحقيقة ومزيد من الإنصات للمعاناة المادية والمعنوية لمن هم في أوضاع صعبة ومزيد من الالتزام أيضا تجاه أولئك الذين همشتهم الأقدار أو راحوا ضحية سوء تصرف الإنسان.

فخامة الرئيس،

لقد تم إضفاء دينامية جديدة على تعاوننا بالقاهرة في شهر أبريل الماضي على هامش أشغال قمة إفريقيا / أوروبا وهو ما تعزز بانعقاد الدورة الثالثة للجنة المشتركة خلال الشهر الحالي بالرباط. وإن هذه الدينامية لتثلج صدرنا وتسعدنا لأنها تبعث على الأمل وتبشر بمستقبل واعد وتجعل من جودة تعاوننا الضامن الأساسي الذي سيجسد هذه البشائر والمحرك الضروري لاستمراريتها.

وإذا كان التقدم الذي تحقق بقارتنا على درب الديمقراطية وإرساء مؤسسات كفيلة بتعزيزها من أجل تفتح شعوبنا وتوجهها نحو مزيد من الازدهار باديا للعيان ويحظى أحيانا بإعجابنا، فإن الملاحظ أن هذا التقدم مهدد بأن يبقى هشا ومضطربا وعسيرا طالما أن حجم الصعوبات المتنوعة التي تشهدها قارتنا يمكنه في أي وقت أن يعرضه للخطر إن لم يقض عليه.

ذلك أن عودة عدم الاستقرار السياسي إلى الظهور من جديد وتزايد بؤر التوتر وتصاعد العنف في عدد من مناطق قارتنا وخاصة في القرن الإفريقي وإفريقيا الغربية والبحيرات الكبرى بلغت درجة من الحدة ترهن الآن معها وسترهن لوقت طويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجموع القارة الإفريقية.

إن هذا الوضع يشغل بالنا على الخصوص كما يشغل بال جميع ذوي النية الحسنة من الرجال والنساء الذين يدركون أن السلام والوئام هما الوسيلتان الوحيدتان اللتان تمكنان كل شخص وكل أمة من استعادة الكرامة ونهج الطريق التي ستؤدي إلى مزيد من الرفاهية والسعادة.

إن هؤلاء الرجال والنساء ذوي النية الحسنة ببلدكم يلتفون حولكم ويدعمون مجهوداتكم ـ فخامة الرئيس ـ كما يساندون بإيمان العمل البناء الذي تقومون به ليس فقط على مستوى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بل أيضا على مستوى القارة الإفريقية برمتها.

وهذا الدور الوازن اعترفت به وكرسته مؤخرا المجموعة الدولية عندما انتخب بلدكم بمجلس الأمن اقتناعا منها بأن مالي ستضطلع بهذه المسؤولية بحكمة وشجاعة خدمة لمصلحة إفريقيا واحتراما لكرامة هذه القارة وللبشرية جمعاء.

فخامة الرئيس،

إن مسيرة بلد ما نحو مزيد من التقدم والازدهار تتوقف على مدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان والمتمثلة في الصحة والتشغيل والتعليم والسكن والترفيه والثقافة. غير أنه لايمكن تلبية هذه الحاجيات بدون التحكم في البنيات الأساسية في كافة المجالات. فالدين الخارجي الذي ما زال ينهك الميزانيات وقدرتها على تمويل هذه التجهيزات وتلبية الحاجيات يعوق وسيظل يعوق بشكل أكبر تحقيق الرفاه الذي يعتبر أحد أبسط حقوق الإنسان.

لقد شكل الحرص على إيجاد حل ملائم للأزمة الاقتصادية والإجتماعية الحالية التي تعيق كل محاولة للتنمية المستدامة الشغل الشاغل لوالدنا جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني، طيب الله، ثراه وهو اليوم في صميم ما آمله من أعماقي لإفريقيا.

ومن هذا المنظور كان والدي المنعم قد اقترح في سنة 1994 وضع مشروع تنموي طموح لفائدة القارة الإفريقية على غرار مخطط مارشال ومستلهم من هذا البرنامج الذي ساهم في إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد أعلنت أنا شخصيا خلال قمة إفريقيا / أوربا بالقاهرة عن إلغاء مجموع الديون المستحقة للمغرب على البلدان الإفريقية الأقل تقدما ورفع كل الحواجز الجمركية التي كانت مفروضة على المنتوجات المستوردة من هذه الدول.

ذلك أن محور التعاون جنوب - جنوب يشكل بالنسبة لبلدي وبالنسبة لي شخصيا حجر الزاوية الكفيل بتأمين أكبر قدر ممكن من الانسجام في تلبية الحاجيات الأساسية لشعوبنا وكذلك لترسيخ المسلسل الديمقراطي وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار والإنصاف.

فخامة الرئيس،

إن آفاق تعاوننا الواعدة بفضل تجذرها التاريخي وبفضل المثل والمبادئ التي تحكم أبعادها العالية لتجعلني آمل أن تعمل فضائل الحوار والتشاور والتفاهم التي تحرك هذا التعاون النموذجي على تحريك أمم وشعوب أخرى بقارتنا الإفريقية حتى يصبح السلم والعدالة هما الأساس الذي ستنبني عليه الرفاهية التي تطمح إليها شعوبنا وأممنا.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

أدعو الحضور إلى الوقوف تعبيرا عن الاحترام والتقدير الذين نكنهما جميعا لأخينا الرئيس ألفا عمر كوناري والإعراب عن أصدق متمنياتنا بالازدهار والتقدم لمالي وللشعب المالي وباستمرار العلاقات المغربية والمالية في ظل الصداقة والأخوة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.››

الكلمة الملكية السامية أمام القمة الافريقية الاوربية

القاهرة - 03 أبريل، 2000

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السادة والسيدات،

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتوجه الى الدول الافريقية الشقيقة والى الاتحاد الأوروبي بالتهنئة على هذه المبادرة بتنظيم هذه القمة التي من شأنها أن ترسي توجها جديدا في العلاقات الدولية يقوم على الحوار والتشاور والتضامن. كما أهنىء جمهورية مصر العربية الشقيقة على استضافتها لهذه القمة وعلى حسن تنظيمها لأعمالها وتوفير ظروف النجاح لها.

ان انعقاد هذه القمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الافريقية يشكل حدثا هاما ومتميزا في بداية الألفية الثالثة. هذه الألفية التي تتطلع فيها افريقيا بأمل كبير لحلول ناجعة لأوضاعها المزرية حتى تعيش شعوبها في اطمئنان على مستقبلها كباقي شعوب العالم.

ان القارة الافريقية عرفت تهميشا جعلها تتخلف عن مسيرة التنمية الشمولية بسبب العديد من المشاكل والظروف التي مرت بها مما ولد احساسا باليأس لدى الأجيال الافريقية ذلك أن عوائق كثيرة مازالت تحول دون تطور افريقيا ونهضتها فالبنيات الأساسية الضرورية يشوبها عجز كبير يعرقل مسيرة النهوض الاقتصادي الذي بدونه لن تعرف المجالات الأخرى أي تقدم.

ان قارتنا التي تتكون من أكثر من 700 مليون نسمة لا تتلقى الا 2 في المائة من الاستثمارات العالمية. كما أن افريقيا تضم بين أحضانها ثلاثة أرباع الدول الأقل نموا في العالم وثلثي الدول من دون منفذ بحري الى جانب تعرض معظم دولها الى كوارث طبيعية منها الجفاف والتصحر. وفي افريقيا يعيش 69 في المائة من المصابين بمرض فقدان المناعة ويوجد فيها 54 مليون طفلا محرومين من التمدرس وهي أكثر المناطق التي تعرف انخفاضا في الانتاج الغذائي في العالم، مما يجعل شبح المجاعة يخيم على عديد من بلدانها، فضلا عن انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة. كل هذه العناصر تعرقل آفاق كل تنمية بشرية مستديمة.

ولكي تخرج افريقيا من هذه الوضعية، أصبح من اللازم اعادة النظر في كل التصورات السابقة التي أبانت عن محدوديتها وفشلها وعدم تطابقها مع الواقع.

واليوم علينا أن نفكر جميعا انطلاقا من هذه القمة في تصورات ومناهج جديدة تكون بداية لمشروع كبير وطموح يهدف الى توفير ظروف جديدة تساهم في اخراج افريقيا من وضعيتها الحالية

بدءا باعلان حرب شاملة ونهائية ضد الفقر، ومن خلال توفير مناخ ايجابي تلتقي فيه الجهود الافريقية والدولية بشكل عام والأوروبية بشكل خاص من أجل تأسيس مرحلة جديدة تكون بداية لخلق شراكة طبيعية بين المجموعتين والتي تتوفر لها كل شروط النجاح والاستمرار بمختلف أبعادها الحضارية والجغرافية والاقتصادية.

اننا نعيش ظروفا ملائمة تتمثل في ارتفاع وتيرة النمو في أوروبا في الوقت الذي تعرف فيه افريقيا خصاصا في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية. ان التطابق بين امكانات أوربا وحاجات افريقيا وموءهلاتها ممكن من خلال مقاربة استراتيجية جديدة تضطلع بها أوربا تجاه القارة السمراء تعود بالنفع على المجموعتين.

ومن هنا نرى لزاما أن نذكر بالمشروع الطموح الذي طرحه والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته والذي كانت مشاكل افريقيا وقضاياها تشكل هاجسا من هواجسه. ويتجسد هذا المشروع في وضع مخطط شامل يستوحي فلسفته من المشروع الذي ساعد على بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

أصحاب الفخامة،

أصحاب المعالي والسعادة،

إن المديونية تبقى في مقدمة المشاغل الافريقية التي تعوق مسار التنمية وتتطلب إرادة حازمة وجريئة من الدول المانحة لإيجاد أنجع الحلول لهذه المعضلة سواء عن طريق إلغاء هذه الديون أو تحويل فوائد القروض الى استثمارات.

وبنفس الحدة يطرح البعد الإنساني للتنمية لقارتنا ذلك أن تكوين الإنسان الإفريقي يستلزم جهودا جبارة لمحاربة ومحو الأمية وتعميم التمدرس والتعليم والتأهيل وضمان الأمن الغذائي والسكن اللائق والصحة والبيئة السليمة والولوج الى تكنولوجيا العصر ومستجداتها.

ووفق هذا المنظور فإن الأفارقة يتطلعون الى دور أوروبي حيوي وفعال وذلك انطلاقا من معرفة شركائنا الأوروبيين لواقعنا الافريقي وتفاعلهم مع مشاكل قارتنا.

إن الثورة المعلوماتية التي نعيشها من شأنها أن تقرب الهوة بين قارتينا لمعرفة متبادلة تكون أساسا لعلاقات متوازنة ومبنية على الاحترام.

ولمواجهة التحديات المطروحة منذ أمد بعيد فإن أوروبا مدعوة للمساهمة في إعداد مبادرات واقعية وجادة على مستوى الموءسسات الاوروبية أو الموءسسات الدولية على أن تأخذ هذه المبادرات والتدخلات طابعا بعيدا عن منهج الشروط وأن تراعي الخصوصيات الإفريقية.

ومن جهة أخرى فإن على أوروبا أن تكون في مستوى الامال والتضامن الذي تمليه الظروف لتوفير الوسائل والإمكانات لقارتنا التي تسمح لها باحتواء أزماتها المتزايدة وهذا ينسجم مع الروءية التي ارتكزت عليها فكرة عقد هذا اللقاء.

ومن هذا المنطلق وبالرغم من أن دور الاتحاد الاوروبي يكتسي أهمية كبيرة علينا أن نقر بأن المسؤولية الاولى للتنمية المستديمة تبقى قائمة بالاساس على عاتق الدول الافريقية التي أبانت في

السنين الاخيرة عن إرادة قوية في نهج سياسات تنموية ترتكز على المصداقية مما ساهم في انبعاث روح التضامن التي قامت عليها دوما العلاقات بين الافارقة.

والمغرب كبلد مؤمن بضرورة هذه الروح التضامنية وترسيخها ومنسجم مع قناعاته الافريقية حريص كل الحرص على اتخاذ مبادرات عديدة تجاه أشقائه الافارقة.

ومن هذا المنبر أعلن اليوم عن إلغاء جميع ديون البلدان الافريقية الاقل نموا تجاه المملكة المغربية وعن رفع كل الحواجز الجمركية عن المواد المستوردة من هذه البلدان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.»

مقتطف من الرسالة الملكية السامية للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77

مراكش - 13 شتنبر 1999

« (...)

كما يجدر التساؤل على وجود إدراج المعالجة الخصوصية والعاجلة لمشاكل إفريقيا على وجه الخصوص والبلدان الأقل نموا بصفة عامة ضمن المؤشرات الأولية الملموسة لالتزام صادق من أجل شراكة متجددة ومتمركزة أشد ما يكون التمركز نحو التنمية البشرية.

إننا بإثارتنا لهذه المسائل نريد في الواقع إعادة التأكيد على قناعتنا بأن التخلف ليس في حد ذاته قدرا محتوما. وبدل أن تشكل مختلف أنواع التحولات التي يعرفها العالم على مشارف القرن الحادي والعشرين تهديدات إضافية للاقتصاديات الهشة مثل اقتصادياتنا فإن هذه التحولات تمنحنا في الواقع فرصا جديدة يتعين علينا انتهازها.

ولن نتمكن من الانتفاع من هذا المعطى الاقتصادي الدولي إلا بالتكيف الضروري لمؤسساتنا المتعددة الأطراف ومناهج عملنا وتصوراتنا للتنمية مع ما يتطلبه ذلكم المعطى.

(...).»

الفهرس

- الخطاب الملكي السامي خلال الجلسة الافتتاحية للقمة الأولى لقادة دول ورؤساء حكومات لجنة المناخ والصندوق الأزرق لحوض الكونغو
برازافيل 29 أبريل 2018 5
- الخطاب الملكي السامي إلى القمة الاستثنائية للاتحاد الإفريقي حول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية
كيغالي ـ 21 مارس 2018 9
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى كرانس مونتانا
الداخلة ـ 16 مارس 2018 12
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر الإسلامي الخامس للوزراء المكلفين بالطفولة
21 فبراير 2018 17
- الرسالة الملكية السامية إلى الدورة العادية الـ30 لقمة الاتحاد الإفريقي
أديس أبابا ـ 29 يناير 2018 18
- الرسالة الملكية السامية إلى القمة الخامسة للاتحاد الإفريقي - الاتحاد الأوروبي
أبيدجان ـ 29 نوفمبر 2017 21
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثانية والأربعين للمسيرة الخضراء
6 نونبر 2017 26
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الاجتماع السنوي لمؤتمر السياسة العالمية
مراكش ـ 03 نوفمبر 2017 27
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر السابع لوزراء البيئة للدول الإسلامية
الرباط ـ 25 أكتوبر 2017 30
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية العاشرة
الرباط ـ 13 أكتوبر 2017 31
- الرسالة الملكية الساميةإلى المشاركين في مؤتمرالكونفدرالية الإفريقية لألعاب القوى
الصخيرات ـ 09 أكتوبر 2017 32
- الخطاب الملكي السامي إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال 64 لثورة الملك والشعب
تطوان ـ 20 غشت 2017 35
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المناظرة الدولية المنظمة تحت شعار: «كرة القدم الإفريقية هي رؤيتنا»
الصخيرات - 18 يوليو 2017 39

- الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في القمة 29 لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي
أديس أبابا ـ 03 يوليوز 2017 41
- مقتطف من الأمر اليومي للقوات المسلحة الملكية بمناسبة الذكرى ال 61 لتأسيسها
الرباط ـ 14 ماي 2017 45
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية بشأن قبول جلالته «جائزة الشخصية المتبصرة في مجال النجاعة الطاقية»
واشنطن - 08 ماي 2017 46
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية
الرباط ـ 18 أبريل 2017 47
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في «ملتقى إبراهيم لنهاية الأسبوع حول الحكامة» حول موضوع الحكامة والريادة في إفريقيا
مراكش - 07 أبريل 2017 48
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال منتدى كرانس مونتانا
الداخلة - 17 مارس 2017 52
- خطاب جلالة الملك في القمة 28 للاتحاد الإفريقي
أديس أبابا ـ 31 يناير 2017 56
- خطاب جلالة الملك إلى "قمة العمل الإفريقية"
مراكش ـ 16 نونبر 2016 61
- خطاب جلالة الملك في الجلسة الرسمية رفيعة المستوى لمؤتمر كوب 22
مراكش ـ 15 نونبر 2016 64
- خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 41 للمسيرة الخضراء
دكار ـ 06 نونبر 2016 67
- خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 63 لثورة الملك والشعب
تطوان ـ 20 غشت 2016 71
- الرسالة الملكية السامية إلى القمة ال 27 للاتحاد الإفريقي
العاصمة الرواندية كيغالي ـ 17 يوليوز 2016 75
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية بمناسبة الحفل الأول لموسيقى البحر الأبيض المتوسط
قصر الأمم - بجنيف ـ 09 يوليوز 2016 80
- الخطاب الملكي السامي بمناسبة تنصيب أعضاء المجلس الأعلى لمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة
فاس ـ 14 يونيو 2016 81
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال القمة العالمية الأولى للعمل الإنساني
اسطنبول ـ 23 ماي 2016 82

- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في المؤتمر الإفريقي الأول حول الصيانة والحفاظ على الرصيد الطرقي والابتكار التقني
مراكش ـ 04 ماي 2016 83
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى حفل توقيع اتفاق باريس حول التغيرات المناخية
مقر الأمم المتحدة - 22 أبريل 2016 87
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال منتدى كرانس مونتانا
الداخلة ـ 18 مارس 2016 88
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية فيافتتاح الدورة الحادية والثمانين للأسبوع الأخضر الدولي لمدينة برلين
برلين ـ 14 يناير 2016 91
- الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في منتدى التعاون الصيني الإفريقي
جوهانسبورغ ـ 4 دجنبر 2015 92
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في الدورة 21 لمؤتمر أطراف -الاتفاقية الإطار - للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية
باريس ـ 30 نونبر 2015 94
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى الأمة بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء
العيون ـ 6 نونبر2015 95
- الخطاب الملكي السامي أمام المشاركين في القمة الثالثة لمنتدى الهند - إفريقيا
نيودلهي ـ 29 أكتوبر2015 96
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى المشاركين في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك ـ 30 شتنبر2015 98
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في منتدى «كرانس مونتانا» حول إفريقيا
الداخلة ـ 13 مارس 2015 99
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال القمة الخامسة عشرة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية
دكار ـ 30 نونبر 2014 104
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان
مراكش ـ 27 نونبر 2014 107
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الملتقى التاسع لمنتدى التنمية من أجل إفريقيا
مراكش ـ 13 أكتوبر 2014 108
- مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك ـ 25 شتنبر111 2014

- مقتطف من خطاب إلى الأمة بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لعيد العرش
الرباط - 30 يوليوز 2014 112
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى أفراد التجريدة المغربية المتوجهة إلى جمهورية إفريقيا الوسطى
أكادير ـ 25 دجنبر 2013..... 113
- خطاب جلالة الملك إلى القمة الفرنسية الإفريقية حول السلم والأمن
باريس - 6 دجنبر 2013..... 114
- خطاب جلالة الملك إلى القمة العربية الإفريقية الثالثة
الكويت ـ 20 نوفمبر 2013 118
- مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء
الرباط ـ 6 نونبر 2013..... 121
- مقتطف من الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في ندوة سفراء جلالته
الرباط ـ 30غشت 2013..... 123
- مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد
الدار البيضاء ـ 30 يوليوز 2013 124
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الجمع العام السنوي للبنك الإفريقي للتنمية
مراكش ـ 30 ماي 2013..... 125
- مقتطف من خطاب جلالة الملك في مأدبة العشاء التي أقامها جلالته على شرف الرئيس الفرنسي
الدار البيضاء - 3 أبريل 2013 129
- خطاب جلالة الملك في مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس الغابوني على شرف جلالته
ليبرفيل - 26 مارس 2013..... 130
- خطاب جلالة الملك في مأدبة العشاء التي أقامها على شرفه الرئيس الإفواري
أبيدجان - 19 مارس 2013..... 132
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في القمة العادية لرؤساء الدول والحكومات في منظمة المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية
كوتديفوار ـ ياموسكرو ـ 27 فبراير 2013 134
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في القمة 14 لرؤساء دول وحكومات الفرنكفونية
كنشاسا ـ 13 أكتوبر 2012 138
- مقتطف من خطاب جلالة الملك إلى المشاركين في الدورة 67 للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك ـ 28 شتنبر 2012..... 141
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الاجتماعات السنوية للبنك الإفريقي للتنمية
أروشا ـ 31 مايو 2012..... 142

- مقتطف من الرسالة الملكية السامية للمنتدى الدولي «دكار-فلاحة» المخصص لموضوع «تنظيم الأسواق الفلاحية والحكامة العالمية»
دكار ـ 18 أبريل 2011 147
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى القمة العربية-الإفريقية
سرت (ليبيا) 10 أكتوبر 2010 148
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى الدورة 65 للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك ـ 27 شتنبر 2010 149
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال الندوة الخامسة والعشرين لجامعة المعتمد بن عباد الصيفية
أصيلة ـ 10 يوليوز 2010 150
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الدورة 25 لقمة فرنسا-إفريقيا
نيس - 31 ماي 2010 151
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى لقاء القمة الأولى بين المغرب والاتحاد الأوروبي
غرناطة - 07 مارس 2010 155
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في الملتقى الإفريقي الخامس للجماعات والحكومات المحلية
مراكش - 16 دجنبر 2009 156
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الرابع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى في إفريقيا والعالم العربي
الرباط - 12 نونبر 2009 157
- مقتطف من الرسالة السامية في ندوة تحالف الحضارات في الفضاء العربي الإفريقي الإيبيرو لاتينو أميركي
أصيلة - 03 غشت 2008 158
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش
فاس - 30 يوليوز 2008 159
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى مؤتمر روما حول الأمن الغذائي العالمي وتحديات تغير المناخ والطاقات الحيوية
روما - 04 يونيو 2008 160
- مقتطف من خطاب جلالة الملك إلى المشاركين في مؤتمر طوكيو الدولي الرابع لتنمية إفريقيا
طوكيو ـ 28 ماي 2008 161
- مقتطف من الرسالة السامية إلى المشاركين في منتدى الأسواق الصاعدة في إفريقيا
الرباط - 08 أبريل 2008 162
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول إفريقيا والاتحاد الأوروبي
لشبونة - 08 دجنبر 2007 164

- مقتطف من كلمة جلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة العشاء التي أقامها جلالته على شرف فخامة الرئيس الفرنسي السيد نيكولا ساركوزي
مراكش ـ 23 أكتوبر 2007 166
- مقتطف من الرسالة السامية إلى المشاركين في الاجتماع العام للطريقة التجانية
فاس ـ 27 يونيو 2007 167
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال المؤتمر الإفريقي الأول حول التنمية البشرية
06 - أبريل 2007 168
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى قمة إفريقيا-أمريكا الجنوبية
أبوجا - 30 نونبر 2006 169
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي
بكين - 05 نونبر 2006 170
- الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في منتدى أصيلة الثقافي الدولي حول مشروع «الولايات المتحدة الإفريقية»
أصيلة 04 غشت 2006 171
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي إلى القمة الثالثة والعشرين لقادة دول إفريقيا وفرنسا
باماكو ـ 03 دجنبر 2005 175
- مقتطف من كلمة جلالة الملك خلال مأدبة العشاء التي أقامها على شرف جلالته إمبراطور اليابان
طوكيو ـ 28 نونبر 2005 176
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء
الرباط - 06 نونبر 2005 177
- مقتطف من خطاب جلالة الملك إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك - 14 شتنبر 2005 178
- الرسالة الملكية إلى المشاركين في القمة الإفريقية الثانية للشباب الرائد
إفران - 18 غشت 2005 179
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الإفريقية الآسيوية
جاكارطا - 22 أبريل 2005 181
- مقتطف من خطاب جلالة الملك خلال مأدبة العشاء الرسمي المقامة على شرف رئيس جمهورية مدغشقر
05 أبريل 2005 182
- مقتطف من الرسالة الملكية السامية إلى المنتدى الدولي حول الفلاحة
الرباط - 04 فبراير 2005 183
- مقتطف من الخطاب السامي في حفل العشاء الذي أقامه جلالته على شرف عاهلي إسبانيا
مراكش - 17 يناير 2005 184

- مقتطف من الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة الفرانكفونية
واغادوغو ـ 26 نونبر 2004..... 185
- مقتطف من خطاب جلالة الملك أمام قمة التنمية المستدامة
جوهانسبورغ ـ 02 شتنبر 2002 186
- مقتطف من الكلمة الملكية السامية إلى قمة الألفية
مقر الأمم المتحدة بنيويورك ـ 07 شتنبر 2000..... 187
- مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش
الرباط - 30 يوليوز 2000 188
- مقتطف من كلمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الحفل الذي أقامته جامعة جورج واشنطن على شرف جلالته
واشنطن - 22 يونيو 2000 189
- مقتطف من خطاب صاحب الجلالة خلال مأدبة العشاء التي أقامها الرئيس كلينتون على شرف جلالته
واشنطن - 20 يونيو 2000 190
- مقتطف من خطاب صاحب الجلالة خلال حفل الاستقبال الرسمي الذي أقامه الرئيس الأمريكي السيد بيل كلينتون على شرف جلالته بالبيت الأبيض
واشنطن - 20 يونيو 2000 191
- الكلمة الملكية السامية خلال مأدبة العشاء على شرف الرئيس المالي
الرباط - 15 يونيو 2000..... 192
- الكلمة الملكية السامية أمام القمة الافريقية الاوربية
القاهرة - 03 أبريل 2000..... 195
- مقتطف من الرسالة السامية للاجتماع الوزاري التاسع لمجموعة 77
مراكش - 13 شتنبر 1999..... 198

- الكتاب: **إفريقيا في خطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله من يوليوز 1999 إلى أبريل 2018 (طبعة جديدة ومزيدة)**

- منشورات وزارة الثقافة والاتصال ـ **قطاع الاتصال**
  مديرية البوابة الوطنية والتوثيق
  قسم التوثيق . مصلحة الإنتاج والتوزيع
- رقم الإيداع القانوني : 2018MO2306
- ردمك: 978-9954-562-31-4
- سنة الإصدار : 2018
- السحب: مطبعة المناهل - الرباط
- وزارة الثقافة والاتصال - قطاع الاتصال، شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، الرباط، المملكة المغربية
- **www.sahara.gov.ma - www.mincom.gov.ma - www.maroc.ma**

إصدارات قطاع الاتصال – 2018

www.mincom.gov.ma

www.maroc.ma

www.sahara.gov.ma